

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

الجزائر ومكافحة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي
لحلف شمال الأطلسي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصّص: دراسات دبلوماسية

إشراف الأستاذ:

حمزة حسام

إعداد الطالبة:

رحمان رشيدة

لجنة المناقشة

أ.د. دلال أبو القاسم..... رئيساً
أ. حمزة حسام..... مشرفاً ومقرراً
أ.د. طالب أحمد طالب..... عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2014/ 2015

الإهداء

الحمد لله الذي أنارني بنور الإسلام وأنعمني بنعمة العلم التي بدأ أشق دربي في الحياة وأوصلتني إلى هذا

المقام.

إلى أعلـى شخص في هذه الحياة أـمي التي تمنيت أن تكون كل أمهات العالم مثلها وإلى مثلي الأعلـى في الحياة ونور دربي
أبي، أطال الله في عمرهما؛

إلى إخوتي وأختي؛

إلى روح جدي الطاهرة الذي أفتقده دوماً؛

إلى عائلة رحمان وعائلة بساعيد كل باسمه؛

إلى كل أصدقائي وصدقاتي على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية أو خارجها؛

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد؛

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

رشيدة

شكر وعرفان

الحمد لله ملء السموات والأرض وما بينهما؛

الحمد والشكر لله الذي هداني لهذا وأنا دربي طيلة مشواري التعليمي وأعانتني لإتمام هذا العمل وأرجوه أن يوفقني دائماً.

بدايةً يشرفني أن أقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "حمزة حسام" لقبوله الإشراف على مذكري، الذي لم ييخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة؛

شكراً لعائلي الكريمة التي حمستني كثيراً وكانت خير سندٍ لطيلة مشواري التعليمي؛

كما أقدم بالشكر الجزيل إلى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية "برقوق أحمد" الذي كان لنا أباً قبل أن يكون أستاذاً ومديراً، وإلى كل أساتذة المدرسة، وأخص بالذكر الأستاذ "غريب حكيم"، الأستاذ "خمري رضا"، الأستاذ "خلفان كريم"، الأستاذ "دودو عبد العزيز"؛ دون أن ننسى من ترك بصمته بارزة في ذاكرتي الأستاذ "طفار عبد القادر"؛

شكراً لكل من ساعدني على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، كل الدبلوماسيين في المديرية العامة لأمريكا وخاصة السيد "فاسي محمد حمزة"، وفي المديرية العامة لأوروبا السيدة "فريال"؛

شكراً للأستاذة "عطيش ميمنة" ولكل من ساعدني في جامعة مولود معمري - تيزي وزو-؛

شكراً للزملائي وزميلاتي وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذه الدراسة؛

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الذين قبلوا مناقشة مذكري.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: السياق الإستراتيجي للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة للفواعل الدوليين

المطلب الأول: البحر الأبيض المتوسط بين الوجود والأهمية

المطلب الثاني: المتوسط كفضاء لتنافس القوى الدولية

المطلب الثالث: المتوسط كمنطقة سلام

المبحث الثاني: الحوارات الأمنية الأوروبية في المتوسط

المطلب الأول: المبادرات الأوروبية للتعاون الأورو-متوسطي

المطلب الثاني: البعد الأمني للمبادرات الأورو-متوسطية

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط: بين التعدد والتوجس

المبحث الثالث: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي كنموذج عن الحوارات الأمنية

المطلب الأول: الانتشار والتواجد الأطلسي في المتوسط

المطلب الثاني: تعريف الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: الأبعاد المختلفة للتعاون ضمن الحوار المتوسطي

الفصل الثاني: مكافحة الإرهاب محرك تطور علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي:

"من المهدد إلى الشريك"

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية-الأمريكية ومحورية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية-الأمريكية

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر وتعميق التنسيق الجزائري-الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الجزائر والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: الانضمام وبداية العمل

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للتعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: البعد الأمني للحوار الجزائري - الأطلسي

المبحث الثالث: دوافع ضم وانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي

المطلب الأول: دوافع اهتمام الجزائر بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: دوافع اهتمام حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع الجزائر

الفصل الثالث: الشق التطبيقي -العملياتي للتعاون الجزائري-الأطلسي في مجال

مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: التصور الجزائري لمكافحة الإرهاب ضمن الحوار المتوسطي لحلف شمال

الأطلسي

المطلب الأول: مبادئ المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط

المطلب الثاني: الجزائر والرهان الأمني في المتوسط: مثال الإرهاب

المطلب الثالث: تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية

المبحث الثاني: المشاركة الجزائرية العملية في الحوار المتوسطي

المطلب الأول: المناورات العسكرية الجزائرية-الأطلسية في المتوسط

المطلب الثاني: عملية المسعى النشط (Operation Active Endeavour)

المبحث الثالث: تقييم الحوار الجزائري-الأطلسي

المطلب الأول: الجزائر والحوار المتوسطي: المكاسب والرهانات

المطلب الثاني: الرهانات الأطلسية في الحوار المتوسطي

المطلب الثالث: مستقبل الحوار المتوسطي في ظل توسيع عضوية الحلف الأطلسي جنوباً

الخاتمة

ملخص الدراسة

جاءت المبادرات الأمنية المتعددة التي شهدها البحر الأبيض المتوسط من منطلق الأهمية الجيو- إستراتيجية التي حظي بها على مر التاريخ، بالإضافة إلى التهديدات الجديدة التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة والتي لا تعترف لا بالحدود ولا بعد المسافات؛ التي من شأنها أن تهدد أمن واستقرار العالم الغربي مروراً بالمتوسط، وخير دليل على ذلك موجات الهجرة الكبيرة التي تعرفها الدول الأوروبية بالإضافة إلى الأعمال الإرهابية التي طالت عواصمها وحتى الأطلس الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) ومن بين هذه المبادرات: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، الذي لا يمكن فهمه وأسباب طرحه بعيداً عن التطورات التي عرفها الحلف والاستراتيجية الجديدة التي تبناها بداية من 1991. هذا الحوار الذي بدأ سنة 1994 مع ستة دول وأصبحت سبعة بعد انضمام الجزائر سنة 2000، وتم تطويره إلى مستوى الشراكة في قمة إسطنبول 2004 التي شهدت أيضاً انضمام بعض دول الخليج إليه.

يركز الحلف الأطلسي من خلال هذا الحوار على مسألة الشراكة والحوار مع الدول غير الأعضاء فيه من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المتوسط. ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي تأخرت في الانضمام لعدة اعتبارات لكن مع انضمامها عرف الحوار قفزة نوعية سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مكنتها من تدارك التأخر الذي عرفته على كل المستويات طيلة عشرية كاملة، فالحوار كان فرصة لها من أجل تأكيد مقاربتها الأمنية لمكافحة الإرهاب والأخذ باقتراحاتها في هذا الشأن وتزكيته من طرف الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرتها شريكاً إستراتيجياً لها في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب وفي حملتها العالمية وصولاً إلى الاعتراف الدولي بدورها الريادي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي، الحوار المتوسطي، المقاربة الأمنية الجزائرية، مكافحة

الإرهاب، عملية المسعى النشط، التوافق العملياتي.

Résumé

L'importance géostratégique qu'a connu le bassin Méditerranéen à travers son histoire, plus les nouvelles menaces qui ont marqué la scène internationale post guerre froide, menaçant la sécurité et la stabilité du monde occidental passant par la Méditerranée, ont imposé plusieurs initiatives sécuritaires ; parmi elles le Dialogue Méditerranéen de l'OTAN (DMO) lancé en 1994, avec six pays devenant sept après l'adhésion de l'Algérie en 2000. Après le sommet d'Istanbul 2004, le DMO s'est transformé à un partenariat avec l'adhésion de certain pays du golf.

Afin de garantir la sécurité et la stabilité de la Méditerranée, l'OTAN s'est concentré sur le partenariat et la coopération avec les pays non-membre. Parmi eux, l'Algérie, qui a contribué considérablement à l'évolution du DMO, surtout après les attentats du 11 septembre 2001. Cette contribution à la lutte contre le terrorisme lui a rendu sa place qu'elle avait perdu durant les années 1990s, ça lui a également valu le respect et la considération des pays leaders tel que les Etats Unis d'Amérique qui l'a même sollicité dans sa campagne internationale contre le terrorisme, Ils l'ont aussi pris comme partenaire stratégique dans la Méditerranée, grâce à son approche sécuritaire réussie et a son rôle leader dans la lutte contre le terrorisme.

Les mots clés : l'OTAN, le Dialogue Méditerranéen, la Méditerranée, approche sécuritaire de l'Algérie, lutte contre le terrorisme, Active Endeavour et L'Interopérabilité.

Abstract

The geo-strategic importance that the Mediterranean region has known during its history and the new threats to international scene after the Cold War, threatening the security and stability of the Western world from the Mediterranean barrier, imposed several security initiatives; among them NATO's Mediterranean Dialogue (NMD) launched in 1994, with six countries, then seven, after the adhesion of Algeria in 2000. At the Istanbul Summit in 2004, the NMD became a partnership after the adhesion of certain countries from the Arab Gulf.

For the security and stability of the Mediterranean, NATO has focused on partnership and cooperation with non-member countries. Among them, Algeria, through which the dialogues made a considerable leap forward, especially after the terrorist attacks of 11 September 2001. This contribution to the international campaign against terrorism has brought Algeria back to the place she had lost during the 1990s; it helps it also to regain recognition and respect of the leading countries such as the United States of America which has even solicited Algeria in its international campaign against terrorism. The USA have also consider Algeria as one of their strategic partners in the Mediterranean space as a recognition to its successful security approach and to its leading role in the war against terrorism.

Key words: NATO, Mediterranean Dialogue, the Mediterranean, safe approach of Algeria, the fight against terrorism, Active Endeavour and The Interoperability.

مقدمة

لقد أدى تغير المشهد الدولي إلى التحول في مفهوم الأمن وإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية. إذ لم تعد الدولة القومية تحتكر القوة، الفعل والتأثير في العلاقات الدولية. كما مست التحولات التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأفرزتها العولمة مضامين الأمن القومي للدول وطبيعة التهديدات التي لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري المباشر، إذ أصبح الحديث عن التهديدات اللاتماثلية من حيث كونها تهديدات شاملة ومركبة، تلقي بظلالها على مناطق واسعة مزعزعة بذلك استقرارها ومن ثم الاستقرار العالمي ككل، ما دفع إلى ضرورة وضع جدول أعمال أمني موسع يجعل التعاون الدولي في المجالات الأمنية ضرورة ملحة لمواجهةها والحد من انتشارها.

أصبح تحقيق الأمن والاستقرار ليس مرهونا بدولة واحدة في إطار حدودها الإقليمية وسيادتها الوطنية، وذلك انطلاقا من كون أمن الدول مرتبطة بعضها ببعض، خاصة في إطار التعامل مع الإرهاب الذي حظي باهتمام كبير من قبل القادة السياسيين والمنظرين في العلاقات الدولية لما كان له من وقع كبير على سير العلاقات الدولية والإستراتيجيات الأمنية لكبريات الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بتبنيها إستراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة .

طرح الموضوع

حظي حوض البحر الأبيض المتوسط باهتمام أكاديمي كبير بعد أفول فترة الثنائية القطبية وغياب الاتحاد السوفيتي وبداية الاهتمامات الأوروبية بالمنطقة ذات الأبعاد الأمنية، الاقتصادية والتجارية وغيرها من الأبعاد، بالإضافة إلى الاهتمام الأمريكي واعتبار المنطقة مناسبة لتنشيط سياستها الأورو - أطلسية، هذا ما خلق نوعا من التنافس والصراع بين القوى الغربية لاحتوائها وفرض هيمنتها عليها من خلال طرح مجموعة من المبادرات والمشاريع الاقتصادية والأمنية، التي لاقت قبولا وترحيبا من قبل دول المتوسط الشرقي والغربي على حدٍ سواء التي رأت فيها فرصة لدفع عجلة التنمية وتبادل الخبرات من خلال علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة أساسية وإستراتيجية في المنطقة من خلال طرحها للحوار مع حلف شمال الأطلسي، توسيع العلاقات التجارية وتنشيط عمليات مكافحة الإرهاب كأبرز تهديد للمصالح الأمريكية وحلفائها خاصة بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001. وما زاد من الاهتمام الدولي بالمنطقة هي أحداث الربيع العربي كما اصطلح عليه، التي أدت إلى بروز واقع جديد جعل المنطقة في قلب اهتمام القوى الدولية.

انطلاقاً من إدراك الدول لاستحالة تجزئة الأمن وتحقيقه بصورة منفردة، عمدت إلى تكثيف جهودها بلوغ هذا المسعى ودحض التهديدات عن طريق التعاون والشراكة في طرح المبادرات الأمنية وهو واقع حوض البحر الأبيض المتوسط الذي نال اهتماماً كبيراً لم يقتصر على الدول الأوروبية لتقاسمها الحوض مع الدول الضفة الجنوبية له. إنما امتد الاهتمام ليشمل الفاعلين غير المتوسطيين سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت في جو من المنافسة الاقتصادية والإستراتيجية مع الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا، التي ظهرت إلى العلن بعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط و مبادرة إزنستات (Eisenstadt) للشراكة مع دول المغرب العربي، مقابل مشروع الإتحاد الأوروبي للشراكة الأورو - متوسطة .

جاء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة من خلال تفعيل دور حلف شمال الأطلسي لتأمين مصالحها انطلاقاً من الاعتقاد أن أوروبا ليس بمقدورها تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بمفردها، التي لا خيار أمامها إلا قبول دور الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية التي يُخَوَّل إليها تحقيق الأمن والاستقرار العالمي عامة وفي منطقة المتوسط خاصة .

على غرار بقية أعضاء المنظومة الدولية، نجد أن الجزائر تأثرت بعمق التحولات التي عرفتها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، فتوسعت بذلك مضامين الأمن القومي الجزائري واهتمامها بالتهديدات الجديدة وبخاصة "الإرهاب" الذي عايشته تهديداته وتداعياته على الأمن القومي والاستقرار الداخلي ومسار سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي طيلة عشرية كاملة ، الذي وعلى الرغم من انحصار مده في السنوات الأخيرة لكن اكتسابه للبعد الدولي وبروز أشكال جديدة منه أصبح يمثل أولوية أمنية بالنسبة لمختلف المؤسسات السياسية والأمنية الجزائرية وللدول العظمى سيما الأمريكية منها، التي وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تبنت إستراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه التهديدات الجديدة .

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 الدافع الحقيقي وراء الاهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب واعتباره تهديداً عابراً للقوميات نظراً لاكتسابه قوة الانتشار، وتحول نظرة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأحداث التي عاشتها الجزائر طيلة فترة التسعينات، إذ كان ينظر لما يحدث على أنه "حرب أهلية". كما كانت سبباً رئيساً لتعزيز مكانة الجزائر الدولية وتصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الشركاء الأمنيين المحوريين على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط في إطار التنسيق والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، التي وبمحكم تجربتها، كانت من السباقين إلى الدعوة إلى تحقيق تعاون أمني دولي في هذا المجال. وقد عبرت عن إرادتها في ذلك من خلال مشاركتها الفعالة في مختلف المبادرات المتوسطة لإدراكها لمدى أهمية المتوسط لأمنها القومي

واهتمامها بالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي الذي يعتبر دليلاً واضحاً على التحول في أولويات الحلف من خلال إبداء اهتمامه الشديد بالمتوسط لجعله ساحة آمنة وغير خاضعة لأي قوة أخرى يمكن أن تهدد المصالح الحيوية لأعضائه خاصة الأمريكية منها والميزات التي يوفرها لكل قوة تسعى للمكانة الدولية الكبيرة .

أهمية الموضوع

إن المتبع للمشهد الأمني الدولي يلاحظ الوقع الكبير الذي أحدثته أحداث 11 سبتمبر 2001، التي تم على إثرها الإعلان عن أولى حروب القرن العشرين "الحرب على الإرهاب"؛ فهذا التاريخ سيظل علامة فاصلة في تاريخ الغرب والعالم بأسره، إذ هناك من يشبهه بما حدث في صربيا عام 1914 أين أشعل قنيل الحرب العالمية الأولى.

يكسب موضوعنا أهميته كونه مرتبط بأحد أهم المواضيع التي لاقت اهتمام الدارسين والباحثين على غرار القادة السياسيين وصناع القرار؛ ألا وهو موضوع الإرهاب، نظرا لارتباطه بمفهوم الأمن الذي يعد الهدف الأول والدائم للسياسة الخارجية للدول من منظور النظرية الواقعية وربطه بالبعد العسكري. وصولا إلى المرحلة الحالية أين أصبح الحديث عن الأبعاد الجديدة للأمن في إطار التعامل مع التهديدات الجديدة، التي ونظرا لبنيتها المتميزة تتطلب إتباع إستراتيجيات مغايرة عن تلك المتبناة في مواجهة التهديدات العسكرية المباشرة .

تمثل الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع في كونه أولاً: ينتمي إلى حقل الدراسات الأمنية التي يزداد الاهتمام بها أكثر فأكثر على مستوى العلاقات الدولية، ثانياً: تسليط الضوء على الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط في السياسات الأمنية العالمية وإستراتيجيات الدول الغربية في سعيها للعب دور محوري فيها بما يخدم مصالحها الحيوية من خلال مختلف المبادرات، ثالثاً: ارتباط الموضوع بالدور الذي لعبته الدولة الجزائرية بحكم تجربتها في إطار مكافحة الإرهاب والاهتمام الدولي الذي حظيت به نظرا لموقعها الإستراتيجي كبوابة رئيسية نحو إفريقيا أو بالنظر إلى مقاربتها الأمنية للتصدي للتهديدات الإرهابية. أما الأهمية الرابعة: فتتمثل في محاولة معرفة مكانة الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي وتقييم الدور الذي تلعبه في مجال مكافحة الإرهاب في إطار هذا الحوار بحكم تجربتها .

أسباب اختيار الموضوع

حظي موضوع الأمن باهتمام كبير من قبل المنظرين في العلاقات الدولية، نظرا لارتباطه بكيان الدولة واعتباره العمود الفقري لاستقرارها واستمرارها. وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل أبعادا مختلفة ومستويات عدة، بالإضافة إلى استحالة تجزئته ما استدعى ضرورة تضافر الجهود في سبيل تحقيقه وردع التهديدات التي أصبحت لها من قوة الانتشار خاصة منها الإرهاب، ما يحتم على الدول بناء شركات وطرح حوارات أمنية وهو الحال الذي شهده حوض المتوسط، من خلال العمل بفرضية الاستفادة من عناصر التعاون المتاحة .

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 شهد النظام الدولي متغيرات كثيرة أفرزت تطورات مهمة أثرت في خصائصه وطبيعة تفاعله وبرزت عدة ظواهر: الدول المارقة، الدول الفاشلة، أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، الذي استطاع أن يهز كيان أقوى دولة في العالم حيث تعاملت معه الولايات المتحدة باعتماد القوة العسكرية، وهي السمة التي اصطبغت بها سياستها الخارجية، وربط هذه القوة بما يعرف بالتدخل الوقائي، الحرب الاستباقية. ومن جهة أخرى عملت على بناء الشركات الأمنية في المناطق الأكثر إستراتيجية منها الحوض المتوسط من خلال توسيع أدوار حلف شمال الأطلسي فيه واعتماد الجزائر حليفاً أمنياً إستراتيجياً بحكم تجربتها في المجال. والرغبة في معرفة حقيقة هذا الوضع وكيفية مساهمة الجزائر في تعزيز الاستقرار وبناء الأمن من خلال مكافحة الإرهاب هو الذي دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع. هذا بالنسبة للأسباب الموضوعية، أما الأسباب الذاتية فتتمثل في اهتمامي بالدراسات العسكرية والتحويلات الدولية والمستجدات التي ظهرت بعد الحرب الباردة هي الدافع الأساسي وراء اختياري هذا الموضوع، بالإضافة إلى الرغبة في الاطلاع على السياسة التي اعتمدها الجزائر في إطار كسب الدعم والتأييد الدولي لمكافحة الإرهاب ومعرفة الدور الذي تلعبه في الحوارات الأمنية للمؤسسات الأوروبية والأطلسية.

إشكالية الدراسة

في إطار معالجة الموضوع ارتأينا الانطلاق من الإشكالية التالية: كيف يتحدد دور الجزائر ومشاركتها في مكافحة الإرهاب في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي على المستوى النظري - التصوري والتطبيقي - العملي؟

تدرج أسفل هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1. فيما تتمثل خصوصية الحوار المتوسطي مقارنة بالحوارات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط؟

2. فيما تمثل دوافع اهتمام الجزائر بالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، وأسباب تأخر انضمامها فور طرحه؟

3. هل تتوافق رؤى الجزائر في تصور التهديد الإرهابي للأمن والاستقرار في المتوسط مع ما جاء به الحوار المتوسطي؟

4. ما هي صور التعاون التطبيقي العمليتي في مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي؟

5. ما هي مكاسب ورهانات الجزائر من مشاركتها في الحوار المتوسطي؟

حدود الإشكالية

تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية:

1. الإطار المكاني:

تشمل هذه الدراسة دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي، الشيء الذي لن يكون بعيداً عن القرب الجغرافي لها الذي جاء فيه الحوار أي منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ مع إبراز مكانة هذه الأخيرة في الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي لما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

2. الإطار الزمني:

تركز هذه الدراسة على الفترة اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي تزامنت مع تغير المشهد الدولي ونظرة الغرب إلى الوضع الأمني في الجزائر فترة التسعينات في ما يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ لكن هذا لا يعني عدم العودة إلى الفترات السابقة لها من أجل إستيعاب التحولات التي شهدتها الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي ومكانة ودور الجزائر فيها بحكم عضويتها في الحوار المتوسطي.

الفرضيات

الفرضية الأولى: إن توسيع دور حلف شمال الأطلسي وتفعيله في الفضاء المتوسطي أمر فرضته الأهمية الإستراتيجية لهذا الأخير ناهيك عن تفاقم تهديدات الجنوب العبارة للمتوسط.

الفرضية الثانية: إذا كان الاهتمام الدولي بمكافحة الإرهاب قد زاد نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال طرح إستراتيجيات دولية وأخرى أممية وتعزيز التعاون وإجراءات بناء الثقة، فهذا من شأنه أن

يفتح آفاقاً جديدة للحوار لإدراك مصادر التهديد وآليات التعامل معه، وتبني المقاربة الأمنية الأطلسية الجديدة في المنطقة.

الفرضية الثالثة: يرتبط نجاح الجزائر في تسويق مقاربتها الأمنية ضمن الحوار المتوسطي على مدى فعالية الحلول والتصورات التي تقترحها في مجال مكافحة الإرهاب.

الفرضية الرابعة: يتوقف دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي وترسيخ مقاربتها الأمنية في هذا المجال على مدى التزامها بالمشاركة في العمليات والمناورات العسكرية التي ينظمها الحلف في إطار حوار مع دول المتوسط.

أدبيات الدراسة

بالنظر إلى مكانة أهمية البحر الأبيض المتوسط نجد أنه حظي باهتمام أكاديمي كبير، فتعدد الدراسات التي تناولت مكاتته في الموازنات الدولية ورسم الإستراتيجيات العالمية لكبريات الدول حتى البعيدة عن شواطئه، منها ما ورد باللغة العربية، منها كتاب بشارة خضر الذي جاء تحت عنوان: "أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008"، كتاب كريم مصلوح "التعاون والتنافس في المتوسط"،

كتاب عبد النور بن عنتر "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي؛ بالإضافة إلى المقالات الواردة في الدوريات المختلفة سواءً باللغة العربية أو الأجنبية. أما الدراسات التي اعتمدها باللغات

الأجنبية: أذكر: دراسة: Khader Bichara: « L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité »

دراسة: « Abdennour Benantar, Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d'intérêt »

دراسة: Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN »,

دراسة أخرى له جاءت تحت عنوان: Mohamed HANECHÉ, Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security

دراسة: Liess Boukra, «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays méditerranéens (Les discours récents sur le terrorisme: Algérie, pays occidentaux. Une réflexion en dix points)»

لكن المشكلة في قلة المراجع المتعلقة بالجانب العملي والمشاركة الفعلية للجزائر في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي ما حتم علينا الاعتماد بعض الشيء على المواقع الالكترونية.

الإطار النظري للدراسة

أ- مقارنة الأمن الشامل

ساهمت هذه المقاربة في إحداث نقلة نوعية في مفهوم الأمن، الذي حصرتة النظرية الواقعية في حيز ضيق ألا وهو الأمن العسكري- الصلب، فمع باري بوزان أصبح الحديث عن الأمن لا يقتصر فقط على بعده العسكري وإنما يشمل أبعاداً أخرى: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية وغيرها من خلال تركيزه على أمن من يعيشون داخل حدود الدولة وليس على هذه الأخيرة فقط؛ في إطار معادلة بسيطة: أمن الفرد + أمن المجتمع = أمن الدولة واستحالة تجزئته كون أمن الدولة + الأمن الإقليمي أو الجهوي = الأمن العالمي.

ب- المقاربة الواقعية

تساهم هذه المقاربة في فهم سلوك الدولة وتحركاتها الخارجية سواءً الثائية منها أو متعددة الأطراف، من منطلق كون الأمن الهاجس الأساسي المحرك لسياسات الدولة وتصنيفه ضمن خانة المصالح الوطنية العليا التي لا بد من بلوغه بالاعتماد على القوة ودون أي اعتبار للمبادئ الأخلاقية.

ت- المقاربة الليبرالية

تظهر أهمية هذه المقاربة في الدور الذي تلعبه اللقاءات متعددة الأطراف على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في إدارة الأزمات الدولية، التقليل من النزاعات والحد منها وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار العالمين، وما أكد صحة هذه المقاربة هو نجاح الحلف الأطلسي ثم الاتحاد الأوروبي من بناء نظام أممي دائم ذو بعدٍ عالمي.

المقاربة المنهجية للدراسة

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا إتباع أكثر من منهج من أجل الكشف عن الجوانب المتعددة للموضوع والإحاطة بها وبغية إحداث التوازن العلمي المطلوب بين فصول الدراسة ومباحثها .
المنهج التاريخي: هو من أكثر المناهج التقليدية شيوعاً، واعتماده ليس من قبيل سرد الوقائع التاريخية، وإنما القصد هو الاستعانة بقدرته على التفسير ومن ثم صب الاهتمام على الجانب التحليلي فيما يخص بدراسة تطور الحوارات الأمنية في المتوسط، وبالأخص الوقوف على مختلف المحطات التي عرفها حلف شمال الأطلسي في المتوسط بدءاً بالحوار المتوسطي و انضمام الجزائر إليه، أسباب اهتمامها بالحوار، ومتابعة

نشاطها والدور الذي تلعبه في إطار مكافحة الإرهاب، وصولاً إلى عملية المسعى النشط. هذه الأمور وغيرها لا يمكن معرفتها دون العودة إلى ماضيها .

المنهج المقارن: الاستناد إلى هذا المنهج ضروري لمعرفة أهم الحوارات الأمنية في المتوسط والمقارنة بينها من حيث أهميتها وإقبال الدول المتوسطة للانضمام إليها ودراسة أدوارها في مختلف المراحل التي عقت انضمامها .

منهج تحليل المضمون: اعتمدنا هذا المنهج في إطار تحليل المعاملات والرؤى المختلفة التهديد الذي يفرضه الإرهاب، وذلك استناداً إلى مضامين الوثائق المختلفة المتعلقة بالحوارات الأمنية الأوروبية، وتلك الصادرة عن حلف شمال الأطلسي أو عن الدول الفاعلة فيه وكيفية تعامل الدولة الجزائرية معها .

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج بالتحليل المعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة. إذ تم التركيز على دور الجزائر استناداً إلى خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب الذي تسعى الدول إلى احتوائه والقضاء على جذوره، بالإضافة إلى التركيز على العناصر الأساسية التي تقوم عليها مقاربتها الأمنية في هذا المجال ومحاولة حلف شمال الأطلسي الاستفادة منها من خلال طرح الحوار المتوسطي .

صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه المذكرة، أذكر ضيق الوقت، الذي يعتبر من أهم العناصر الأساسية لإعداد المذكرة الذي كنت في أمس الحاجة إليه خاصة ما تعلق بالجانب التطبيقي من المذكرة؛ قلة المراجع التي تناول دور الجزائر في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، فنظراً لحساسية الموضوع وارتباطه بالسياسة العليا للدولة الجزائرية، واجهتنا صعوبة التوصل إلى المعلومات الضرورية في هذا الإطار ليس فقط في المراجع التي حقيقةً قليلة جداً ولكن حتى من خلال المقابلات التي كانت مبرجة مع الجهات المعنية .

تبرير الخطة

لدراسة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول . ركزنا في الفصل الأول على السياق الإستراتيجي للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، وذلك بالتطرق إلى

الحوارات الأمنية التي طرحتها الدول الأوروبية في إطار التعاون مع دول ضفتي المتوسط في تعريف مصادر التهديدات وآليات التعامل معها، نظرا لربط الدول الأوروبية لأمنها القومي بأمن واستقرار الحوض المتوسطي. ولارتباط دراستنا أكثر بالحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، خصصنا له مبحث، وحاولنا في ثلاثة مطالب دراسة الانتشار الأطلسي في المتوسط، الذي لا يمكن فهم الحوار بعيداً عنه، من منطلق تغيير أدواره وأهدافه بعد نهاية الحرب الباردة، وتناولنا أيضاً أهداف الحوار المتوسطي ومحاوره الأساسية.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان مكافحة الإرهاب محرك لتطوير علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي: "من المهدد إلى الشريك"؛ ارتأينا فيه التطرق إلى العلاقات الجزائرية - الأمريكية ومحورية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، علماً أن التقارب الجزائري- الأطلسي هندسة أمريكية، ما أدى في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي، كما حاولنا في هذا الفصل معرفة دوافع انضمام الجزائر واهتمام كلا الجانبين بالتعاون والشراكة الأمنية.

ومن هذا المنطلق شرعنا في الفصل الثالث والأخير في دراسة التعاون العملي الجزائري مع الحلف الأطلسي، الذي جاء تحت عنوان: الشق العملي للتعاون الجزائري - الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال التركيز على مقاربتها الأمنية في هذا المجال، مشاركتها في المناورات العسكرية للحلف في إطار الحوار؛ وحاولنا في الأخير إظهار مكاسب كل طرف من الحوار المتوسطي بالإضافة إلى الرهانات التي فرضها عليهما، كما تطرقنا إلى مستقبل الحوار في ثلاث سيناريوهات.

الفصل الأول:

السياق الإستراتيجي للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة لمختلف الفواعل

المبحث الثاني: الحوارات الأمنية الأوروبية في المتوسط

المبحث الثالث: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي كنموذج عن الحوارات

يشكل حوض البحر الأبيض المتوسط نظاماً جيوبوليتيكياً متميزاً، وقد استطاع أن يفرض نفسه على ساحة الأحداث العالمية. إذ سرعان ما أصبح ساحة للتنافس حتى بين الدول التي ليس لها وجود جغرافي على أي من شواطئه وتحدث هنا عن الإتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الحضور القوي للقوى الكبرى في المنطقة لا يكتسبه الطابع التنافسي الدائم بقدر ما توجد مجالات أخرى للتعاون أو حتى التكامل سيما في المجال الأمني، من خلال التصورات المشتركة للتهديدات في المنطقة.

وفي هذا الإطار نجد أن المبادرات الأمنية حيال المتوسط بدأت في التعاقب واحدة تلو الأخرى، على امتداد السنوات الماضية، بصيغ وخصائص مختلفة وبتسميات متنوعة، باختلاف الظروف التي فرضت طرحها، وهذا دليل واضح على إدراك الدول لعدم إمكانية تجزئة الأمن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. إذ سرعان ما تغير الخطاب الغربي تجاه المنطقة من الخوف، الارتياب والتهديد إلى الحوار والأمن التعاوني.

كما ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في دينامية التعاون وسبل الحوار بين حلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية وبينهما وبين دول الضفة الجنوبية للمتوسط. إذ انتهج الحلف الأطلسي سياسات تتميز بالمرونة بهدف تأمين القارة الأوروبية وما جاورها لتحل بذلك منطقة جنوب المتوسط حيزاً كبيراً في التوجهات الجديدة للحلف، الذي يظهر من خلال مبادرة الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي بأبعاده المختلفة.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة للفواعل الدوليين

شكّل حوض البحر الأبيض المتوسط عبر العصور فضاءً للتبادل والتداول والتنقل بين الشعوب، كما يشكّل نظاماً جيوبوليتيكياً له سمات خاصة يفرض بها ثقله وأهميته على ساحة الأحداث العالمية. ولقد حظي باهتمام أكاديمي كبير، ليس فقط بوصفه مسطحاً مائياً يفصل أو يجمع بين قارات ثلاث وإنما لمختلف الأبعاد المحيطة به، سواءً من حيث أنه مهد وموطن لأكبر وأعرق الحضارات أو من حيث أنه منطقة شهدت عدة صراعات أو من حيث ما يكتنفه من أهمية اقتصادية وإستراتيجية وجيو-إستراتيجية.

المطلب الأول: البحر الأبيض المتوسط بين الوجود والأهمية

البحر المتوسط، بحر شبه مغلق يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر ثلاث نقاط تحكم هي: مضيق جبل طارق من الغرب؛ ومن الشرق، الممرات المائية التركية: البوسفور والدردينيل وجر مرمرية، إضافة إلى قناة السويس.¹ فهو يعتبر مجرا عابرا للقارات، يتوسط أوروبا من الشمال، آسيا من الشرق وإفريقيا من الجنوب (أنظر الخريطة رقم 01)؛ وهو التعريف الذي يقودنا إلى النظر إلى المتوسط كنجوة أو ثغرة، في حين يعتبره البعض "حزام الأمان" كونه يفصل بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط، أو "جسراً للتواصل".²

وعند الحديث عن معنى مصطلح المتوسط نجد أنه يختلف من لغة إلى أخرى، إذ تعددت التسميات التي أطلقت عليه؛ "القناة" بالمعنى الإنجليزي (Channel) في أوروبا نجد «Mare Tuum» «Mare Suum, Mer en partage»³. يكاد المتوسط أن يكون متوسطاً اسماً وواقعاً، وهو ما دفع الرومان لأن يطلقوا عليه (Mare Nostrum) بمعنى "البحر الداخلي" الذي يتوسط اليابسة المعروفة في ذلك الوقت وأنه يتوسط مكونات العالم القديم بقاراته الثلاث وفتح المجال للالتقاء الحضاري لهذه الأخيرة وإسهاماتها المختلفة في الحضارة الإنسانية.⁴

¹ مراد ابراهيم الدسوقي، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 84.

² Mohamed Lemine Ould Haless, **Immigration: Stability and Security in the Mediterranean Region**, in: NATO defense college monograph series, 2nd Edition, No.21, 2003, pp 19-20.

³ Thierry Garcin, « Approche géopolitique du bassin méditerranéen depuis les révolution arabes », in: **Que devient la sécurité euro- méditerranéenne avec les révolution arabes?**, l'Harmattan, 2013, p84.

⁴ صفى الدين أبو العز، توازن القوى في البحر المتوسط"، المستقبل العربي، المجلد 07، العدد 05، 1979، ص 06.

تظل على مياه البحر المتوسط جغرافياً سبع عشرة دولة بسواحل متفاوتة الأطوال، من بينها سبع دول عربية بالإضافة إلى مجموعة من الجزر (كورسيكا الفرنسية، رودس وكريت اليونانية، قبرص وغيرها).¹ على الرغم من كونه يشغل مساحة 2,512 مليون كيلو متر مربع إلا أن أهميته الإستراتيجية تفوق أهمية هذه المساحة؛ إذ لم يحظ أي من البحار في العالم بما حظي به المتوسط من شهرة تاريخية وأهمية إستراتيجية على مرّ العصور.² فالبحر المتوسط جيوبوليتيكياً، أكثر اتساعاً من المتوسط الجغرافي؛ حيث يضمّ الأول عدداً من الوحدات التي ليس لها سواحل متوسطة.³ وفي التحليل الإستراتيجي نجد أن أهمية المتوسط تظهر جلياً من كونها قد تجاوزت التصنيفات التقليدية وأهم شيء أن الأوروبيين في محاولتهم لطرح مبادرة سياسية موسعة تجاه المنطقة يحرصون على عدم تكرار خطأ الحوار العربي-الأوروبي، الذين يقرون بوقع هذا المنطقة على تشكل الجماعة الأوروبية وأن أهميته هي التي تؤسس أصالة السياسة المتوسطية.⁴

يعتبر المتوسط ممراً إستراتيجياً أساسياً لمناخ الطاقة في المشرق العربي وآسيا الوسطى (أنظر الخريطة رقم 02)، كما يقع وسط منطقة جيو-سياسية متقلّبة (أو كما تسمى "قوس الأزمات") وحيزاً لتقسيمات اقتصادية وسياسية شمال-جنوب مولدة لمجموعة من الفاعلين الذين يلعبون دوراً في زعزعة الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى التهديدات العابرة للقوميات: تجارة المخدرات، تبيض الأموال، الجريمة المنظمة الداخلية والعابرة للحدود، الإرهاب التي تحتاج مقاربات الأمن اللين؛⁵ هي الوضعية التي تقلق الغرب كثيراً إذ يتم التساؤل عن كيفية الإمساك بالمتوسط؟ وعن طبيعة المصالح التي هي محل تنافس؟⁶ هذه الأهمية طالت حتى القوى غير المشاطئة للمتوسط كالولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت إستراتيجية موسّعة للحوض تمتد من فلوريدا إلى دول الخليج، فهو ممر بحري رحب يربط بين فلوريدا وإيران وفضاء لإرساء قوات

¹ المرجع السابق، ص 08-10.

² مراد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 84.

³ المفهوم الجيوبوليتيكي لا يقتصر فقط على الدول التي لها جبهات بحرية تطل بها على المتوسط، مثلاً العراق تبدو كدولة داخلية مع جبهة بحرية ضيقة تطل بها على الخليج، لكن توجهه الجغرافي متجه صوب الغرب كون أنابيب النفط العراقية تمرّ عبر منافذ البحر المتوسط؛ وذات الأمر بالنسبة لدول الخليج.

⁴ Dorothee Schmid, «La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne: quel avenir pour une bonne idée?», *La revue internationale et stratégique*, N°49, Printemps 2003, pp.25-26.

⁵ Sami Makki, «La stratégie américaine en Méditerranée», *Confluence Méditerranéenne*, N°4, Hiver 2001-2002, pp 125-128.

⁶ Jean Dufourcq, «Cadre et enjeux de la Méditerranée contemporaine», in : **Que devient la sécurité euroméditerranéenne avec les révolutions arabes**, op.cit, p.13.

التدخل التي تسمح بمراقبة حقول البترول وحماية إسرائيل، فضلا عن أهميته بالنسبة للتنظيم العسكري الأمريكي جنوب أوروبا تحت جناح الحلف الأطلسي،¹ وأحسن مثال عن ذلك الدور الذي لعبه في التحضيرات الأولى والانتشار العسكري الأمريكي في أفغانستان.²

هناك مجموعة من العوامل التي جعلت المنطقة محط اهتمام دولي متزايد؛ فمن الناحية الثقافية يعتبر فضاء عبور، إرث مشترك ومنطقة تقاطع سوسيو-ثقافي، وكان مهداً لعدة حضارات، ثقافات وديانات.³ وكونه همزة وصل لثلاث قارات أو عوالم ذات حيوية كبيرة أكسبه أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية سواء كمعبر وممر أو كمخزن ومورد هام للثروات والطاقات خاصة النفطية منها (أنظر الخريطة رقم 03)، إذ نجد ليبيا والجزائر تنقلان عبر المتوسط إلى الشمال نحو 2,5 مليون برميل يومياً، و1,5 عبر سوريا ولبنان، هي الكمية التي تشكل ما يقرب نصف احتياجات أوروبا الغربية من النفط،⁴ ولا يوجد شك في كون قناة السويس السويس أعادت الحياة من جديد للبحر الأبيض المتوسط، كجزء رئيس من أقصر طريق بحري يصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، ولعل أهم ما يبرهن على أهمية هذا الطريق البحري تلك التغيرات الجوهرية التي طرأت على مسار خطوط الملاحة الدولية عقب إغلاق القناة من جوان 1967 إلى جوان 1975. وباعتباره مورداً هاماً للثروات والطاقات فإن أهمية المتوسط تضاعفت، فنجد أن الثروات الاقتصادية والإستراتيجية التي تحتويها المنطقة قد أعطت بعداً آخر للاهتمام بالمنطقة من حيث اعتبارها شرياناً اقتصادياً للقوى الكبرى سواء تعلق الأمر بعبور السفن إلى الأسواق العالمية لتصريف البضائع أو للاستيراد. ويبلغ عدد السفن المارة يومياً نحو 6500 سفينة تجارية و 5000 سفينة صيد؛ هذا ما دفع القوى الكبرى إلى التنافس في محاولة لبسط نفوذها على هذه المنطقة التي تعتبر حيوية بثرواتها المعدنية والنفطية لاقتصاديات الدول الصناعية بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام.⁵ من البديهي جداً أن مكانة المتوسط الهامة كشفت قوة الرهانات الجيو-إستراتيجية والاقتصادية فيه؛ من هنا أصبحت مسألة الأمن الاقتصادي تطرح بشكل كبير جداً. تم وضع سياسة فاعلة تشمل دول العالم الثالث بما فيها الدول المتوسطة

¹Ibid, pp 13-14.

² Sami Makki, op.cit, p 125.

³ Jean Dufourcq, op.cit, p12.

⁴ صفى الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 12.

⁵ المرجع، ص ص 07-10.

حيث وضعت التنمية كشرط أساسي للسلم والأمن؛ هو الأمر الذي اهتمت به أوروبا من خلال انتهاج إستراتيجية مبنية على الشراكة، متجاوزين بذلك النظرة التقليدية للدول المتوسطية (مصدر تهديد).

المطلب الثاني: المتوسط كفضاء لتنافس القوى الدولية

يقع فضاء البحر الأبيض المتوسط ضمن أقاليم ذات أهمية بالغة في إبراز الصراع الدولي في المحاور الجغرافية الحيوية، وبمحكم هذا الواقع، يعد المتوسط إقليم تنافس دولي ترتبت عنه سياسات أمنية متعددة، تراوحت بين السياسات الإقليمية، ما دون الإقليمية والعلاقات الثنائية.

ظل المتوسط إقليمياً أساسياً في توزيع القوى الدولية، وواضح جداً من عرض أهمية المتوسط وسماته الخاصة التي جعلت منه مركزاً إستراتيجياً بارزاً في السياسة العالمية وحلبة للتنافس؛ لكونه أيضاً ملتقى أيديولوجي، جغرافي، سياسي، اقتصادي وعسكري ليس فقط للقارات الثلاث ولكن لأكبر قوتين عرقتهما البشرية هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مقابل غياب إستراتيجية واضحة للقوى المحلية تمكّنها من التحكم في التوازن العالمي. فإيطاليا تعد تجسيدا واضحا لسلبية الدول المتوسطية وتقصيرها تجاه المتوسط على الرغم من كونها نموذجا حقيقيا للدولة ذات التوجه المتوسطي وتوجهها الجغرافي القومي نحو المتوسط، لكن ليس لها تصور إستراتيجي معين إزاء المنطقة ونفس الوضع بالنسبة لاسبانيا، اليونان وتركيا، باستثناء فرنسا التي تريد إتباع سياسة أوروبية مستقلة منذ عهد الدوجولية (De Gaulle).¹

بداية تسجيل دخول فاعلين غير متوسطيين لبسط النفوذ كان نتيجة للصراع الفرنسي-البريطاني، ثم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد المتوسط تنافسا بين طرفين ليس لأي منهما وجود جغرافي على شواطئه هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ظلت القضايا الإستراتيجية والأمنية في منطقة المتوسط محكومة بظروف الصراع بين الشرق والغرب طيلة الحرب الباردة، ويعتبر الوجود الأمريكي الأول في المنطقة قبل الاتحاد السوفيتي. أرسلت البارجة الأمريكية "ميسوري" في شهر مارس 1946 في ميناء إسطنبول²، وأيضا قامت بزيارة كل من أثينا، نابولي والجزائر³. ومنذ هذا التاريخ بدأ التواجد الأمريكي الدائم في

¹ المرجع السابق، ص 12-13.

² كان الهدف المعلن وراء الزيارة هو نقل جثمان السفير التركي في واشنطن لكن الواضح أن الولايات المتحدة كانت تريد استعراض قوتها على مقربة الحدود السوفيتية.

³ مراد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 85.

المتوسط، الذي أخذ بالتزايد تدريجياً خاصة بعد إعلان مبدأ ترومان في مارس 1947 للحيلولة دون تغلغل الاتحاد السوفييتي في المتوسط¹ الذي تعزز بالأسطول السادس عقب العدوان الثلاثي على مصر 1956 عملاً بعقيدة أيزنهاور "ملء الفراغ في الشرق الأوسط قبل قيام الاتحاد السوفييتي بذلك"². في المقابل، قام الأخير بنشر قواته بداية من سنة 1958 أعقاب أحداث لبنان وتزايد نشاط الأسطول السادس، وتصاعد وجوده بعد الهزيمة العربية سنة 1967³، وتعرف قواتها تحت تسمية الأسطول الخامس المعروف بـ"الإسكادرا" (Eskadra)، لكنه لم يكن مجسم الأسطول الأمريكي⁴. لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع كل منطقة جغرافية حسب مصالحها الإستراتيجية فيها وحسب طبيعة المنطقة إذ أن سياستها في الشرق الأوسط تختلف عن سياستها في المحيط الهاد. أما سياستها الأمنية الجديدة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فيشرف عليها الأسطول السادس الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، وكل منهما يؤدي أدواراً أمنية تكمل أدوار الطرف الآخر من أجل المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها⁵. من خلال تواجدها في المتوسط كانت تسعى من الناحية السياسية، إلى حماية المبادئ الديمقراطية وتوسيع نطاق ممارستها، تطوير الإحساس بالمسائل المشتركة بين أوروبا و المحيط الأطلسي من جهة وبين المتوسط والشرق الأوسط من جهة ثانية. أما من الناحية العسكرية، فكانت تسعى لدعم الجهود الدفاعية الغربية اللازمة لردع أي هجوم من قبل حلف وارسو وحرمانه من اكتساب أي نفوذ في أوروبا، بالإضافة إلى تقليل التوتر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الحرب⁶. بالإضافة إلى حماية شركات النفط الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حماية الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي خاصة اليونان وتركيا وغيرها⁷.

الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي أن هذه الأساطيل وتعدد مهامها تزيد من جهة أخرى من توتر وعدم استقرار المنطقة، وهو التنافس الذي عرف شوطاً آخر مع ظهور النزعة الفرنسية للسيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة سيما منطقة المغرب العربي؛ فالاهتمام الأمريكي بهذه الأخيرة ينحصر في مسألة الأمن،

¹ صفى الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 13.

² كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، الطبعة 1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 58.

³ صفى الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 15.

⁴ كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 58.

⁵ خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، مجلة الفكر العربي، ص 02.

⁶ مراد ابراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 86.

⁷ صفى الدين أبو العز، مرجع سابق، ص 15.

الذي يمكن اختزاله في مكافحة الإرهاب والمجال الاقتصادي بالإضافة إلى دعم دول المنطقة من أجل تعزيز سياستها في الشرق الأوسط، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمنافسة الأوروبية خاصة في المجال الإستراتيجي علماً أنها بالنسبة لأوروبا هي دول حارسة.¹

إن التنافس الأمريكي- الأوروبي في المنطقة لا يلغي فرص التعاون، الذي يبدو أنه اختار حلف شمال الأطلسي مدخلاً وأداة لترتيب الأوضاع في إطار الحملة على الإرهاب؛ التعاون الذي تركز في اجتماع الحلفاء مع دول الحوار المتوسطي للحلف، والملاحظ أيضاً في العودة الروسية للاهتمام بدول جنوب المتوسط هو عدم الاهتمام فقط بالصفقات العسكرية؛ إذ أبدوا اهتمامهم بالتنسيق في شؤون الطاقة، تكثيف المبادلات التجارية، تزويد هذه الدول بالتكنولوجيا النووية بالإضافة إلى تعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب.

يمكن رصد تطور العلاقات الأطلسية في ثلاث محطات أساسية: فترة الحرب الباردة 1945-1989، فترة ما بعد سقوط جدار برلين حتى أحداث 11 سبتمبر 2001، والأخيرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ فهذا التاريخ كان مصحوباً بفترات انفراج، تقارب وحتى اتحاد، ناهيك عن المنافسة التي لم تكن غائبة كلياً والتي تتراوح بين سوء الفهم البسيط والأزمات العميقة². ونجد أن الحوارات الأمنية المختلفة في المتوسط ما هي إلا مظهر من مظاهر هذا التنافس من أجل قيادة الإستراتيجية في المنطقة.³

المطلب الثالث: المتوسط كمنطقة سلام

في الدراسات الأمنية الحديثة لم يعد مفهوم الأمن يقتصر فقط على البعد العسكري، وهنا تم تصور منطقة المتوسط بأنها تمثل خطراً غير عسكري، وهذا بالنظر إلى التفاوت الاقتصادي، التباين في نسب زيادة السكان بين الشمال والجنوب، الهجرة غير الشرعية وظاهرة الإسلام السياسي.⁴ هذا ما دفع الأطراف المعنية للعمل من أجل عزل منطقة المتوسط وإبعادها عن النزاعات وذلك بجعلها منطقة سلام. والملاحظ أنه مع الثورات العربية ازداد الاهتمام بالمنطقة أكثر مما سبق كون المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدول الكبرى محل تهديد.

¹ Abdennour Benantar, *Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d'intérêt?*, Alger: CREAD, 2007, pp.06-07.

² Ibid, p99.

³ Ibid, p110.

⁴ Bichara Khader, *L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité*, Paris: l'Harmattan, 1994, p.378.

إن إنشاء منطقة السلام يستدعي أساساً تحديد المناطق التي تشملها، حيث يتم العمل على استبعاد النزاعات والتنافس بين القوى العظمى؛ تهدف إلى منع بعض الأطراف من المواجهة والصراع، كما يجب أن يتم إخلاؤها من الأسلحة النووية. على العموم هي منطقة تتضمن نزع الأسلحة النووية، استبعاد القواعد العسكرية الأجنبية والعمل على ترقية التعاون السلمي بين دول المنطقة المعنية.

وقد اقترحت دول عدم الانحياز إنشاء مثل هذه المناطق في كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، حيث قامت بخطوات ملموسة من أجل أن تصادق الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارات في هذا الشأن.¹

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية محدودية الإمكانيات الأوروبية من أجل فرض مقاربتها الأمنية في المتوسط؛ علماً أن الهدف الذي تسعى لبلوغه من الناحية الإقليمية هو الإشراف على منطقة البحر الأبيض المتوسط وجمع المعلومات العسكرية، حماية طرق النفط والتجارة الأمريكية بالإضافة إلى مساندة النظم ذات التوجهات الأمريكية وأهم شيء هو ضمان وجود إسرائيل.² والاهتمام الأمني بالمتوسط جاء عن طريق طرح مجموعة من الحوارات من أجل تقليص الفوارق، إجهاض التهديدات في مهدها وأهم شيء هو فرض الوجود والهيمنة على هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، التي تختلف باختلاف المشاركين فيها، وأحسب الموضوعات التي تعالجها والتي سنحاول التطرق إليها بنوعٍ من التفصيل في المبحثين التاليين.³

¹ إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، د س ن، ص ص 206-207.

² عنتر محمد صابر، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط: تحييد المتوسط لإضافة للأمن"، قضايا عربية، العدد 04، أبريل 1980، ص 56.

³ دافيد دومنيك، منطقة البحر الأبيض المتوسط على مشارف الألفية الثالثة بين التعاون والمواجهة، من أشغال محاضرات 28 جانفي و27 مارس و29 أبريل 2001، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2002، ص 11.

المبحث الثاني: الحوارات الأمنية الأوروبية في المتوسط

عرف الاهتمام الأمني بالمتوسط مقترحات أوروبية قديمة لإحداث منظمة إقليمية على شاكلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعنى بالمتوسط، وهذا من مُنطلق أن الأمن في المتوسط يقع في صلب استراتيجيات الدول المتوسطية والسياسات الخارجية وكونه العامل المشترك للتعاون المتوسطي، خاصة بعد انتقال مصدر التهديد من الشرق إلى الجنوب والأهم من ذلك هو التغير في طبيعة التهديدات ومجال نشاطها وتأثيرها، والتي تفرض وسائل غير عسكرية لمواجهة كجارية المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والإرهاب وغيرها. كل هذا تُرجم إلى مبادرات وحوارات ترمي في إطار سياسات شاملة إلى بعث التعاون مع دول جنوب المتوسط التي لا يمكن إقصاؤها من المعادلة الأمنية في المتوسط.

المطلب الأول: المبادرات الأوروبية للتعاون الأورو-متوسطي

كانت منطقة حوض المتوسط مجالا إستراتيجيا حيويا لأوروبا، الشيء الذي تؤكدُه العوامل الجيوسياسية والتاريخية والأمنية، وهو ما يفسر طرح الدول الأوروبية لعدة مبادرات من أجل بناء نظام أمني يُجنب المنطقة الأزمات والحروب خاصة مع ما تشهده من توترات، أبرزها الصراع العربي-الإسرائيلي ووقعه على المسار الطبيعي للعلاقات السياسية والاقتصادية على حدٍ سواء. وهذه المبادرات جاءت على النحو التالي:

1. مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط:

يرى الكاتب الفرنسي اريك جوب (Erick Job) في مقال له بعنوان: "منتدى البحر المتوسط: التردد المتكرر والنتائج المحتملة" (Hésitations Autour du forum méditerranéen : Valses et enjeux) المنشور في حولية شمال إفريقيا سنة 1990 أن دعوة فرنسا دول غرب البحر المتوسط لعقد "منتدى البحر المتوسط" كان بسبب إعادة تشكيل العلاقات الأوروبية-المغربية عقب انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتخوف دول المغرب العربي من المنافسة القوية للمنتجات الزراعية لهاتين الدولتين على حسابها. إذ تمثل دعوة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لدى زيارته للرباط عام 1983 لعقد مؤتمر لدول غرب البحر المتوسط النواة الأولى لميلاد هذا المجلس،¹ ليضمّ كلاً من: المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا. لكن المشروع تأخر بسبب معارضة الجزائر لاستبعاد المبادرة دولاً متوسطية

¹ مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 107.

مثل ليبيا (استبعدت بسبب أزمة لوكربي)، يوغوسلافيا ومالطا، والأكثر من ذلك تجاهله للصراع العربي الإسرائيلي. هي المبادرة التي أعيد إحيائها نهاية الثمانينات لتتوج بالإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) في روما 10 أكتوبر 1990 التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا. وإن كانت مبادرة ميتران حركتها طبيعة العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، إلا أن الهدف الحقيقي تمثل في العمل على تفادي الصراع العربي-الإسرائيلي.¹

2. مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط:

إن تجربة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ونجاحها كإطار إقليمي أوروبي دفعت إلى محادثاتها في الفضاء المتوسطي، الذي تم الدعوة إليه من أجل تحقيق أهداف عملية لتكريس الأمن في القارة ورسم إطار أوسع للتعاون متعدد الأطراف بين مختلف الدول الأوروبية، إذ أن من بين عوامل نجاح إقامته نظرته بعيدة المدى وتوظيفه للمتغيرات الدولية في سبيل تطوير دوره وتوسيع عضويته.²

بدأت فكرة الأمن والتعاون في المتوسط تتحدد بعد سقوط جدار برلين. إذ أعلن وزير الخارجية الإيطالي جيانبي دي ميكاليس في الاجتماع الوزاري العربي-الأوروبي المنعقد في باريس في ديسمبر 1989 عن ضرورة إعادة بعث روح هلسنكي المنعقد في 01 أوت 1975³ من منطلق استحالة أن تكون أوروبا آمنة مع استمرار تجاهلها للمنطقة الجنوبية للمتوسط خاصة مع ازدياد الفوارق الاقتصادية والديمغرافية. وجاء في البيان الختامي له أن: "الدول المشاركة مقتنعة بأن مسألة الأمن في أوروبا يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للأمن في العالم، وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها. حيث أن صيرورة تحسين الأمن لا يجب أن يقتصر على أوروبا وحدها وإنما يتعداها ليشمل أجزاءً أخرى من العالم سيما منطقة البحر الأبيض المتوسط".⁴ في مؤتمر بلغراد 1978 - 1979، تم إنشاء لجنة خاصة بمجوس المتوسط تحت

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، صص 99-100.

² رؤوف غنيم، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية"، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 94.

³ مؤتمر انعقد في العاصمة الفنلندية عام 1975، بدأ الحديث عنه بعد مصادقة كل من الدول الأوروبية ماعدا ألبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، على الإعلان الذي يتضمن مجموعة من المعايير وقواعد تنظيم السلوك السياسي الدولي في هذه الفترة من أجل وضع حد للصراع بين الشرق والغرب.

⁴ Bichara Khader , *Partenariat Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone*, les cahiers de confluences, Paris: l'harmattan, 1997, p.32.

تسمية "الندوة حول الأمن والتعاون في أوروبا"، وعقدت أول اجتماع لها في لافاليت (La Valette) سنة 1979، التي تلتها سلسلة من الاجتماعات، حيث طرحت الدول المتوسطية مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1981، الذي ساهمت فيه خاصة دول عدم الانحياز المتوسطية من خلال الدور الكبير الذي لعبته في قمة كولومبيا (Colombo) سنة 1976 أين تم تبني النص الذي يقر بأن حوض المتوسط "منطقة سلام"¹. وفي اجتماع الجزائر 1990، تم اقتراح إنشاء ندوة للأمن والتعاون في منطقة المتوسط (CSCM)²، الذي وبعد أشهر قليلة تم التأكيد على ضرورة تجسيد هذا المقترح بسبب الأزمة الكويتية أوت 1990. بل وأكثر من ذلك قبول الوثيقة الإيطالية-الاسبانية في 24 سبتمبر 1990 خلال مؤتمر بالمادي ما يوركا³ (علماً أن إيطاليا قد قدمت ذات الورقة في ديسمبر 1989، ونظيرته الاسبانية في فيفري 1990 ورفضتها فرنسا)، التي تضمن العمل بسلال هلسنكي الثلاث: السلة الأمنية، الاقتصادية والإنسانية.⁴

على الرغم من أهمية المقترح المشترك، إلا أنه لم يستطع الدخول حيز التنفيذ بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية لتخوفها من أن يشكل هذا المؤتمر خطراً على وجود أسطولها السادس في المنطقة أو أن يعيق المرونة العملياتية للحلف الأطلسي. ألمانيا لتخوفها من أن يكون المؤتمر على حساب أوروبا الشرقية التي تعتبر من أولوياتها القصوى، وفرنسا التي ترغب دائماً في المبادرات المحدودة بالمتوسط الغربي مثل مبادرة 1983.⁵

¹ إنشاء منطقة سلام يعني أن يتم فيها استبعاد النزاعات والتنافس بين القوى العظمى، إقامة قواعد لقوات المشاة البحرية والجوية التي يمكن أن يستخدمها المتنازعون، كما يجب أن تكون هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

² رتيبة برد، الحوار الأورو-متوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لتليل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسة والإعلام، 2008-2009، ص 96.

³ فرانكو ريتزي، المتوسط ونزاعاته: تاريخ حوار لم يكتمل، ترجمة: نجم بو فاضل، لبنان: جامعة الروح القدس الكسليك، 2005، ص 58.

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 101.

⁵ نفس المرجع، ص 102-103.

3. المنتدى المتوسطي:¹

يعد هذا المنتدى إلى حد الآن المبادرة المتوسطية الوحيدة بالمعنى الجغرافي للكلمة، كون العضوية فيه تنحصر فقط على الدول المطلة على هذا الحوض. إذ تم تحديد شروط العضوي في الاجتماع الوزاري الثاني، المنعقد في سانت ماكسيم (Saint Maxime) بفرنسا سنة 1995 والمتمثلة في: متوسطة الدولة المرشحة للعضوية من حيث البعد الجغرافي، بالإضافة إلى عنصر الإجماع على قبول عضويتها.²

تم الإعلان عن إنشاء المنتدى في خطاب الرئيس المصري أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في نوفمبر 1991، وتتميز هذه المبادرة بالشمولية الموضوعية من حيث سعيها للتحرك والتفاعل في جميع الاتجاهات وعلى كل المستويات. تم تجسيد المبادرة بعقد اجتماع الإسكندرية يومي 03-04 جويلية 1994 بمشاركة 10 دول متوسطة هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، تركيا، الجزائر، تونس، المغرب ومصر بما يسمى "مجموعة النواة"، وإن دل هذا على شيء - اجتماع الإسكندرية - فإنما يدل على نجاح فكرة المنتدى وقابلية تطبيقه. ومن أجل إنجاح المبادرة تم الحديث عن أهمية عقد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات ومجموعات العمل على مستوى الخبراء وكبار المسؤولين في مختلف المجالات لتعميق مستوى التفاعل، بحيث تم عقد الاجتماع الثالث بطبرقة في تونس من نفس السنة أي 1995، أما اللقاء الرابع في إيطاليا بمدينة برافيليو سنة 1996، في حين احتضنت الجزائر اللقاء الخامس سنة 1997، وغيرها. تسعى الدول من خلال هذه المبادرة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط باعتباره حجر الزاوية لنجاح أي نوع من الحوار والتفاعل، ويعتبر الإطار الوحيد الذي ظل يشغل رغم الظروف التي شهدتها المنطقة العربية.³

4. حوار إتحاد أوروبا الغربية:

شهدت العلاقات الأوروبية-المتوسطية في عقد الثمانينات نوعاً من الجمود، حيث اقتصر التعاون فيما بينها على مجموعة من الاتفاقات الثنائية في مجال المعاملات التفضيلية الهامشية، التي بدورها بدأت تتسع

¹ لا بد من الإشارة إلى الفرق بين المنتدى المتوسطي والمنتدى الأوروبي-متوسطي، الذي هو عبارة عن إطار برلماني انبثق عن عملية برشلونة الذي انعقد اجتماعه التأسيسي في بروكسل سنة 1998.

² المرجع السابق، ص 105.

³ مجدي سويلم راضي، "اجتماع الإسكندرية: الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية"، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 96-97.

مع الوقت لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية ذات الأبعاد الإستراتيجية الكبرى.¹ فقبل معاهدة ماستريخت لم يتوسع عمل الجماعة الأوروبية في قضايا الأمن والدفاع، حيث قام الاتحاد الأوروبي بإعادة صياغة سياسته تجاه إقليم البحر المتوسط بداية من سنة 1990. بسبب عدم رضا بعض المؤسسات الأوروبية وخيبة أملها من سياسة الاتحاد تجاهه منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.²

كانت فكرة طرح إتحاد أوروبا الغربية لحوار أمني مع الدول المتوسطية تجسيدا للاقتراح البرتغالي، الذي ضم كلا من: الجزائر، المغرب، موريتانيا وتونس بداية من سنة 1993؛ ثم انضمت إليه مصر، وبعدها إسرائيل والأردن في الوقت الذي تم فيه إقصاء ليبيا بسبب أزمة لوكربي.³ وبتوسيعه ليشمل دول شرق المتوسط، يمكن القول أنه صمم في إطار الآفاق الجديدة للعلاقات العربية-الإسرائيلية، وإن كان لنهاية الحرب الباردة وقع خاص على بداية الحوار إلا أن عملية السلام العربي-الإسرائيلي ساهمت إلى حد كبير في بلورته وتفعيله، واستطاعت أن تحول من سياسة أوروبا في تعاملها واستبعادها لقضايا الشرق الأوسط وعدم الخوض فيها بسبب هذا الصراع إلى التأكيد على فكرة وحدة الأمن في المتوسط.⁴

إن تحرك الدول الأوروبية بشكل انفرادي في إطار تصورها لترتيباتها الأمنية بعيدا عن دول جنوب المتوسط يثير حفيظة وتوجس هذه الأخيرة بل وأكثر من ذلك انعدام الثقة. ويظهر ذلك جليا في القراءة الأوروبية الجديدة للأمن في المتوسط، أين عمدت إلى إنشاء وحدات للتدخل السريع سنة 1995 سميت بقوات أوروفور وأورومارفور على أساس "مهمات بترسبرغ"،⁵ إذ يعتبر إنشاؤهما دليلا قاطعا على عدم

¹ هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص148.

² بني هنسون، "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، السياسة الدولية، ترجمة: منار الشوربجي، العدد 118، أكتوبر 1994، صص100-101.

³ Fernanda Faria, "The Mediterranean: A New Priority in Portuguese Policy", Mediterranean Politics, Vol 1, N°20, Autumn 1996, p.221.

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص164.

⁵ اتفقت الدول الأعضاء في اجتماع اتحاد أوروبا الغربية في "بترسبرغ" (ألمانيا) في جوان 1992 على إنشاء وحدات عسكرية تعمل تحت قيادتها، بحيث تشارك في عمليات حفظ السلام، المهام الإنسانية، المشاركة في المهام القتالية لإدارة الأزمات وعمليات إحلال السلام. ناهيك عن المساهمة في الدفاع المشترك وفق المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي والمادة السابعة من معاهدة بروكسل المعدلة المؤسسة لإتحاد أوروبا الغربية. إذ تتحدد وحدتهما حسب طبيعة المهام الموكلة إليهما.

- أوروفور: عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية، لها قدرة سريعة للتحرك بمفردها أو بالاشتراك مع الأورومارفور. =

استبعاد الدول الأوروبية للمقاربات الهجومية من خلال اعتمادها على المفهوم الموسع للأمن بشقيه العسكري وغير العسكري.¹ في هذا الإطار عمدت الدول الأوروبية إلى تقديم توضيحات عن هذه القوات حيث قامت إيطاليا بدعوة الدول العربية المتوسطية والمغاربية على وجه التحديد إلى قسم الثكنة العسكرية الإيطالية في فلورنسا المخصص ليكون مقراً لقيادة الأوروفور، وهي الدعوة التي لبتها كل من الجزائر والمغرب وتغيبت عنها تونس.²

عمل هذا الحوار على تقريب وجهات النظر بين دول المغرب العربي كما ساهم في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط بحيث شكل إطاراً للتشاور والتواصل بين الأوروبيين والمتوسطيين. وقد تم نقل الوظائف العملية لاتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي في سياق التحولات المؤسساتية لهذا الأخير مع معاهدتي أمستردام ونيس، الشيء الذي لم يحظ بإجماع الدول الأعضاء إذ تأسفت الجمعية الأوروبية المنتدبة للأمن والدفاع تعليق الحوار ولعدم معرفة الاتحاد الأوروبي كيفية الاستفادة من مكسب اتحاد أوروبا الغربية في هذا المجال. من هنا أصبح الاتحاد الأوروبي المسؤول عن الحوار الأمني مع الدول المتوسطية.³

5. مؤتمر برشلونة:

عرفت سياسة الاتحاد الأوروبي تحولاً نوعياً تجاه دول جنوب المتوسط؛ إذ تم تصنيف هذه الأخيرة في مؤتمر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة جوان 1992 كدول ذات أهمية إستراتيجية على صعيد الأمن والاستقرار الشيء الذي مهد الطريق لوضع سياسة أوروبية مشتركة للمنطقة. وبعد سنتين، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً يتضمن تفعيل سياسته المتوسطية من خلال إقامة شراكة ترمي إلى جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن واستقرار، وكان ذلك في أكتوبر 1994، وهو الإعلان الذي صادق عليه رؤساء الدول الأعضاء في مؤتمر القمة المنعقد في "إيسن" بألمانيا في ديسمبر من نفس السنة مؤكداً فيه الصلة بين

- = الأورومارفور: هي قوة بحرية متعددة الجنسية أيضاً لكنها غير دائمة وذات قدرات بحرية-جوية وبرمائية، لها قدرة على التحرك لوحدها أو بالاشتراك مع الأوروفور.

¹ المرجع السابق، ص 124-127.

² جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ووسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011، ص 96.

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 164-165.

السلم والاستقرار والازدهار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.¹

بداية المبادرة كانت في مؤتمر "كورفو الأوروبي" بالدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع كلاً من دول الاتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية. في 28 أكتوبر 1994 قدمت اللجنة اقترحاً لخلق شراكة تتضمن مجموعة ارتباطات تفاوضية متعددة الجوانب، تتخطى الاتفاقات الاقتصادية؛ إذ نظمت الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي هذا المؤتمر كمبادرة وحيدة وطموحة خلقت الأساس لتسوية إقليمية،² كما شكل مؤتمر برشلونة أول وسيلة بنيوية لتحديد الشراكة الأورو-متوسطية التي أضيفت إليها وسيلة أخرى "ثانية"، والمتمثلة في اتفاقات المساعدة الأوروبية المتوسطية.³

احتضنت مدينة برشلونة الإسبانية مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 27 و28 نوفمبر 1995 بحضور وزراء خارجية 27 دولة أوروبية ووسطية (15+12)، حيث اختتم المؤتمر بإصدار "إعلان برشلونة" الذي جاء تويجاً لما سبق وبدأه الاتحاد الأوروبي من إعادة النظر في أشكال وصيغ التعاون مع دول جنوب المتوسط؛ من خلال اعتماد روح جديدة للتعاون قائم على "الشراكة الفعلية"⁴. الشيء الجديد الذي شهده المؤتمر هو حضور شريك جديد، السلطة الفلسطينية، التي مثلها ياسر عرفات. تفصلت التركيبة الشاملة للمؤتمر في مجالات ثلاث، وهي المجالات (السلال) التي طرحها مؤتمر هلسنكي فيما يتعلق بالسلام والاستقرار في أوروبا 1975: السلة المتعلقة بالأبعاد السياسية والأمنية، سلة تختص بالأبعاد الاقتصادية والمالية، أما السلة الأخيرة فتعنى بالأبعاد الاجتماعية وحقوق الإنسان والدفاع عنها.⁵

وإن كان إعلان برشلونة قد مثل نقلة نوعية في سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية، من منطلق إدراكه الشامل والمتكامل لعمق معاناة شعوب جنوب المتوسط وانعكاساتها السلبية على مصالح أوروبا بمعناها الشامل؛ إلا أنه واجه مجموعة من العقبات التي حدت من فرص تطوره وتسببت في ببطء حركته ومحدودية نجاحه، ونذكر منها: تعثر عملية السلام اعتباراً من أواخر سنة 1995 إثر اغتيال "إسحاق رابين،

¹ هاني الشميطي، مرجع سابق، ص 149.

² على الرغم من أن انعقد برئاسة إسبانية إلا أن الرئاسة الفرنسية حضرته باعتناء شديد خلال النصف الأول لعام 1995، إذ تجدر الإشارة إلى أن منافستها شكلت عنصراً أساسياً لنجاح المؤتمر.

³ فرانكو ريتزي، مرجع سابق، ص 67-70.

⁴ هاني الشميطي، مرجع سابق، ص 149-150.

⁵ فرانكو ريتزي، مرجع سابق، ص 114.

أحداث 11 سبتمبر 2001 وما صاحبها من ردود فعل دولية مختلفة، "، توسع الاتحاد الأوروبي ليصل عدد الدول الأعضاء 27 دولة بعد أن كانت 15 دولة عند انعقاد المؤتمر، الشيء الذي تج عنه تحول الاهتمام والمعونات والخطط التنموية إلى دول وسط وشرق أوروبا حديثة العهد في الاتحاد الأوروبي؛ الذي كان في أغلب الحالات على حساب دول جنوب المتوسط رغم نفي المسؤولين الأوروبيين لذلك.¹

6. حوار الاتحاد من أجل المتوسط:

أول من طرح فكرة الاتحاد من أجل المتوسط هو الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، في خضم حملته الانتخابية، في مدينة طولون يوم 07 فيفري 2007 متحدثاً عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق "إعادة التوحيد" مركزاً في ذلك على مصطلح "التنمية المشتركة". بعد نجاحه في الانتخابات أعلن في مدينة طنجة المغربية يوم 23 أكتوبر 2007 عن مشروعه الرامي إلى بناء "الاتحاد المتوسطي".²

من وجهة نظر الذين صاغوا فكرة الاتحاد المتوسطي هناك ثلاث مبررات لطرح هذا الأخير هي: تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي، عدم ملائمة السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبي، وتراجع مكانة فرنسا كفاعل جيو-سياسي في المتوسط.³

في القمة الثلاثية التي انعقدت في روما يوم 20 ديسمبر 2008 التي جمعت كلا من الرئيس الفرنسي ووزراء خارجية إيطاليا وإسبانيا من أجل وضع الخطوط العامة للمشروع تبنت القمة "نداء روما الفرنسي الإيطالي الإسباني المتوسطي". وقد حدث انعطاف مهم في هذه القمة والمتعلق أساساً بتغيير تسمية المشروع إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، والشيء الثاني أنه إلى غاية إعلان روما كانت فكرة الاتحاد المتوسطي فكرة فرنسية؛ مع نداء روما أصبح الاتحاد من أجل المتوسط مبادرة مشتركة لفرنسا، إيطاليا وإسبانيا.

بالنسبة لهذه الدول الثلاثة فإن مهمة الاتحاد من أجل المتوسط هي جمع أوروبا وإفريقيا حول الدول المشاطئة للمتوسط وإقامة شراكة على قاعدة التساوي، فالقيمة التي أضفها هذا الاتحاد تتمثل في إعطاء دفع سياسي للتعاون حول المتوسط باعتباره القلب والمحرك للتعاون في المتوسط ومن أجل المتوسط. في هذا

¹ أحمد مختار الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطورات ومستقبله، ديسمبر 2008، على الرابط:

(22.12.2014).

<http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles.html>

² هاني الشميطي، مرجع سابق، ص 102-103.

³ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ترجمة: سليمان الرياشي، الطبعة الأولى، لبنان:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 228.

الإطار، تم التأكيد على أنه مكمل لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي دون أن يحل محلها أو يعيق عملها، ولن يكون إلا إنعاشاً لعملية برشلونة؛ ففي المجلس الأوروبي المنعقد يومي 13 و14 مارس 2008، أصبح الاتحاد يرد تحت تسمية جديدة: "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على إدماج المشروع في الحوض الأوروبي.¹

المطلب الثاني: البعد الأمني للمبادرات الأورو-متوسطية

جاء الاهتمام بالحوارات الأمنية في المتوسط من منطلق تقاسم الحيز الجغرافي والجيو-سياسي، وكذا الاشتراك في التحديات ومدركات التهديد ما عزز الإيمان بالتعاون وتكثيف الجهود لاستحالة التحرك بصورة فردية؛ الأمر الذي دفع دول ضفتي المتوسط إلى التحاور فإن كان بادئ الأمر مقتصرًا على المسائل الاقتصادية أكثر منها في المسائل الأمنية. لكن سرعان ما تغير الوضع بسبب الأحداث التي شهدتها دول جنوب المتوسط وتداعياتها الأمنية على الدول الأوروبية وبالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت صورة مغايرة للتهديد الإرهابي. فالحوارات هذه ما هي إلا سبيل لتضييق الهوة وإيجاد صيغ للتقارب لمواجهة التحديات والوصول إلى إطار موحد يسمح بحوار جدي من أجل الأمن في المتوسط.

ما يزال الأمن والاستقرار الإقليميين مطلبين أساسيين من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول جنوب المتوسط، غير أن هذه الأخيرة تشهد حالات توتر وأزمات التي تقوض الاستقرار وتعمق بشكل كبير التنمية فيها. فنجد أن مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط من بين المبادرات التي تسعى إلى إرساء الأمن والتعاون في المتوسط من خلال الحرص على التقاء دول وشعوب المنطقة لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بتصور التهديدات وسبل مواجهتها؛ أما مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط فكان إنشائه لتحقيق أهداف عملية تساعد على تكريس الأمن في المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي يطمح لوضع إطار أوسع للتعاون متعدد الأطراف في أوروبا.² فكما رأينا سابقاً أن المقترح الإسباني-الإيطالي الذي تم انتقاده في كثير من النقاط ورفضته ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ورحبت به الدول العربية بشروط، فكل هذا لم يؤدي إلى القضاء على فكرة المؤتمر إذ في اجتماع "بالما" تم إطلاق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط البرلماني، الذي انعقد اجتماعه الأول في "مالاكا" بإسبانيا في جوان 1992، الذي يشبه إلى حد كبير عملية

¹ المرجع السابق، ص ص 253-256.

² رءوف غنيم، مرجع سابق، ص 94.

هلسنكي من حيث التعاون السياسي في مجال الأمن والاستقرار الإقليمي، التعاون الاقتصادي والشراكة، وحوار الحضارات وحقوق الإنسان، وأهم شيء أن الوثيقة الختامية للمؤتمر دعت الدول المتوسطية إلى مؤتمر حكومي يستعرض بطريقة كاملة، تدريجية وشاملة لكل مشاكل المنطقة.¹

في الاجتماع الوزاري الرابع للمنتدى المتوسطي الذي انعقد في الجزائر في جويلية 1997 تم التأكيد فيه على الطبيعة غير رسمية للمنتدى، وعلى تعزيز السلام والاستقرار في المتوسط وتدعيم الجهود لتحضير ميثاق في هذا المجال في إطار عملية برشلونة؛ كما تم فيه الحديث ولأول مرة على التعاون لمكافحة الإرهاب الذي اعتبره المشاركون تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار لدول المتوسط بصفته، بالإضافة إلى دعم الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، المخدرات، تبييض الأموال وغيرها.²

بعد غياب الاتصال والحوار لحوالي عشرية كاملة في إطار مجموعة (5+5) - اتحاد أوروبا الغربية سابقاً- ثمن وزراء خارجية الدول الأعضاء أهمية إعادة بعث الحوار في الاجتماع الوزاري في "لشبونة" يومي 25 - 26 جانفي 2001 والحفاظ على اللقاءات الدورية بالتناوب بين الدول المغاربية ودول القوس اللاتيني، لمواصلة الحوار السياسي غير الرسمي لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك كالاقتصاد، الاندماج المغربي، حقوق الإنسان وخاصة بحث قضايا الأمن والاستقرار؛ مع التأكيد على أهمية التعاون من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها العولمة.

في اجتماع 29-30 ماي 2002 طرحت القضايا الدولية الأساسية للنقاش كالأمن والاستقرار في المتوسط الغربي سيما مكافحة الإرهاب بعد التجنيد العالمي له بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي اجتماع "سانت مكسيم" بفرنسا أقر الجميع بعدم إمكانية الفصل بين السلم والأمن والتطور، كما تم الإجماع على إدانة الإرهاب بكل صوره، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، وغيرها باعتبارها تهديدات عابرة للأوطان والالتزام بالتعاون لمحاربتها بالاتفاقيات والتوصيات الدولية، كما أكدوا على تعزيز التعاون الأمني بين دول غرب المتوسط، والتشاور السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، وتكثيف التعاون في

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص104.

² نفس المرجع، ص108.

المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.¹ فالخلفية الأوروبية لعمل هذه المجموعة تنطلق من هاجس الأمن الأوروبي من منطلق إدراك دول القوس اللاتيني أن مشاكلها المتعلقة بالهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط لن تحل إلا من خلال توثيق العلاقات مع الدول المغاربية بحكم ارتباط الهجرة بالجريمة المنظمة والإرهاب في الوقت الذي تدعو فيه الدول المغاربية إلى معالجة الظاهرة عن طريق تكامل المسارات وعدم التركيز فقط على المسار الأمني، من خلال تكثيف الاستثمارات لدعم جهود التنمية.²

تعهد وزراء دفاع البلدان الأعضاء في "مبادرة 5+5" في اجتماع "غرناطة" (جنوب إسبانيا) في ديسمبر 2014، بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وجعل غرب البحر الأبيض المتوسط "فضاءً متميزاً للثقة والأمن"، بحيث بإصدار بيان مشترك عبّر فيه المشاركون عن ارتياحهم لمستوى التقدم المحقق مؤكداً كذلك على الفرصة التي تتيحها هذه المبادرة من أجل تعميق وتعزيز التعاون في مجال الدفاع السيبراني، وتوطيد الأمن في غرب المتوسط، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وبالأخص الإرهاب.³

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط تتطلب اقتراباً واعياً لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية الذي يتم في خطوات متتالية. في هذا الإطار، يعتبر مؤتمر برشلونة الخطوة التمهيدية الضرورية لفتح الطريق نحو "هلسنكي متوسطي"⁴. إذ تقوم عملية برشلونة بالتركيز على "قيم مشتركة" قائمة على أساس إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، ويعتبر هذا الحوار أهم حوار خاض وبعث في الجوانب الأمنية نظراً للتهديدات الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة نظراً لأهمية الحوار السياسي والأمني، تضمن إعلان برشلونة ستة نقاط أساسية في هذا الإطار:

¹ اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: علاقات دولية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص ص 137-139.

² سعيد اللاوندي، "أوروبا وأمريكا وإشكالية الهيمنة"، السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000، ص 145.

³ "مبادرة 5+5 وزراء الدفاع يتعهدون بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بغية جعل غرب حوض المتوسط فضاءً للثقة والأمن"، على الرابط: http://testdns.menara.ma/ar/2014/12/11/149782_6.html. (02.03.2015)

⁴ طه محمد الجذوب، "الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مغربية"، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218401&eid=3778>. (20.02.2015).

الديمقراطية وحقوق الإنسان، الدبلوماسية الوقائية، مكافحة الجريمة المنظمة، معايير الثقة في المجال الأمني، ونزع السلاح.¹

ومن أجل معالجة قضايا الأمن المختلفة، تبنى مؤتمر برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الأمن في المنطقة. ومن أبرز هذه التدابير:

1. إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديه وتحييدها أو علاجها وإيجاد الحل المناسب لها.
2. الاتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية.
3. تحقيق مناخ التعايش السلمي في المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان وتنظم أمور الهجرة وحفظ حقوق الأقليات.
4. تحقيق الأمن الإقليمي من خلال تبني اتجاه مشترك تنظمه اتفاقيات تتعلق بمكافحة الإرهاب ومواجهة مخاطر تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.²

وفي الحديث عن "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" نجد أنه في قمة باريس المنعقدة يوم 13 جويلية 2008، نصت مقدمة الإعلان على أن رؤساء الدول المشاركة يتشاركون قناعة إمكانية تحويل المتوسط إلى منطقة سلام ونشر الديمقراطية والازدهار.³ البيان يؤكد الفلسفة العامة لهذه الشراكة المدعومة ومتعددة الأطراف، كون الأمر متعلق بطموح إستراتيجي من أجل المتوسط يترجم التزام من أجل السلام والديمقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والاندماج الإقليميين. وعلى هذا الأساس تم الإشارة إلى:

- إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وتأكيد المشاركين على عزمهم لتنفيذ "قانون مكافحة الإرهاب" بشكل كامل، ورفضهم أي محاولات لربط أي دين أو ثقافة كانت بالإرهاب.
- اتخاذ التدابير الملائمة من أجل منع انتشار السلاح النووي والتخزين المفرط للأسلحة التقليدية.
- دعم عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

¹ بيان برشلونة، 1995.

² طه محمد المجدوب، مرجع سابق.

³ رتيبة برد، مرجع سابق، ص 235.

من كل ما تم عرضه يمكن القول أن هذه الحوارات الأمنية على اختلافها عكست طموح أصحابها في تحقيق غاياتهم وبلوغ أهدافهم في منطقة المتوسط إلى درجة الدخول في نوع من المنافسة الضمنية بين دول الاتحاد الأوروبي؛ وما زاد الأمور تعقيداً هو طرح حلف شمال الأطلسي لحوارٍ أمنيٍّ مع الدول المتوسطية الذي جاء في إطار تغيير أولويات الحلف بعد الحرب الباردة وتوسع نطاق اهتماماته، وهو الحوار الذي سنتناوله بنوعٍ من التفصيل في المبحث التالي.

الشيء الجدير بالذكر هو أن العمق الأمني حاضر دائماً في التوجهات الدبلوماسية والتعاونية في المتوسط، وهنا نجد أن المقاربات الأمنية تركز على أوجه مختلفة، منها تمتين الروابط الاقتصادية لتفادي النزاعات، أو تمتين الروابط الثقافية والسياسات الإقليمية والثقافية والبشرية للوصول إلى التقارب الإقليمي وبالتالي تفادي الاضطرابات. هذه المقاربة كانت البارزة والموجهة لسياسة الاتحاد الأوروبي وعمله على تجديدها، وصنع "سياسة للجوار" الموجهة أساساً إلى دول الجوار الأوروبية¹ سيما منها الدول المتوسطية والتي تركز على الأوجه المختلفة للأمن وتنطلق مما يدعوه بعض الباحثين "بالأمن المركب"².

المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط: بين التعدد والتوحس

ساهم الاهتمام الغربي بالأمن في المتوسط الذي تجسد في طرح حوارات أمنية، بشكل كبير في الحد من مدركات التهديد جنوباً.

إن تعدد الحوارات الأمنية في المتوسط وتقاربها زمنياً من حيث الطرح تعكس إعادة الاعتبار لهذا الأخير من حيث اتسامها بتقسيم العمل وأهمية البعد الأمني في التوجهات الدبلوماسية والتعاونية، الذي يقع في صلب استراتيجيات الدول المتوسطية³؛ لكن من جهة أخرى، تؤكد خطورة الوضع وتزيد من ضبابية سبل الوصول إلى بنية أمنية شاملة وذلك بسبب تقييد بعض القضايا التي لا بد من الفصل فيها وبشكل نهائي من أجل بلوغ الهدف (الصراع العربي-الإسرائيلي).

¹ يمكن إيجاد العناصر المؤسسة للسياسة الأوروبية للجوار في الإستراتيجية الأوروبية للأمن لسنة 2003. هذه السياسة قائمة على تقديم مساعدات لكل دولة على حدى، علاقات ثنائية، وتعتبر أداة أساسية لتفعيل علاقات التعاون خاصة في المجالات ذات الصلة المباشرة بالاستقرار والأمن. ووفق بعض الباحثين فإن هدفها هو صناعة "جيران حدود" ليسوا بأعداء لكن أيضاً لا يشبهون أعضاء الاتحاد الأوروبي.

² كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 54-56.

³ نفس المرجع، ص 54.

وإن كانت الدول المتوسطية بادئ الأمر رحبت بالتعاون الأمني مع الدول الأوروبية أولاً ثم مع حلف شمال الأطلسي لاعتبارات سياسية خاصة منها المتعلقة بصرف النظر عن الإصلاح الديمقراطي. وإن كانت قد نجحت إلى حدٍ ما؛ أين تم استبعاد مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أجندة قمة 5+5 المنعقدة في تونس، حيث كانت أحداث 11 سبتمبر فرصة حقيقية للدول العربية في مواجهة أوروبا أين تم تعويض المطلب الديمقراطي الأوروبي بالمطلب الأمني (الإرهاب والهجرة).¹

الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي أن هذه المبادرات وعلى الرغم من خصوصية وتميز كل واحدة عن الأخرى إلا أنها لا تخفي التوجس العربي منها علماً أن المبادرين هم الذين يضعون أجندة التعاون وفقاً لمصالحهم وفي المجالات التي يحددونها، فهذا التعدد في حد ذاته مدعاة للقلق بدءاً من مجلس الأمن والتعاون في المتوسط، مجموعة 5+5، عملية برشلونة، الشراكة الإستراتيجية الأوروبية مع الدول المتوسطية والشرق الأوسط، سياسة الحوار الأوروبي؛ ناهيك عن المبادرات خارج الاتحاد الأوروبي، المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي 1994، مبادرة إسطنبول 2004، اتفاقيات التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية والمتوسطية كالمغرب سنة 2004، وغيرها. فكثرتها يبعث الحيرة والتساؤل لما كل هذا الاهتمام؟.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 159-160.

المبحث الثالث: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي كنموذج عن الحوارات

من بين الأحداث التي شهدتها العالم مع نهاية الحرب الباردة زوال الخطر الشيوعي ومعه انحلال حلف وارسو ليتم الإعلان بعدها عن ميلاد النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وإن كان البعض تساءل عن طبيعة التهديدات التي ستحل محل الكتلة الشرقية فإن البعض الآخر كان يتساءل عن الدور الذي سيلعبه حلف شمال الأطلسي مع غياب سبب وجوده (حلف وارسو). فالفرضية القائلة بضرورة زوال حلف شمال الأطلسي بزوال غريمه سرعان ما تم إثبات عدم صحتها بسبب سرعة تأقلمه مع الأوضاع الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال تغيير إستراتيجيته، توسيع أهدافه وعضويته والأكثر من ذلك مجال تحركاته.

من بين التغيرات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة تغير مفهوم الأمن الذي أعطيت له أولوية كبيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إذ تزامن ذلك مع ظهور تهديدات جديدة تستلزم عدم التركيز أساساً على الحلول العسكرية لمواجهةها؛ الشيء الذي فرض على قادة الحلف الأطلسي ضرورة توسيع مقاربة الأمن لتشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، البيئية ناهيك عن الأبعاد العسكرية.

المطلب الأول: الانتشار والتواجد الأطلسي في المتوسط

يعتبر حلف شمال الأطلسي حلفاً غربياً، أنشئ بموجب معاهدة "واشنطن" في الولايات المتحدة يوم 04 أبريل 1949. يعود سبب إنشائه إلى ازدياد وطأة الحرب الباردة والصراع مع الكتلة الشرقية ممثلة في الاتحاد السوفييتي. في عام 1952 تحول الحلف إلى منظمة دولية إقليمية دائمة مقرها العاصمة الفرنسية "باريس"، ثم نقل المقر إلى العاصمة البلجيكية "بروكسل" إلى يومنا هذا.¹

النواة الأولى لإنشاء الحلف كانت في لقاء بروكسل المنعقد في 17 مارس 1948 الذي تم التوصل فيه إلى "معاهدة بروكسل" وجمع كل من: بريطانيا، فرنسا، هولندا، لوكسمبرغ وبلجيكا. تمثل هدفها في التصدي لأي هجوم من طرف الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين هذه الدول. وإدراكاً منها لاستحالة مواجهة الاتحاد السوفييتي بمفردها عمدت إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرتها فرصة لا تعوض جاءت في الوقت الذي كانت تسعى فيه لإثبات وجودها في

¹ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السادس، بيروت: دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن)، ص 357.

أوروبا. من هنا جاءت الدعوة للقاء واشنطن الذي تم فيه الإعلان عن ميلاد الحلف.¹ وعلى إثر هذه المعاهدة، تخلت الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل نهائي عن سياسة العزلة لتشارك بذلك في الأمن الأوروبي بكل فاعلية؛ وقد حافظ الحلف طيلة الحرب الباردة على بنيته وإستراتيجيته وعلى مهمته الرئيسية المتمثلة في تحقيق الدفاع الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي.²

ومع تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991، ونهاية عمل حلف وارسو؛ بدأ قادة الأطلسي يعيدون النظر في إستراتيجيته ودوره المستقبلي "الرد المرن"، بسبب عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي قد تحل محل التهديد السوفييتي كما عبر عنها الأمين العام للحلف آنذاك.

أدخلت تغييرات على إستراتيجية الحلف بموجب السياسات التالية:

1. العمل من أجل توسيع حلف شمال الأطلسي، وممارسة ضغط مستمر على روسيا لقبول التوسع شرقاً، وهو ما حدث فعلاً من خلال عقد اتفاقات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر غير ممكن في السابق.
2. ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات التي تشهدها أوروبا وعلى أطرافها، مثلما حدث في البوسنة، الهرسك، كوسوفو، وصيربيا.
3. إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوروبا وفي الشرق الأوسط، إذ تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو 1999، أين صارت إمكانات تدخل الحلف فكرة مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي.
4. اعتبار إسرائيل بمثابة الحليف الطبيعي في الشرق الأوسط، وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت إستراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الأمريكي-الإسرائيلي في مسائل أمنية مشتركة.

¹ نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 31.

² محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010، ص ص 336-337.

كل هذا دفع بالحلف إلى تكييف إستراتيجيته، قواته وهياكله مع البيئة الأمنية الجديدة من خلال مباشرة اقتراب موسع للأمن؛ حيث انتهى الأعضاء في نوفمبر 1991 إلى إقرار المفهوم الإستراتيجي الأول للحلف، مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير قدراتها للتعامل مع المهمات والتهديدات الجديدة من بينها المساهمة في إدارة الأزمات وقوات حفظ السلام.¹ وهو ما عبر عنه الأمين العام السابق للحلف خافيير سولانا (Javier Solana) يوم 25 جانفي 1999 في تصريح له: "الآن وبعد أن انتهت الحرب الباردة لم نعد بصدد مواجهة تهديد واحد وشامل، ولكننا بصدد مواجهة أخطار متعددة وتحديات جديدة".²

الحرب الباردة والتغير في مهام الحلف

ساهمت التحولات التي شهدتها النظام الدولي في تراجع مهمة "الدفاع الجماعي"، التي تعتبر المهمة المحورية لحلف شمال الأطلسي وفق المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن، في إطار مواجهة التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية الجديدة والتي تعدى المنطقة التقليدية "منطقة أوروبا وشمال الأطلسي" المحددة لنشاط الحلف وفق المادة السادسة ذات الاتفاقية.

بعد مجلس شمال الأطلسي المنعقد في لندن يومي 07 و08 جويلية 1990 ونشر رسالة "تيرنبري" (Turnberry) التي بدا فيها واضحاً التغير في مهمة الحلف من مواجهة تهديد مباشر ممثلاً في حلف وارسو، إلى تعظيم أمن واستقرار القارة الأوروبية؛ من هنا تغير مضمون التحالف من كونه "أداة للدفاع" إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية للدول الأعضاء في مواجهة التهديدات غير المحددة التي تقوض أمنها.³ وفي قمة روما المنعقدة في شهر نوفمبر 1991 تم إقرار العقيدة العسكرية الجديدة للحلف والتي تقوم على أربعة مبادئ هي:

1. استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي عملاً بالمادة الخامسة من ميثاقه.
2. اضطلاع الأعضاء الأوروبيون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم من منطلق أن الأمن وحدة لا تتجزأ.
3. للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي، يتوجب على الحلف استحداث هيكل قواته عن طريق اعتماد قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة.

¹ نفس المرجع، ص 339 - 340.

² Focus sur l'OTAN : Une présentation de l'Alliance Atlantique , division diplomatique publique de l'ATON, 11100 Bruxelles-Belgique, Mars 2003, p 12.

³ عماد جاد، "أثر تغير النظام الدولي على حلف الشمال الأطلسي"، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 12-13.

4. استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنوية على حدٍ سواء، مع التأكيد على خفض حجم القوات والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية.¹

المفاهيم الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي

تم صياغة إستراتيجية الحلف في الأصل تحت تسمية " المفهوم الإستراتيجي " للدفاع عن منطقة شمال الأطلسي، وهو المفهوم الذي تم التحضير له بين أكتوبر 1949 وأفريل 1950؛ حيث عرض إستراتيجية عملية للتوسع الكبير للدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء في حدود 50 سنة.

المفهوم الإستراتيجي الجديد سنة 1991، تمت مناقشته عقب انهيار جدار برلين في قمة روما شهر نوفمبر 1991 مركزاً على التعاون مع المنافسين السابقين واستبعاد أي مواجهة أو صدام معهم؛ واستمرار دفاع الحلف عن الدول الأعضاء مع إضافة التزام آخر والمتمثل في تحسين وتوسيع نطاق الأمن في القارة الأوروبية كافة.²

أقر مفهوم إستراتيجي جديد سنة 1999 بعد أن قرر أعضاء الحلف سنة 1997 إعادة النظر في المفهوم الإستراتيجي الأول وتحديثه بما يتلاءم مع التغيرات التي شهدتها القارة الأوروبية. تم تبني النسخة المعدلة للمفهوم في قمة "واشنطن" المنعقدة في شهر أفريل 1999 ليتلاءم مع الأوضاع الأمنية الجديدة للقرن الواحد والعشرين،³ إذ وضح المهام الأمنية الأساسية التي يضطلع بها الحلف مشيراً إلى أهمية الحوار والتعاون والتعاون مع الدول غير الأعضاء في الحلف، وتقاطع دور الدول الأوروبية فيما يتعلق بتوسيع الهوية الأوروبية للأمن والدفاع (IESD).⁴ مشاركة قوات الحلف الأطلسي في عمليات خارج حدوده مثل الأسكا (Alaska) وفلاديفستوك (Vladivostok) للدفاع عن الأمن ومبادئ الديمقراطية في حالة تهديد الأمن

¹ المرجع السابق، ص ص 14-15.

² L'OTAN après la guerre froide, <http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/4736~v~L> OTAN après la Guerre froide.pdf .

³ Ibid.

⁴ Brahim Saïdy, « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient », Revue internationale et stratégique, N°73, printemps 2009, p.43.

الأوروبي.¹ كما أشار إلى أهمية الوسائل السياسية والعسكرية التكميلية وعلى ضرورة التعاون مع الدول التي تقاسم معها مهمة تحقيق أهداف الحلف.²

بعد هذا، جاء المفهوم الإستراتيجي الجديد لسنة 2010 الذي أقره قادة الدول الأعضاء في قمة "ستراسبورغ" (Strasbourg) المنعقدة في شهر أبريل 2009،³ التي أشارت إلى إعداد مفهوم إستراتيجي جديد يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجوهرية التي شهدتها الجوار الأوروبي منذ 1999. بدأ العمل به في قمة "لشبونة" (Lisbonne) المنعقدة في نوفمبر 2010 أين تم التأكيد على العمل على منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الذي يمثل تهديداً مباشراً لأمن الدول الأعضاء في الحلف وبصفة عامة للاستقرار والتنمية العالمية خاصة في حالة حيازته على مثل هذه الأسلحة، والاهتمام بالنزاعات التي من شأنها أن تهدد استقرار الحلف.⁴

مقابل هذه المصطلحات الإستراتيجية قام حلف شمال الأطلسي بإطلاق مجموعة مبادرات تدخل في إطار الإستراتيجية الجديدة للحلف، والموجهة أساساً لمنطقتي: القوس الشرقي، الذي يتميز بعدم استقراره مع احتمال قيام تحالف بقيادة إيران؛ وتمثل التحديات الأمنية فيه: في وجود القوات الروسية وحيازتها على الأسلحة النووية؛ ناهيك عن المشاكل الداخلية والصراعات في الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً.⁵

وكبادرة من الحلف لزيادة الثقة ودعم الجهود التعاونية مع دول شرق أوروبا لتعظيم الأمن الأوروبي، طرح الحلف "برنامج الشراكة من أجل السلام" وهو فكرة أمريكية بالأساس؛ طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في مدينة "ترافيدون" الألمانية يومي 20-21 أكتوبر

¹ Abed Ismaeil, *L'OTAN et le dialogue avec les pays du bassin sud de la méditerranée*, Thèse de doctorat, Dynamique Nouvelle des Relations Internationales: Paix et Droits de l'Homme, Maroc : Université Mohammed 1er, Faculté des Sciences Juridiques Économiques et Sociales, 2007-2008, p10.

² *L'OTAN après la guerre froide*, op. cit.

³ في اجتماع (Tallinn) يومي 22-23 أبريل 2010 قرر وزراء خارجية الدول الأعضاء تكوين لجنة من 12 خبير، برئاسة كاتبة الدولة الأمريكية (Albright Madeleine) التي كلفت بإعداد الإستراتيجية الجديدة للحلف للسنوات العشر القادمة؛ في التوصيات التي تم تقديمها من قبل اللجنة في 17 ماي 2010 تمت الإشارة إلى الدور الذي يقوم به الأعضاء في عمليات الحلف والدعوة إلى تعزيز الروابط مع روسيا للعمل المكثف لتحقيق المصالح المشتركة كالدفاع ضد الصواريخ، الحرب ضد الإرهاب، تجارة المخدرات والأمن البحري.

⁴ *Focus sur l'OTAN : Une présentation de l'Alliance Atlantique*, op. cit, p 14.

⁵ نزار إسماعيل الحليالي، مرجع سابق، ص 75.

1999. ثم أعادت طرحها في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بـ"بروكسل" المنعقد يومي 10-11 جانفي 1994؛ وما هو إلا استكمالاً لقرارات قمتي "لندن" في ماي 1990 و"روما" في نوفمبر 1991 التي تم البحث فيها عن تكيف الحلف مع تحولات ما بعد الحرب الباردة، وإنشاء مجلس تعاون الأطلسي كمنتدى للحوار والتعاون مع دول شرق ووسط أوروبا.¹

أما المنطقة الثانية، القوس الجنوبي، فيشمل دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدر تهديد وعدم استقرار للدول الأوروبية وللحلف لعدة اعتبارات منها: سعي بعض أقطارها إلى امتلاك السلاح النووي، تردي الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسبب في حروب أهلية أو إحياء الأصولية الإسلامية وانتقالها إلى أوروبا عبر موجات الهجرة. ولمواجهة هذه التحديات طرح الحلف حواراً أميناً معها من أجل تعزيز الأمن والاستقرار وإجراءات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط بداية من سنة 1994.²

اهتمام حلف شمال الأطلسي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط

كان الناتو من بين الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين قاموا باعتماد سياسة متوسطة، تحت ضغط القرب الجغرافي والعناصر الأمنية المتجددة في المتوسط، وذلك من خلال تضمين تصوره الإستراتيجي الجديد منذ 1991 اعترافاً صريحاً بالأهمية الأمنية للمتوسط وطرحه لمبادرة التنسيق والتعاون الأمني المعروفة بـ"الحوار المتوسطي" ثم "الشراكة المتوسطية"؛ والجدول التالي يوضح مضمون هذه السياسة من خلال رصد دور الحلف في المنطقة.³

¹ عماد جاد، مرجع سابق، ص 16.

² نزار إسماعيل الحياي، مرجع سابق، ص 75.

³ كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 64.

فترة التردد 1993-1990	فترة الحوار 1994-2003	فترة تقوية الحوار المتوسطي وإعلان مبادرة التعاون اسطنبول 2004	الخصائص
النقاش حول ضرورة الحفاظ على الناتو بعد الحرب الباردة.	في هذه الفترة أظهر الحوار المتوسطي طموحات متواضعة وكان يهدف لإقامة الثقة والشفافية ومحو الأفكار الخاطئة عن الناتو وتحوله.	أصبح الحوار كشراكة تتمركز حول أربعة محاور: تطوير حوار سياسي عالي المستوى، تطوير العمل المشترك بين القوات المسلحة، إصلاح الدفاع، والحرب ضد الإرهاب.	
اعتماد التصور الإستراتيجي الجديد للحلف الذي تضمن اعتراف الحلفاء بالأهمية الأمنية للمتوسط.	وضع إجراءات التفاهم بهدف معرفة الحاجات والانشغالات الأمنية لشركاء الحوار.	اعتمد الحوار إطاراً مهيكلًا وبرنامجاً للعمل يحتوي على عناصر للتعاون الملموس.	
	سمح الحوار بتصحيح مجموعة من الأفكار حول الناتو لدى قادة الدول المتوسطية.	إعلان مبادرة تعاون إسطنبول، وهو بمثابة برنامج منفصل عن الحوار المتوسطي ومتكامل لإقامة تعاون تطبيقي مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.	

الجدول رقم (01): تطور دور الناتو في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط¹

وقد اكتسب البعد عبر الأطلسي للأمن الأوروبي في المتوسط قيمة إضافية وجديدة في سياق الأحداث التي شهدتها دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ إذ أظهرت العمليات الأطلسية في الأزمة الليبية دوراً متزايداً للحلف في المتوسط التي جاءت بمثابة فرصة تاريخية لتجريب عمله وأدائه والأكثر من ذلك تطبيع وجوده في المنطقة، بالتأكيد على كونه الآلية الوحيدة القادرة على التدخل ولوقتٍ طويل في العمليات

¹ المرجع السابق، ص 65.

العسكرية في المتوسط، كما أظهرت هذه الأزمة حدود دور الدول الأوروبية في التصرف عسكرياً في المناطق المتاخمة لها دون السند الأمريكي.¹

المطلب الثاني: تعريف الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

بعد الحرب الباردة تم التأكيد أكثر على القيمة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط وعلى هذا الأساس قام الحلف بترجمة تصوره الإستراتيجي لسنة 1991 في هذا الجوار وطرح الحوار المتوسطي مع دول جنوب المتوسط غير عضو فيه ثم تطويره إلى مستوى الشراكة في قمة إسطنبول سنة 2004.

في قمة "بروكسل" (Bruxelles) المنعقدة شهر جانفي 1994 قرر رؤساء وقادة الدول الأعضاء في الحلف السعي قدماً عملاً بمفهوم "الأمن التعاوني" من أجل إنجاح "برنامج الشراكة من أجل السلام" (Le programme de partenariat pour la paix) الذي أدى إلى التأسيس لثقافة تعاونية جديدة تقوم على ثلاث مقومات أساسية: المراقبة الشعبية للقوات المسلحة، شفافية ميزانيات الدفاع ومناقشتها على مستوى البرلمانات والقابلية الدائمة للدول الأعضاء في الحلف والشركاء في توحيد جهودها في مختلف العمليات العسكرية لحفظ السلم وإدارة الأزمات.

في شهر ديسمبر 1994، بعد أحد عشر شهراً من انعقاد قمة "بروكسل" و انطلاق برنامج الشراكة من أجل السلام، قرر وزراء خارجية الدول الأعضاء طرح المبادرة المتوسطية كمحاولة أولية لتكيف الحلف مع الفضاء الخارجي وتوسيع المقاربة الجديدة للتعاون في المجال الأمني مع الدول المتوسطية غير عضو، وتم الإعلان عن الرغبة في بداية الاتصالات حالة بحالة من أجل تعزيز الاستقرار الإقليمي؛ وتم تكليف مجلس الحلف بمهمة دراسة الأوضاع بدقة من أجل مباشرة الحوار المقدم لبدء الاتصالات التمهيدية الخاصة بالحوار المتوسطي.²

كانت بداية الحوار المتوسطي للحلف مع انطلاق مسار برشلونة الذي طرح ركائز الشراكة الدائمة بين الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية للمتوسط بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ وتمت الترجمة

¹ نفس المرجع، ص ص 343-347.

² Nicola de Santis, **Ouverture et coopération de l'OTAN avec les pays méditerranéens à travers le dialogue méditerranéen**, p152, sur internet : <http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Santis Ouverture fr.pdf>

الفعلية لمسار التعاون في إطار المقاربة الجديدة للحلف والاتحاد الأوروبي،¹ من منطلق أن المتوسط هو المنطقة الجغرافية الوحيدة التي تؤكد وبصورة دائمة الارتباط الوثيق للأمن في أوروبا بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط.²

تعود فكرة الحوار المتوسطي إلى فكرة إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، وفق نموذج هلسنكي 1975؛ التي بدأت تتحدد معالمها مع انهيار جدار برلين، ففي الاجتماع الوزاري الأوروبي-العربي المنعقد في باريس شهر ديسمبر 1989 رأى وزير الخارجية الإيطالي الأسبق جيانى دي مكليس (Jani Du Mikilis) ضرورة بعث روح هلسنكي، وهي ذات الفكرة التي طرحها نظيره الإسباني فرونسا أردوناز (Françosi Ardonaz) الذي قام بإرسال اقتراح عملي إلى إيطاليا التي كانت تتولى رئاسة المجموعة الأوروبية. فكان اقتراح الحوار فكرة دول أوروبا الجنوبية؛ حيث دافعت إسبانيا، إيطاليا والبرتغال عن فكرة الشراكة من أجل السلام في المتوسط ونجحت في الأخير في إقناع الحلف بإطلاق الحوار المتوسطي.³

يعتبر الحوار المتوسطي منذ طرحه سنة 1994 جزءاً متكاملاً من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، حيث دعا خمس دول للانضمام هي: مصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب، وتونس، ثم الأردن سنة 1995، والجزائر سنة 2000⁴، حيث كان الحلف يسعى إلى إنشاء منتدى لبناء الثقة وتعزيزها، يمكنه من تبييد سوء الفهم بخصوص أهدافه وسياساته.⁵

وقد أثارت مسألة العضوية في هذا الحوار نقاشاً داخلياً بين دول الحلف، فإسبانيا دافعت عن عضوية موريتانيا فيما ضغطت أمريكا من أجل إشراك إسرائيل وفيما بعد الأردن. هذه الخلافات لم تمنع

¹ Mohamed Haneche, « la dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », **Sécurité en Méditerranée : 10ème Anniversaire du dialogue méditerranéen de l'OTAN**, Alger: Ministère des affaires étrangères, Décembre 2004, p.20.

² Nicola de Santis, op. cit, p.153.

³ Charles Zorgbibe, **Histoire de l'OTAN**, Bruxelles :Edition complexe, 2002, p.191.

⁴ غابت الجزائر أو تم تعيينها لثلاث أسباب، أولاً: الأزمة الداخلية التي كانت تشهدها البلاد وتقادي الحكومة إجراء مشاورات مع الحلف الأطلسي التي قد تفسر داخلياً بأنها تدخل في الشؤون الداخلية، ثانياً: عدم رغبة الحلف في إجراء اتصالات علنية مع الجزائر ما لم تضح أمورها الداخلية، ثالثاً وأخيراً، وإلى حد ما يعتبر أوجه سبب، هو الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة تجاهها.

⁵ **Dialogue Méditerranéen de l'OTAN et l'Initiative de Coopération d'Istanbul : Question et Réponses**, Sur internet: [www. Nato.int /cps/fr/SID- 34871408-54F21306/.../topics_59419.htm](http://www.Nato.int/cps/fr/SID-34871408-54F21306/.../topics_59419.htm). (29.12.2014).

إجماع الحلفاء على إقصاء سوريا وليبيا بدعوى دعمهما للإرهاب، وشبه إجماع بشأن إقصاء الجزائر من الحوار، فباستثناء اسبانيا وإيطاليا، اعترض الحلفاء على انخراطها في هذا الحوار. وحجة اسبانيا في ذلك أنه من الصعب الشروع في حوار جدي حول الأمن في المتوسط دون إشراك الجزائر- أكبر دول المغرب العربي وأهم مصدر للغاز إلى أوروبا، وعضو في الحوار المتوسطي لاتحاد أوروبا الغربية.¹

ويقوم الحوار المتوسطي على ثلاث ركائز أساسية للوقاية وإدارة الأزمات هي: الفهم للوقاية من النزاعات، التعاون للوقاية من النزاعات والعمل المشترك بين القوات المسلحة لإدارة الأزمات. ورغم هذه الآلية التي اعتمدها الحلف، فإن الدعوة إلى دور أكبر للحلف في حل النزاعات الكثيرة والمستعصية في المتوسط تبقى مستمرة، ويظهر ذلك جلياً في الأزمة الليبية بعد الدور الحيوي الذي لعبه في أزمات البلقان وفي الضفة الجنوبية للمتوسط، مما قد يدفع حالياً ومستقبلاً بتفعيل أكثر للتعاون المتوسطي-الأطلسي.²

كغيره من العلاقات التعاونية التي طرحها الحلف، فإن الحوار المتوسطي ارتكز بادئ الأمر على العلاقات الثنائية أي صيغة "1+29" الدول العضو في الحلف مع دولة معينة من الحوار، أما الصيغة الثانية "7+29" فتكون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف لكن تتعامل معها في إطار مبادرات وحوارات التي نادراً ما يتم العمل بها بسبب وجود إسرائيل. أما الصيغة الثالثة فهي "29+ن" أي مع عدد غير محدود من الدول، هي الصيغة الثلاثة التي تم اعتمادها في قمة براغ 2002.

بدأ البعد العملي للتعاون بين الحلف والدول المتوسطية في قمة مدريد المنعقدة شهر جويلية 1997 الذي تتولى مسؤولية إدارته مجموعة التعاون المتوسطية التي تعرض برنامج عمل سنوي يهدف إلى التعاون في المواضيع المتعلقة بالأمن، الثقة عن طريق التعاون في مجال الإعلام والصحافة، خطط طوارئ وإدارة أزمات، مخططات عمل لضبط أمن الحدود، ومشاورات بشأن محاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك مشاورات حول إصلاح قطاع الدفاع.³

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كمناسبة ليعي الحلف القيمة الإضافية لحواره مع دول المتوسط، حيث أكد الحلفاء تمسكهم بالحوار مع دول المتوسط، التي وعلى إثرها تم إطلاق عملية

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 167.

² كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 66.

³ Nicola de Santis, op.cit, p.153.

"المسعى النشط" (Operation Active Endeavour)¹، التي تحرك من خلالها أعضاء الحلف عملاً بالمادة الخامسة من ميثاق واشنطن الأطلسي، وذلك بنشر وحدات دائمة للقوات البحرية (العملية البحرية الوحيدة في مجال مكافحة الإرهاب) ومن ثم تم توسيعها لتشمل كل أنحاء المتوسط، التي التحقت بها دول في الحوار المتوسطي، المغرب، الجزائر وإسرائيل، والدول المتعاونة مع الحلف وهي أوكرانيا وروسيا للمساهمة في مكافحة الإرهاب والإرهاب البحري.²

قمة براغ نوفمبر 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قام الحلف الأطلسي بعقد في شهر نوفمبر 2002 قمة له في مدينة "براغ" في التشيك، ويتمحور جدول أعمال القمة حول إعادة النظر في الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية وتمركز قوائها. ففي الوقت الذي وصف البعض هذه القمة بالمنعرج الحاسم في تاريخ الحلف، وصفها البعض الآخر بأنها فرصة أمام الحلف لتصحيح مواقفه وتدعيم شرعية وجوده.³

وقد حددت وثيقة "تعزيز الحوار المتوسطي" مجالات التعاون الممكنة لبلوغ هذا المسعى، أهمها: مشاركة مسؤولين سامين من البلدان الشريكة في الاجتماعات التي يحددها الحلف لمعالجة مواضيع معينة؛ التعاون في إطار مجلس الشراكة الأورو-أطلسية والشراكة من أجل السلام؛ الاستفادة من الخبرة المكتسبة في هذه الأخيرة لتدعيم الحوار؛ تنظيم تمارين عسكرية ونشاطات تدريب من أجل تحسين التحرك العملياتي المتبادل التي من شأنها تسهيل إدماج قوات الدول المتوسطية التي تريد المساهمة في عمليات القوات الأطلسية؛ التشاور حول الإرهاب والتعاون حول الأمن على الحدود؛ التخطيط لعمليات الإغاثة المدنية في حالات الطوارئ، وغيرها. وفي الاجتماع الوزاري الأطلسي في بروكسل شهر ديسمبر 2003 أكد الحلفاء سعيهم على تطوير الحوار لتحقيق أهداف قمة براغ خاصة في الميادين الثلاثة التالية: إصلاح

¹ نظرة على حوار الناتو ودول المتوسط، على الرابط:

. (22. 12.2014).

http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021?selectedLocale=ar .htm

² كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 109.

³ Lionel Crochard, « Le Sommet de l'OTAN Prague 2002 », *Défense Nationale et Sécurité Nationale*, N°4, avril 2003, p113.

الدفاع واحتراف الجيوش؛ مسألة عمل وتحرك قوات دول الحوار مع القوات الأطلسية في العمليات التي يقودها الحلف؛ التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة.¹

مبادرة إسطنبول الأطلسية: من الحوار إلى الشراكة

انعدت هذه القمة في الذكرى العاشرة لانطلاق الحوار، تم التأكيد فيها على دوره الفاعل في تقريب وجهات النظر وبناء جسور الثقة بين الحلفاء ودول جنوب المتوسط.² في القمة المنعقدة في مدينة اسطنبول شهر جوان 2004 عرض قادة الدول الأعضاء فكرة "رفع الحوار إلى شراكة" تحقيقاً للمهدف الأساسي والمتمثل في المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين تكملة للجهود الدولية لتدعيم التعاون العملي، إضافة إلى القابلية لتطوير وتحسين الدفاع التي من شأنها أن تساهم كثيراً في الحرب ضد الإرهاب، مع الإشارة إلى إمكانية تحقيق مجمل أهدافه خاصة في حالة ما إذا تم التركيز على البعد السياسي والعملي.³ استعداداً لقمة اسطنبول التي عقدت في جوان 2004 وقبل اتخاذ قرار إطلاق المبادرة، قام نائب أمين عام الحلف، السفير مينوتو ريتزو، بزيارة مجموعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ لإجراء مباحثات استطلاعية على مستوى عال بهدف التعرف على مدى اهتمامها بهذه المبادرة، وقد أبدت كافة البلدان التي تمت زيارتها اهتماماً بها؛ فبحلول 2005 التحقت كل من الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وقطر.⁴

قام الحلفاء في هذه القمة بتبني وثيقة بعنوان "أجندة أكثر طموحاً وتوسيعاً للحوار المتوسطي"، التي تبنت معظم المقترحات الواردة في وثيقة براغ، لهذا يقال أن هذه القمة دشنت طوراً جديداً في الحوار المتوسطي للحلف. من بين النقاط الأساسية الواردة فيها: إمكانية الحاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لإقامة شراكة تامة وفعالية للشركاء المتوسطيين، وكذا إمكانية الحاجة إلى اتفاقات أمنية مع البلدان المتوسطية على أساس كل حالة على حدى التي تكون إما بتعميم الاتفاقات الحالية أو عقد اتفاقات جديدة.⁵

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 171 - 172.

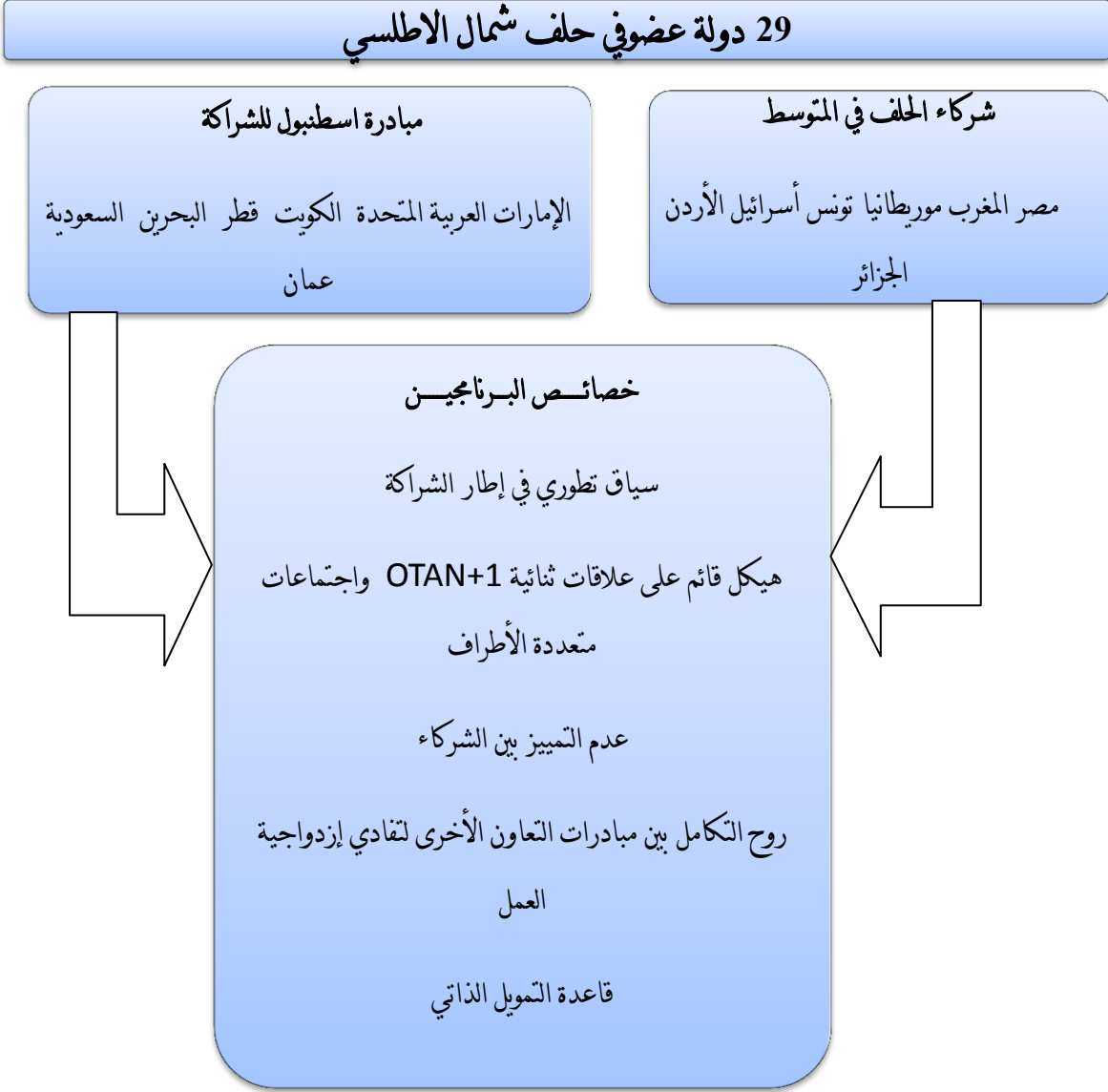
² Mohamed Haneche, « la dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l'OTAN », op. cit, p23.

³ Nicola de Santis, op.cit, p154.

⁴ التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، على الرابط: www.otan.nato.int

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 173.

وإن جاءت مبادرة إسطنبول لتوضح وتؤكد إرادة الحلفاء في الانفتاح على دول الشرق الأوسط غير الشريكة في الحوار وسعيهم لإرساء الأمن الدولي والإقليمي من خلال التعاون الثنائي المنسق مع دول الخليج؛ لكنها تبقى مبادرة تم طرحها فقط لضم دول الشرق الأوسط "المنطقة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية".¹ والشكل التالي يوضح شركاء حلف شمال الأطلسي في المتوسط و الشرق الأوسط:²



أهداف الحوار المتوسطي

¹ Focus sur l'OTAN: Une présentation de l'Alliance Atlantique, op.cit, p.31.

² Brahim Saïdy, op.cit, p.46.

طرح الحلف الأطلسي الحوار المتوسطي 1994 ومبادرة إسطنبول سنة 2004، كأهم آيتين لتعاطيه الأمني مع دول جنوب وشرق المتوسط وربطهما بالرؤية الأطلسية للمشكلات والسياسة الأمنية التي تقوم على مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تعميق الحوار السياسي .
- مكافحة الإرهاب .
- إصلاح الدفاع .
- العمل المشترك بين القوات المسلحة، مثل تبادل وفتح المراكز لأفراد الجيش في مراكز الحلف المهمة، مثل كلية الحلف بروما، وأوبرامارغار (Oberammergair) بألمانيا وستارارجير (Starrarger) بالنرويج.¹
- تعزيز الأمن والاستقرار في المتوسط .
- أساساً هو حوار تقديمي يتبع الصيغة الثنائية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات متعددة الأطراف .
- تحقيق حسن الفهم بين دول الحوار وتقديم صورة أوضح للحلف شمال الأطلسي واستبعاد فكرة كونه أداة في يد الدول الاستعمارية سابقاً.²

مبادئ الحوار المتوسطي:

- أولاً: الحوار ذو طبيعة تصاعدية، إذ لا توجد أي قيود أو حدود للانضمام إلى الحوار من قبل دول جديدة مستقبلاً ما من شأنه المساهمة في تطوير مضمون الحوار .
- ثانياً: الحوار مؤسسة ثنائية، إذ الدول المشاركة كمجموعة متماسكة ، الدول المغاربية والمشرقية، هذه الصفة الثنائية من شأنها أن تؤكد انفرادها وسيادتها كدول. كما أنها تقضي على الشعور بالتهميش في جزء من هذا الحوار .
- ثالثاً: يرض الحوار أهدافه على نفس الركائز؛ مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك والنشاطات لكل الدول المشاركة .

¹ كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 83.

² Mohamed Lemine Ould Haless, op. cit, pp 30-31.

- رابعاً: الحوار استمرار لجهود دولية أخرى، تهدف إلى تأسيس تعاون في المتوسط؛ وهذا الحوار يقدم نفسه على أساس أنه مكمل لدور المبادرات الأخرى في المتوسط لا وكأنه يحل محلها. وهنا نجد أن التكامل وتعزيز التبادل أهم مبادئ الحلف التي يولي لها أهمية كبيرة.¹

المطلب الثالث: الأبعاد المختلفة للتعاون ضمن الحوار المتوسطي

بالنسبة للحلف، فإن تكثيف التعاون مع الدول المتوسطية لا بد منه من أجل تبادل المعلومات وتعزيز الشراكة، الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأبعاد هي:

1. البعد السياسي: إن الحوار السياسي عبر الحوار المتوسطي يشتمل أساساً على لقاءات ثنائية (OTAN+1) ومتعددة الأطراف (OTAN+7) بصفة منتظمة، وتكون على مستوى السفراء ومجموعات العمل. تمنح هذه اللقاءات فرصة لتبادل وجهات النظر بشأن المسائل ذات الصلة بموضوع الأمن في المتوسط؛ كما تتمحور حيزاً من أجل عرض نشاطات الحلف التي تشمل برامج التعاون وتوسيعه، تكيفه الداخلي وتصوره العام للوصول إلى بناء أمن تعاوني.²

وقد اضطلعت اللجنة السياسية للحلف بالمسؤولية العامة للحوار. وتوصلت إلى أن النقاشات وتبادل المعلومات مع الشركاء المتوسطيين هي من اهتمامات الحلف لتحقيق الأمن. وفي قمة مدريد تم إضافة توجه جديد للحوار أكثر ديناميكية، وتقرر فيها تأسيس لجنة أخرى هي "مجموعة التعاون المتوسطي". من وقتها أصبحت هذه الأخيرة تضطلع بالمسؤولية الأساسية للحوار وترؤس النقاشات مع كل طرف بناءً على صيغة (OTAN+1). وعلى العموم، هذه اللقاءات سنوية مع إمكانية تنظيم لقاءات استثنائية؛ ويظهر جلياً أن هذه الصيغة أكثر عملية من أجل تحسين الرؤية السياسية لهذا الحوار وتسهيل المشاركة المباشرة بين الدول الأعضاء وشركائهم المتوسطيين. كما أن بنية النقاشات السياسية للحوار المتوسطي أكثر شمولية ووضوحاً وفاعلية.

¹ Emrye Bagdagul Ormanci, **Mediterranean security concerns and NATO's Mediterranean dialogue**, in: Partial fulfillment of the requirements for the individual research fellowship for the academic cycle 1998/2000, pp 28-29.

² Abed Ismaeil, op cit, p.19.

أما اللقاءات في الصيغة الثانية (OTAN+7) تتم أيضاً بصفة منتظمة وبشكل خاص بعد الاجتماع الرئاسي للحلف، قمة رؤساء الدول والحكومات، وأكبر هذه اللقاءات ينظمها الحلف. هذه اللقاءات تعطي للأمين العام إمكانية عرض مذكرة عمل الحلف إلى سفراء دول الحوار؛ وأول لقاء لوزراء خارجية دول الحوار تم في ديسمبر 2004، الذي صادف الذكرى السنوية الثانية للحوار، وأول لقاء لوزراء الدفاع تم في فيفري 2006. مع الإشارة إلى الزيارات عالية المستوى التي يقوم بها الحلف سيما الأمين العام والأمين العام المفوض إلى دول الحوار بهدف لقاء السلطات المسؤولة والمباشرة من أجل تبادل وجهات النظر حول الحوار المتوسطي إضافة إلى تلمين أهداف وأولويات كل شريك.¹

2. **البعد العملي:** في هذا البعد يتم وضع معايير التعاون العملي، بين الحلف الأطلسي ودول الحوار، بهدف تعزيز الثقة بين الأطراف من خلال التعاون في المسائل المتعلقة بالأمن في إطار برنامج عمل سنوي، من خلال عقد منتديات للبحث وحلقات دراسية ونشاطات علمية أخرى، كالتخطيط لحالات الطوارئ المدنية، إدارة الأزمات وأمن الحدود والأسلحة الصغيرة والخفيفة، الإصلاحات في مجال الدفاع واقتصاد الدفاع، بالإضافة للتشاور بشأن التهديدات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

3. **البعد العسكري:** يتضمن التعاون في الميدان العسكري، من خلال توجيه دعوات لدول الحوار لحضور تدريبات ومناورات عسكرية التي تتم في إطار مبادرة الشراكة من أجل السلام، التي أطلقها الحلف والمشاركة فيها في بعض الأحيان. إضافة إلى الالتحاق ببرامج دراسية ونشاطات أكاديمية أخرى في كل من كلية الحلف الأطلسي التي تشرف عليها القيادة العليا لقوات الحلفاء في مدينة أوبرامرغار (Oberammergair) الألمانية وكلية الحلف الأطلسي للدفاع في روما، هذا بالإضافة إلى القيام بزيارة منشأة الحلف الأطلسي العسكري.²

¹ Ibid, p.20.

² NATO mediterranean dialogue origins and objectives, on: [http:// www. Nato.int/med-dial/summary.htm](http://www.Nato.int/med-dial/summary.htm), 16-oct-2008.

إستنتاجات الفصل

من القضايا التي تبرز الأهمية الأمنية الكبيرة لحوض البحر الأبيض المتوسط ، والتي بدورها تؤثر على أمنها لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواءً التابعة لدول الحوض المتوسطي (أساطيل الدول الأوروبية)، أو التابعة للدول الخارجية والأجنبية عن هذا الحوض (الأسطول السادس الأمريكي)، و(الأسطول الخامس السوفييتي سابقاً). وعلى الرغم من التطورات الدولية والإقليمية الجوهرية إلا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية بارزة الأهمية وفي هذا الجانب نجد سعي القوى الدولية لفرض هيمنتها وتواجدها الدائم من خلال طرح مبادرات ومشاريع شراكة لاحتواء التهديدات وأهم من ذلك فرض مقارباتها الأمنية على دول المنطقة التي تدفعها العوامل السياسية والإستراتيجية.

تأتي القيمة الإستراتيجية للحلف في البحر الأبيض المتوسط، بعد سلسلة من العمليات التي قام بها في إطار الرؤية الجديدة لتوسيع مهامه بعد الحرب الباردة للتدخل في حل الأزمات، منذ عملياته في يوغوسلافيا وكوسوفو، وفي هذا الصدد نجد عملاً أوروبياً مزدوجاً إزاء المنطقة؛ أوروبا-متوسطيا في مجال التعاون الاقتصادي، العلمي والتقني والأمني الضيق. المحور الثاني عبر الأطلسي في المجالات العسكرية والإستراتيجية بعيدة المدى.

لا يمكن فهم موقع الحوار المتوسطي في الحلف الأطلسي بعيداً عن المفاهيم الإستراتيجية التي طرحها منذ 1991، وبعيداً عن التطور الذي عرفه ، ففكرة الحلف الأطلسي الذي أصبح أكثر من مجرد حلف عسكري، لإقامة حوار أمني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فيه، تعتبر تجسيدا عمليا

لسياسة الحلف الجديدة المتمثلة في التوسع نحو الجنوب لاحتواء التهديدات والمخاطر الآتية منه. إذ تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن دخول الحلف في حوارات أمنية معمّقة مع دول الجناح الجنوبي للمتوسط سيسمح لها بتنسيق أطروحاتها الأمنية مع أطروحات الدول المعنية بالحوار لمواجهة التهديدات التي قد تعجز هذه الدول عن التصدي لها لقلّة إمكاناتها أو خبرتها، كما أن هذا التوسع سيّيح لها (من خلال الحلف الأطلسي) فرصة مراقبة المخاطر الأمنية من الجنوب عن كثب، خاصة مع التخوف من احتمال لجوء الجماعات الإرهابية لاستخدام الأسلحة الكيماوية أو النووية. بمعنى آخر، أن التهديدات الجديدة يمكن أن تتجاوز في حدتها التهديد السوفييتي سابقاً.

نظهر أهمية المبادرات الأمنية في المتوسط على اختلافها في تغيير المناخ الإدراكي بين الدول المتوسطة أو تحسينه في أدنى المستويات، السماح للدول المتوسطة سيما الجنوبية منها بالتعبير عن مخاوفها، تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. مع ذلك تبقى محدودة، لتأثر كل واحدة بعوامل معينة؛ منها ما هو نابع من فحوى المبادرات ذاتها، أو من أسلوب الطرح، ما حال دون بلوغ الهدف المنشود بالتالي انتكاسة بعضها؛ الذي يعود أساساً إلى تجاهلها للصراع العربي-الإسرائيلي، أكبر بؤرة توتر في المنطقة وفشل الأخرى في تحقيق مسعاها.

والحقيقة أن هذه المبادرات لم تساهم في معالجة النزاعات التي تشهدها المنطقة، بل على العكس من ذلك نجد أنها أطلقت الموازاة مع بداية عملية السلام العربية-الإسرائيلية، سعياً منها للتطبيع مع إسرائيل ومن ناحية أخرى الحرص على ألا تكون منبراً لإدانة سياسة هذه الأخيرة في المنطقة.

الفصل الثاني

مكافحة الإرهاب محرك تطور علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي: "من المهدد إلى الشريك"

المبحث الأول: العلاقة الجزائرية- الأمريكية ومحورية التعاوض في مجال مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: الجزائر والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: الانضمام وبداية العمل

المبحث الثالث: دوافع ضم وانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي

جاءت فكرة طرح حوار أمني يجمع دول شمال المتوسط بجنوبه في إطار السياق الدولي للعلاقات في المتوسط والتغير في مهام حلف شمال الأطلسي وتوسيع دائرة اهتماماته ونشاطاته بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالي الإعلان عن بداية جديدة في تسيير العلاقات الدولية؛ إذ قبلت دول جنوب المتوسط دعوة الحلف إلى مثل هذا الحوار فور طرحه، باستثناء الجزائر التي كان انضمامها للحوار بعد ستة سنوات، وكان ذلك لمجموعة من الاعتبارات تم توضيحها سابقاً.

إن موقع الجزائر الجيو- إستراتيجي، كدولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط وعلى الصحراء الكبرى الممتدة من موريتانيا إلى دارفور يحتم عليها الانخراط بجدية وشفافية كاملة في علاقات مع أحلاف عسكرية وأمنية متعددة الأطراف أو ثنائية، جهوية أو دولية؛ تساعد في السيطرة الميدانية على منطقة شاسعة من ترابها الوطني خاصة في ظل تنامي التهديدات ذات الأبعاد العالمية. في هذا الإطار، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لمراجعة حساباتها الإستراتيجية في حربها ضد الإرهاب ولكن بمساعدة وتأييد دوليين خاصة مع إصرارها وإلى وقت قريب على التحرك بعيداً عن المضلات الأجنبية. ويظهر هذا جلياً في انضمامها إلى الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي الذي كان دليلاً واضحاً على تغير نظرة الغرب من الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر بداية التسعينات؛ الشيء الذي أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001، أولاً وثانياً إعلانها عن دعمها الكامل ومشاركتها في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية-الأمريكية ومحورية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي ليس بتقديم أو بذات الاهتمام الذي حظيت به منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على استمرار تدفق النفط، من خلال العمل على استقرارها بسبب كثرت النزاعات التي تشهدها، سيما الصراع العربي-الإسرائيلي، حرب الخليج الأولى والثانية. في هذا الإطار تبنت إستراتيجية قائمة أساساً على تكثيف التعاون في المجال العسكري لتأمين طرق إمدادات الطاقة عبر المتوسط إلى الأطلسي، وكذلك السيطرة على موارد المنطقة النفطية والمعدنية مع احتدام التنافس الدولي عليها خاصة الدول الأوروبية الوارث التقليدي للمنطقة. من هنا، نجد أن الاهتمام الأوروبي المتزايد بمنطقة البحر المتوسط كان وراء قبول الولايات المتحدة باقتراح دول حلف شمال الأطلسي لإقامة علاقات أمنية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط رغبة منها في تعظيم إمكانياتها من أجل فرض هيمنتها على هذه الأخيرة. وهنا عملت على تكثيف علاقاتها مع دول المغرب العربي وإعادة النظر في بعضها الآخر، والمقصود هنا الجزائر التي وفي ظرف زمني قصير استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في طبيعة العلاقات ودرجتها سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطت قوة دفع إضافية لتقدم العلاقات الثنائية على جميع الأصعدة والاعتماد عليها في الحملة العالمية ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بحكم تجربتها مع هذا التهديد.

المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية-الأمريكية

على النقيض من علاقات الولايات المتحدة مع المغرب وتونس، نجد أن علاقاتها مع الجزائر معقدة للغاية، وإن لم تصل إلى مستوى العداة الذي ميز تعامل الولايات المتحدة مع ليبيا حتى وقت قريب (تحليلها عن برنامجها النووي)، إلا أن تناقضا كان يشوبها ونوع من اختلاف في وجهات النظر النابعة أساساً من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال عام 1962.¹

تعود بداية العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية إلى فترة الحكم العثماني، إذ تعتبر الجزائر أولى الدول التي اعترفت بالولايات المتحدة بعد إعلان استقلالها يوم 04 جويلية 1776، وكان أول المبعوثين الأمريكيين إلى الجزائر كل من: "جون لام" John Lamb ثم "رونالد" Rondal سنة 1786 للتفاوض

¹ Yahia Zoubir, « The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership », *The Maghreb Center Journal*, Issue 1, Spring/Summer 2010.

على عقد معاهدة سلام، اللذان رفض استقبالهما من طرف الداي "محمد عثمان". رداً على هذا قامت الولايات المتحدة بعدة محاولات لتكوين حلف ضد الجزائر لكن دون نتيجة نظراً لوجود دول مثل فرنسا وبريطانيا وأخرى تناور لمنع عقد مثل هذه المعاهدة.¹ من هنا عرض الرئيس الأمريكي "جورج واشنطن" في 08 ماي 1792 على مجلس الشيوخ مشروع عقد معاهدة سلم مع الجزائر مقابل دفع ضريبة سنوية، وهو ما قبله بسبب إخفاق المحاولات الحربية، لكن تم رفضه من قبل "الداي حسين". بناءً على ذلك أصدر المجلس في 02 جانفي 1794 قرارا يقضي بإنشاء أسطول حربي لمقاومة الأسطول الجزائري²، مع استمرار القنوات الدبلوماسية في العمل. شهدت العلاقات بين الدولتين عقد ثلاث معاهدات، "معاهدة السلم والصداقة" بتاريخ 05 سبتمبر 1795 بين الداي بابا حسن والرئيس جورج واشنطن³، والمعاهدة الثانية تم التوقيع عليها بتاريخ 03 جويلية 1815 التي تم إضافة فكرة إلى المادة الأولى من نفس المعاهدة الأولى أنها "عقدت على أساس المعاهدات المنعقدة بين الدول الأكثر حظوة". وبعد طلب الجزائر تغيير مصطلح "حظوة" لتلتزم بالمعاهدة وهو ما تم بحيث تم إدراج كلمة حرية الاختيار، وتم بعدها عقد المعاهدة الثالثة يوم 23 ديسمبر 1816 ولم يصادق عليها الطرف الأمريكي إلا يوم 11 فيفري 1822. وحسب دليل الوثائق الأمريكية الرسمية لسنة 1978 فإن هذه المعاهدات أصبحت غير ذات موضوع سنة 1830 بعد الاحتلال الفرنسي.⁴

قد يعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت حركة التحرير الجزائرية أو كان لها موقف إيجابى حيالها، ويرجع ذلك أساساً إلى الخطاب السياسي لبعض النواب في مجلس الشيوخ على رأسهم "جون كينيدي" الذي أصبح فيما بعد رئيساً، لكن الحقيقة هي أنه في عهده وقفت الولايات المتحدة ضد

¹ مولود قاسم نيت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء 1، الجزائر: دار الأمة، 2012، ص ص 216-219.

² لم تتوقف محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لضرب الجزائر، وكان لها ذلك بعد خروج أسطول نابليون من البحر المتوسط وانشغال الجزائر في حرب مع كل من: هولندا، الدانمارك، إيطاليا، إسبانيا، بروسيا وروسيا، فدخلت أمريكا الكتلة السادسة كعضو سابع ضد الجزائر. إذ أوصى الرئيس الأمريكي جيمس ميديسون الكونغرس بإعلان الحرب على الجزائر وهو ما تم يوم 23 فيفري 1815، واستشهد "الأميرال الرايس حميدو" يوم 28 جوان 1815.

³ نفس المرجع، ص 229.

⁴ نفس المرجع، ص ص 235-240.

طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة،¹ وهو ما خالف كل التوقعات سيما أن كانت الجزائر من أولى الدول التي أعلنت اعترافها بالولايات المتحدة فور استقلالها. بل والأكثر من ذلك، قامت الولايات المتحدة بلعب دور قيادي في التعبئة والتأثير من أجل تدعيم المنظر الفرنسي، وقد أدانت جبهة التحرير الوطني هذا الموقف واعتبرت أن القمع الفرنسي المباشر للشعب الجزائري هو قمع أمريكي.² ولم تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي صرحت رسمياً يوم 26 سبتمبر 1958 بأن "أمريكا لن تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، لأسباب قانونية، وذلك أنها لا تتوفر فيها الشروط الثلاث الضرورية للاعتراف بها، والحددة منذ عهد توماس جيفرسون؛ المتمثلة في: امتلاك جهاز حكومي، قبول الشعب بها، وإرادة هذه الحكومة الجديدة في القيام بواجباتها الدولية وقدرتها على ذلك".³

بعد استقلال الجزائر، لم تكن علاقاتها مع الولايات المتحدة مستقرة، ويعود سبب ذلك إلى الاختلاف الأيديولوجي أثناء الحرب الباردة. ذلك أن الجزائر كانت جمهورية اشتراكية ذات صلات وطيدة بالاتحاد السوفيتي، وهو ما يعتبر محمداً قوياً لتفسير ضعف العلاقات الأمريكية -الجزائرية في مستوياتها السياسية، العسكرية، باستثناء الجانب الاقتصادي.⁴

على عكس المغرب وتونس، التي تتمتع بصورة إيجابية في واشنطن بسبب ميولها الأيديولوجي للمعسكر الغربي، عانت الحكومة الجزائرية من عدة انتقادات حيث قال السفير الأمريكي السابق "ريتشارد باركر" بأنها ستصبح كوبا الثانية، انطلاقاً من مواقفها حول العديد من القضايا، التي تتناقض إلى حد كبير مع مصالح الولايات المتحدة. لكن هذه الخلافات لم تمنع البلدين من استئناف العلاقات الدبلوماسية في عام 1974 مع الإدارة الأمريكية بعد الحرب العربية - الإسرائيلية 1967؛ وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الدور الفعال الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران لم يغير موقف أمريكا من الجزائر وإن أشادت بدورها في عمليات الوساطة لإدارة النزاعات الدولية وبالتالي المساهمة في الأمن والاستقرار العالميين.⁵

¹ إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر: دار هومة، 2007، ص ص 189-190.

² نفس المرجع، ص ص 195-196.

³ مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 249.

⁴ حكيمة علالي، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، مجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، جانفي 2012، ص 59.

⁵ Yahia Zoubir, « The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership » .op. cit.

قامت الجزائر في سنوات 1994 و1996 بإرسال بعثة دراسية ذات طابع إستراتيجي إلى الولايات المتحدة، من أجل بحث التحديات الثلاثة التي كانت تواجهها والمتمثلة في قضايا: التحليل العام للظاهرة الإرهابية في الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية في سياق العولمة والأزمة الجزائرية وآفاقها. وتجب الإشارة إلى أن اهتمام الجزائر بموقف الولايات المتحدة من القضية الجزائرية لم يكن ذا طابع أكاديمي إنما ذا طابع إستراتيجي باعتبار أن قضيتي الحركات الإسلامية والإصلاحات الاقتصادية أخذتا حيزاً كبيراً من الاهتمامات الأمريكية في سياستها الخارجية بعد الحرب الباردة.¹

إن العزلة التي فرضت على الجزائر بداية التسعينات إثر إيقاف المسار الانتخابي كان من زاوية أنها تعيش في حرب أهلية سببها النظام الحاكم، لكن الجزائر شهدت مرحلة جديدة من العلاقات خاصة بعد تفجيرات باريس 1995 والقلق المتنامي داخل الحلف الأطلسي، ناهيك عن تخوف الدول العربية المغاربية من الوضع الأمني في الجزائر بالإضافة إلى النقاش العام في الولايات المتحدة الأمريكية حول الإسلام السياسي. فالنجاحات التي حققها النظام الجزائري في مكافحة الإرهاب، وأهمها الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، ساهمت إلى حد كبير في فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الولايات المتحدة قادت تدريجياً إلى تقارب بلغ مراحل متقدمة في السنوات الأخيرة، معترفة بـ"الأهمية الجيوسياسية للجزائر" في المغرب العربي.² بحث الولايات المتحدة على فاعل محوري في المنطقة يلعب دور القاطرة للدول الأخرى، كان من الواضح أن الاختيار سيقع على الجزائر لعدة اعتبارات: خبرة الجزائر التي لا جدال فيها في مجال مكافحة الإرهاب، رغبة الأمريكيين في منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 لاستغلال فرصة الشراكة في منطقة جنوب المتوسط عبر الجزائر والموقع الإستراتيجي المهم الذي تحتله الجزائر في المتوسط، كبوابة لإفريقيا؛ بالإضافة إلى قربها من بعض دول الساحل. دون أن نغفل هنا الإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، التي هي محط أنظار الإدارات الأمريكية.³

كان التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة هاما جداً، وخاصة منذ أحداث 11 سبتمبر؛ إذ لم يكن من الممكن أن يتصور أحد أن الأحداث التي شهدتها الجزائر طيلة فترة التسعينات يمكن تجاوزها في فترة قصيرة كهذه. كان التعاون في مجال الأمن والجيش هاما: الجزائر، تشارك في عدد من التمارين المشتركة؛

¹ حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 60.

² عبد النور بن عتير، مرجع سابق، ص 70.

³ Abdennour Benantar, op. cit, p68.

بالإضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزأ من نظام الأمن الذي وضعته الولايات المتحدة في المغرب العربي والساحل. ومع ذلك، وبالرغم من العلاقات الجديدة، فإن البلدين لا تزال لديهما وجهات نظر متعارضة تماماً حول القضايا الهامة مثل الصراع في الشرق الأوسط، وتعريف الإرهاب والنزاع في الصحراء الغربية. علاوة على الموقف الجزائري الحازم في معارضة إنشاء قاعدة الأفيكوم في القارة الإفريقية إستناداً إلى مبادئ سياستها الخارجية، ما يفسر التردد الجزائري من أن تصبح حليفاً مقرباً من واشنطن - وفقاً لشروط هذه الأخيرة - ومن جهة أخرى يفسر سبب بقاء المغرب بمثابة العمود الفقري للولايات المتحدة في المنطقة.¹

أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستهلك النفطي الأول في العالم، وتدرك بذلك أهمية النفط الإفريقي في إطار سياستها الطاقوية القائمة على تنوع مصادر الإمدادات، خصوصاً لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط،² وقد بقي المجال الاقتصادي كما أشرنا سابقاً بعيداً عن الاعتبارات الأيديولوجية أثناء الجرب الباردة في إطار العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة ويظهر ذلك بحكم تواجد شركات نفطية في الصحراء الجزائرية منذ تأميم المحروقات سنة 1971.³

عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توسعاً كبيراً، ويظهر ذلك جلياً خلال زيارة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للولايات المتحدة في جويلية 2001، التي انتهت بتوقيع الطرفين على الاتفاقية الإطار في مجال التجارة والاستثمار؛ وإنشاء عملية تشاورية في هذا الشأن، والتي أدت إلى عقد معاهدة ثنائية في مجال الاستثمار، وفوائد التجارة والضرائب الشيء الذي سمح بتكثيف استغلال النفط والغاز في الجزائر من قبل الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين البلدين والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية، خاصة في قطاع النفط، علماً أن الولايات المتحدة حالياً هي أكبر مستثمر في هذا القطاع. مع الإشارة إلى الاهتمام الذي أبدته الشركات الأمريكية بالاستثمار في الأعمال المصرفية، المستحضرات الصيدلانية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.⁴

¹ Les États-Unis et L'Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération, sur internet: <http://www.cairn.info/resume.php?IDARTICLE=MACHR2000071>. (29.12.2014).

² بن عائشة محمد أمين، المثلث الإستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية، متوفر على الرابط: <http://www.djazairnews.info/madani/50122-2013-01-15-17-14-27.html> (30.03.2015).

³ حكيمة علائي، مرجع سابق، ص 59.

⁴ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African Imbroglia: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara», *Mediterranean Politics*, Vol 10, N°2, July 2005, pp 192-193.

تعتبر الجزائر في المنظور الأمريكي دولة محورية نظراً لإمكاناتها الاقتصادية من جهة ولثقلها السياسي والاستراتيجي في المنطقة من جهة ثانية؛ ووفقاً لهذا التصور تعتبر أيضاً القطب الاقتصادي الأهم والحرك لأية دينامية في المغرب العربي. ولترجمة إستراتيجيتها المغاربية على أرض الواقع، اقترحت واشنطن البحث في الشراكة الأمريكية المغاربية من خلال مبادرة "اينزستات"¹. والجدير بالذكر أن الاهتمام الاقتصادي الأمريكي بالمنطقة وتحديدًا بالجزائر هو نتيجة للخوف الأمريكي من أن تسيطر دول جنوب أوروبا على الأسواق الجزائرية. من هنا سارعت واشنطن إلى إعلان تأييدها للتوجهات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية ومحاربة الإرهاب.² من جهة ثانية، نجد أن مشاركة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في جوان 2002 في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في كندا ليست مجرد مصادفة، وإنشاء مجلس الأعمال الجزائرية-الأمريكية الذي يترأسه كل من Richard Holmas و Albert Zabanta إشارة واضحة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في واشنطن، وفي مارس 2003 اقترح Albert Zabanta تسريع وتيرة العلاقات فيما يخص السوق المغاربية خاصة الجزائرية منها بسبب السوق الاستهلاكية الواسعة (30 مليون مستهلك).³

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال مكافحة الإرهاب

إن بداية التفكير في إقامة علاقات بين دولتين يحتاج دائماً إلى مجموعة من المتغيرات الموضوعية، التي قد تكون اقتصادية، سياسية أو إستراتيجية، وأخرى ذاتية التي تتغير في الزمان والمكان، كالتأثير الأيديولوجي؛ وفي العلاقات الجزائرية - الأمريكية، تتضح هذه الخصائص التي تكون إما متفاوتة، متقلبة وحتى متناقضة في بعض الأحيان. الشيء الذي فرض عليهما اتهاج أساليب: المرونة، التكيف وحتى البرغماتية سعياً منها لبلوغ أكبر قدر ممكن من الأهداف و التقليل من الخسائر.⁴

يجمع المختصون في السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقاتها الدولية، على أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص دائماً عند تأسيس علاقاتها على العوامل العسكرية والأمنية من منطلق أن لها الأفضلية

¹ "اينزستات" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والتجارة، حيث سميت المبادرة باسمه. وهي مشروع الشراكة والتبادل الحر بين أمريكا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي تم إطلاقه سنة 1998، وأهم شيء فيه أنه لا يعتبر الإصلاح السياسي شرطاً من شروط الشراكة. ثم تطورت إلى مشروع الشراكة الأمريكية-شمال إفريقيا بداية سنة 2004.

² خبير الدين العايب، الجزائر... دور محوري في النظام الأمني المتوسطي، متوفر على الرابط:

<http://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064> (30.03.2015).

³ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, op.cit, p193.

⁴ Abdenmour Benantar, op. cit, p151.

على العلاقات الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية.¹ من هنا نجد أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا يخرج عن إطار التصورات الأمنية، التي لا تفصل منذ أحداث 11 سبتمبر، بين مكافحة الإرهاب وبأمن مصادر النفط وطرق الإمداد.²

لم تقتصر نظرة الولايات المتحدة للمغرب العربي بوصفه سوقاً من الأسواق الممكنة، مجالاً قابلاً للاستثمار الثقافي بعيد الأمد، وعواصم قابلة للتطويع في القضايا المتصلة بالمصالح الحيوية الأمريكية (الشرق الأوسط مثلاً). بل تعاملت معه بوصفه مجالاً جيو- إستراتيجياً حيوياً لها، من الناحية العسكرية، التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة منذ مطلع الأربعينيات من القرن العشرين. وهنا نذكر الدور السياسي الفعال الذي قامت به الجزائر البومدينية؛ سواءً على صعيد القارة الإفريقية ومنظمتها الإقليمية، أو على صعيد العالم الثالث إجمالاً من خلال حركة عدم الانحياز.³ وموقع الجزائر الذي يتوسط شمال إفريقيا، سواءً في المتوسط، المغرب العربي وفي العمق الإفريقي هي بمثابة جبهات انكشاف لأمنها القومي، خاصة مع اعتبارها ممر للهجرة غير الشرعية، وغيرها من مصادر التهديد العابرة للأوطان.

ويعود الاهتمام الأمريكي بالجزائر أيضاً إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة وإلى سياستها المزعجة حسب المنظور الأمريكي في منظمة الدول المصدرة للطاقة OPEC، خاصة فيما يتعلق بالأسعار وسقف الإنتاج.⁴ فكما هو معروف فإنه من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية فتح الأسواق للمنتجات عملاً بالمقولة الشهيرة "إن شأن العلاقات الأمريكية هو الأعمال-البنس -" فكان ذلك هاجسها منذ نشأتها لتكون بذلك وريثة الإمبراطورية البريطانية،⁵ وظهر ذلك جلياً مع مبادرة ايزنستات، التي أكدت الاهتمام الأمريكي وتنافسها الضمني مع دول الاتحاد الأوروبي على المنطقة المغاربية وبالأخص الجزائر وليبيا، بحكم الموارد الطاقوية مع رغبتها في السيطرة على منابعها وإدارة طرق إمدادها.

¹ حلمي عبد الكريم الزعبي، "الولايات المتحدة الأمريكية وعسكرة علاقاتها مع القارة الإفريقية"، تقديرات إستراتيجية، المجلد 196، العدد 4، سبتمبر 2007، ص 33.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 74.

³ عبد الاله بقريز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000، ص ص 42-45.

⁴ نفس المرجع، ص 45.

⁵ زياد حافظ، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية"، المستقبل العربي، العدد 306، أوت 2004، ص 92.

أما الدافع الآخر فيتمثل في اعتبار أمريكا الجزائر منبعاً أساسياً للحركات الإرهابية، التي لعبت دوراً كبيراً في زعزعة الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي، الساحل والصحراء الكبرى، بالنظر إلى نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي أخذت في الانتشار إقليمياً؛ ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام الأوروبي والأمريكي بالجزائر للدخول في المبادرات الأمنية في المتوسط سيما منها الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي. الذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، التي ترى استحالة تجزئة الأمن في المنطقة كما أنه يقوم على أساس الحوار والتشاور.¹ كما يكمن سر الاهتمام بالجزائر في كزنها عانت وتعاني من ويلات الإرهاب، هذا ما يجعلها أكثر استعداداً من غيرها في للانخراط والمساهمة في العمليات الأمريكية للتصدي لهذه الظاهرة في المنطقة؛ وأهم شيء هو الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب؛² من خلال استخلاص الدروس أملاً في الوصول إلى إستراتيجية دولية للتصدي لهذه الظاهرة، فالجزائر بحكم الأحداث التي عاشتها طيلة عشرية كاملة دفعت بها إلى التأكيد على ضرورة تحقيق تجاوب دولي للتصدي للظاهرة، خاصة مع تغير طبيعتها وتوسع مجال نشاطها بعد أحداث 11 سبتمبر. وتوصلت في الأخير إلى عقد مجموعة من المعاهدات والاتفاقات الدولية في سبيل التصدي لها والحد من تداعياتها على الأمن والاستقرار العالميين.³

من هنا يمكن القول أن التقارب الجزائري-الأمريكي يبقى مرتبط بارتفاع أو انخفاض وتيرة الحرب الدولية على الإرهاب؛ وأن الولايات المتحدة لم تدرك قيمة هذا التقارب إلا بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال، سنة 2004، عن تغير إستراتيجيتها ومدى نشاطها، بانتقالها من النشاط المحلي الإقليمي إلى النشاط الدولي، الذي جاء أساساً مع إعلانها التحالف مع القاعدة؛ ومن وقتها أصبحت الشبكات الإرهابية في المغرب العربي تعرف تحت اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" التي تتبنى كل الأنشطة الإرهابية في المنطقة.⁴

¹ حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 64.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 74.

³ Walid Laggoune, « La Régulation Juridique de la Lutte Contre le Terrorisme: l'Expérience Algérienne », in: **Managing Change: Evolution in the Global Arena and Mediterranean Security**, (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome: NATO Defense College, Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup, 2003, pp 171-172.

⁴ حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 64.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر وتعميق التنسيق الجزائري-الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب

شهدت العلاقات الجزائرية-الأمريكية تطوراً كبيراً وعلى جميع المستويات بداية من أواخر التسعينات، ويعبر عن ذلك الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأول زيارة له إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 التي تم فيها تباحث عدة مواضيع، كما تم الإشادة بالوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي-الاريتيري ديسمبر 2000.¹

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 تدريجياً إلى تغيير موقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه ما حدث بالجزائر فترة التسعينات، إذ حدث تقارب كبير بين البلدين على الأقل فيما يتعلق بالتعاون في المسائل الأمنية. وعلى الرغم من بعض التحفظات، وافقت الجزائر للانضمام إلى التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة،² من خلال تأكيدها أن التحالف العسكري يجب أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة. ولا يستهدف في المقابل لا الدين، لا ثقافة، لا دول ولا شعوب ولا حتى حضارة معينة؛ وفي المقابل قامت بتقديم قائمة بمئات الجزائريين المشتبه فيهم الفارين إلى أوروبا وأمريكا، وعرضت تعاونها في المجال الأمني وأجهزة المخابرات، ثم أعقبتها زيارة ثانية في 5 نوفمبر 2001، كانت بدعوة من الرئيس الأمريكي لتباحث مسألة الإرهاب الدولي.³ وقد كانت لهاتين الزيارتين نتائج سياسية مهمة بالنسبة للجزائر، كاعتبار العنف في الجزائر عملاً من أعمال الإرهاب الدولي، وليس صراعاً مسلحاً بين السلطة والمعارضة؛ وأهم شيء هو إبداء الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً لتقديم المساعدة العسكرية للجزائر لمواصلة كفاحها ضد الجماعات الإرهابية المتبقية؛ حيث صرح "جورج واركر بوش" قائلاً: "تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الجزائر، وعلى شراكة ذات خصوصية وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية والازدهار ورفي المنطقة والعالم ككل".⁴ هذا القرار نجه منطقي جداً في حالة العودة إلى وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي،⁵ الصادرة شهر سبتمبر 2002 التي تنص على: "سنواصل إقناع شركائنا الإقليميين بأن يوافقوا على تنسيق الجهود من أجل القضاء على الإرهابيين... سنقدم العون للدول في المجال

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, op. cit, p190.

² Yahia Zoubir, «American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region? », Area: Mediterranean and Arab World – WP 13/2006, July 2006, p 4.

³ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, op. cit, p 191.

⁴ حكيمة علائي، مرجع سابق، ص 62.

⁵ يوجد في العقيدة العسكرية الأمريكية ما يطلق عليه "إستراتيجية الأمن القومي" (National Security Strategy)، التي يتم صياغتها بما يحقق تنفيذ سياسة خارجية فعالة تقود وتدير الأحداث الدولية بدلاً من مراقبتها ثم العمل على احتوائها أو مواجهتها. لقد =

العسكري والسياسي، تعزيز القانون والأدوات المالية اللازمة لإنهاء المهمة". وقد صرح William Burns في زيارته للجزائر أكتوبر 2003 عن تأثيره الكبير بطبيعة العلاقات بين البلدين، وعن استعداد بلاده لتقديم العون للجزائر للقضاء على الإرهاب الذي دمرها لمدة عشرة سنوات، كما تعتبر زيارة Colin Powell دليلاً واضحاً على التغير الجذري في وجهات النظر والمعتقدات السائدة فترة التسعينات.¹

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الإطار الأساسي للتنسيق الثنائي لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن يتم دون الجزائر؛ إذ تعتبرها الشريك الأساسي في المنطقة لمواجهة هذا التهديد التي قبلت بدورها القيادي فيما يتعلق بمشروع الأمن في الساحل، كل هذا من منطلق الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن في المنطقة.² فمن بين الإشارات الواضحة على نهاية فترة العزلة الإقليمية والدولية المفروضة على الجزائر، نستشهد بانضمامها إلى مجالات التعاون العسكرية الأمريكية؛ إذ فرض عليها موقعها الجيوستراتيجي الحساس الانخراط في مبادرات والمشاركة في عمليات عسكرية في الجنوب منطقة الساحل- وفي الشمال-الحوار المتوسطي - الذي يعتبر أول إطار لمشاركة جزائرية حقيقية، حيث خضع لثلاث شروط مرتبطة بمبادئ سياستها الخارجية: الدفاع، الأمن الإقليمي ووحدة وعدم تجزئة الأمن أي تبني مقاربة شاملة ومتوازنة للأمن والتشاور من أجل تقريب الشعوب.³

أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن، تكمن في المحاور المتعددة والمقاطعة التي تقودها على المستويات الإقليمية المتنوعة، وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية إلى جانب احتضانها للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب، ما جعلها تكون محل تقارب أمني لفهم الظاهرة بالدراسات

= أصدرت الإدارة الأمريكية في عد بوش الابن هذه الوثيقة في سبتمبر 2002، وذلك وفقاً لتشريع أصدره الكونغرس الأمريكي عام 1986، يطالب فيه الإدارات الأمريكية بإصدار وثيقة عن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي كل أربعة سنوات، وكون هذه الإستراتيجية تم الإعلان عنها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجد أنها تعكس وقع هذه الأحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكي، واعتبارها أن البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة تواجه أخطاراً وتحديات جديدة تتطلب إستراتيجية جديدة تختلف عن إستراتيجية الاحواء التي كانت تعتمد عليها خلال فترة الحرب الباردة، وتبني مبدأ "الضربات الاستباقية" التي بمقتضاها يمكن للولايات المتحدة أن تستبق الأخطار وأن تصرف بمفردها إذ اقتضت الضرورة لإجهاد هذه الأخطار قبل أن تتحقق.

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, op. cit, p 192.

² **Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, étude : Direction Générale des Politiques Externes de l'Union : département thématique, Mai 2012, p 35. Cette étude est disponible sur l'internet :

<http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language=EN>.

³ Abdennour Benantar, op. cit, p165.

والتشاور المشترك، إلى جانب دورها المتميز داخل منظمة المؤتمر الإسلامي بفضل تجربة دبلوماسيتها الهادئة والمتوازنة، التي تمتد ما بين الوساطة في الحرب العراقية - الإيرانية في السبعينيات إلى الوساطة للإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران، مثلما ذكرنا سابقا، مرورا بالحل السلمي لقضية الطائرة الكويتية المختطفة التي حطت بمطار الجزائر في منتصف الثمانينيات. فأهمية العلاقات الإستراتيجية مع الجزائر، أكدها السيد "ديفيد بيرس"، السفير الأمريكي السابق بالجزائر، حيث أشار إلى أن "استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها"، مضيفا أن "الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال"، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة "شراكة ديمقراطية تخدم السلام والازدهار واستقرار العلاقات الثنائية".¹

كانت الجزائر من أولى البلدان التي أدانت الأعمال الإرهابية على الأراضي الأمريكية عام 2001، وكان ذلك تعبيرا قويا عن دعوتها الدائمة لمكافحة الإرهاب كونه خطرا عابرا للقوميات. وقد سعت الجزائر منذ مطلع التسعينات إلى بلورة تفاهم دولي لمكافحة هذه الظاهرة وكان ذلك كإستراتيجية متعددة الأبعاد. لكن الاهتمام الأمريكي الكبير بالجزائر وتعزيز العلاقات معها، لا ينفي حقيقة اهتمام الولايات المتحدة أكثر بمصالحها مع المغرب التي تسعى جاهدة للتوفيق بينهما نظرا لطبيعة العلاقات بينهما.² مع ذلك تبقى مكانة وأهمية الجزائر لا غنى عنها للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والعلم خاصة في إطار حربها العالمية على الإرهاب التي بلغ مستوى التنسيق الأمني بينهما طرح "حوار إستراتيجي" الذي سنتطرق إليه لاحقا. كما عملت الولايات المتحدة على تعزيز حضورها العسكري في الجزائر من خلال تكوينها للضباط الجزائريين، وتزويدها بالمعدات العسكرية المتطورة والمساعدات المالية.³

ويظهر التنسيق بين الدولتين أكثر من خلال "مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الساحل" Sahara Counterterrorism Partnership Trans التي طرحتها واشنطن مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر وبضم تسعة دول: الجزائر، نيجيريا، تشاد، مالي، موريطانيا، المغرب، تونس، النيجر والسنغال. وهدفها هو العمل على استباق التهديدات الإرهابية قبل ظهورها في إفريقيا، تحسين العمليات والتكتيكات في

¹ بن عائشة محمد أمين، مرجع سابق.

² Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, Op. Cit, p 197.

³ حكيمة علائي، مرجع سابق، ص 63.

إطار مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مساعدة حكومات الدول لمعالجة والقضاء على الأسباب المؤدية إلى الأعمال الإرهابية.¹ وقد صرح "كوفير بلاك" منسق مكتب مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية أن هذه الأخيرة زودت الجزائر في إطار هذه المبادرة بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية، كما استفادت من دعم لوجيستي أمريكي من أجل تجديد مواقع وتحركات الجماعات الإرهابية.²

¹ Emily Hunt, «Islamist Terrorism in Northwestern Africa : Thorn in the Neck of the United States ? », policy focus N° 65, February 2007, p 12.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 76.

المبحث الثاني: الجزائر والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: الانضمام وبداية العمل

حظيت الجزائر باهتمام دولي كبير، حيث ينظر إليها الأوروبيون والأمريكيون على أنها الدولة المفتاح (Key state) للاستقرار والأمن في منطقة المتوسط. ورغم ترددتها في تحديد نهج العلاقات مع الجزائر بسبب الأزمة الداخلية لكنها أدركت عدم إمكانية تهميشها أكثر من ذلك، من هنا بدأت تحركاتها من أجل إقناعها للانضمام إلى الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي الذي تم طرحه سنة 1994، والذي يمكن فهم أبعاده من محاولة فهم أهداف الدول الغربية المتنافسة في المنطقة. جاء اهتمام الجزائر بالحوار من منطلق تعدد التهديدات في المتوسط غير المستقر وتداعيات هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري؛ ناهيك عن انكشافها الأمني على كل الجبهات، التي وبمجرد اتضاح الصورة الأمنية الداخلية انضمت للحوار في مارس 2000 وأعلنت عن رغبتها الشديدة في التعاون مع أعضاء الحلف في مختلف المجالات من أجل التصدي لهذه التهديدات العابرة للأوطان سيما التهديد الإرهابي الذي تغيرت معالمه وأهدافه مع تنفيذ هجمات نيويورك وواشنطن يوم 09 سبتمبر 2001، والأهم من كل هذا حرصها على فك العزلة المفروضة عليها إقليمياً ودولياً، وكسب دعم الدول الغربية في شتى المجالات سيما منها الأمنية.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للتعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي

بدأت العلاقات الرسمية بين الجزائر والحلف الأطلسي مباشرة بعد انقلاب الجنرالات في الجزائر على حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، وإيقاف الانتخابات. هذا التحدي الأمني والتمرد المسلح لفئة من الشعب والجيش دفع رئاسة الأركان آنذاك إلى طلب المساعدة العاجلة من الدول الغربية خاصة فرنسا، إسبانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأعضاء في الحلف؛ لمنع سقوط النظام بين أيدي الإسلاميين وبالتالي تحقيق مشروعهم المتمثل في إقامة دولة إسلامية في الجزائر وهو الطلب الذي قوبل بالرفض في ذلك الوقت، والذي أرجعه بعض المختصين العسكريين إلى غموض الصورة الحقيقية لما تعيشه الجزائر (حرب أهلية أم حرب ضد الإرهاب) الوضع الذي جعل هذه المؤسسة العسكرية تفكر ليس في سبيل مساعدة القوات الجزائرية في حربها ضد الإسلاميين، إنما في السيناريوهات والطرق الناجعة لإجلاء الرعايا الغربيين منها.¹

¹ عبد الرحمن مكاي، حقيقة العلاقات بين الجزائر والناو، 20 يونيو 2008، على الرابط:

<http://www.hespress.com/international/7243.html>. (30.03.2015).

فأثناء الأزمة الداخلية ووجهت الجزائر انتقادات شديدة للدول الغربية بصفة عامة، لرفضها تقديم الدعم بالأسلحة المطلوبة لمكافحة الإرهاب، كما تجدر الإشارة إلى أن موقف الغرب السلبي من الحرب الأزمة طرح عدة تساؤلات، أولها لماذا ترك الحلف الأطلسي الجيش الجزائري يواجه هذه المعضلة المعقدة بمفرده؟ هذا هو الانطباع السائد في عقول قادة المؤسسة العسكرية الجزائرية آنذاك؟ وهذا ما عبر عنه وزير الدفاع الجزائري السابق "خالد نزار" في مذكراته حول طبيعة الحرب الأهلية في الجزائر؛ لكن نظرة الحلف اتجاه الجيش الجزائري بدأت تتطور وتغير منذ 2000، تاريخ بداية الحوار المتوسطي الذي رسم برنامجاً متكاملًا بين الجزائر والحلف، باعتباره أول إطار رسمي للتعاون والشراكة بين الجانبين.¹

يعتبر الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي مشروعاً لبناء الثقة؛ ويتمثل هدفه في إسراع المسارات الأمنية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار، حسن الظن والتفاهم المتبادل بين دول ضفتي المتوسط.² بناءً على ذلك تم دعوة الجزائر للانضمام إليه في 21 فيفري 2000، ووافقت على ذلك في شهر مارس السنة نفسها؛ قناعة منها بالأهداف التي يرمي الحوار إلى بلوغها سيما تعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.³ وقد وصف انضمامها هذا بالإيجابي إنطلاقاً من دورها الفعال في المفاوضات الثنائية ذات الصلة بالمسائل الجهوية والبعيد المتوسطي، وعليه؛ خوّلت الجزائر مسؤولية البحث والتقصي في الانشغالات الحقيقية لدول جنوب المتوسط والنظر في احتياجاتها في إطار التعاون في المجالات السياسية، العلمية والمدنية.⁴

وتؤكد مجموعة من المؤشرات أن التقارب بين الجزائر والحلف الأطلسي منذ صيف 1998 يرجع أساساً إلى الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فهو حصيلة تفاهم بين الجزائر وواشنطن بعيداً عن العواصم الأوروبية؛ حيث فتح اللقاء الذي انعقد في لشبونة 03-04 سبتمبر 1998 - وهو الأول من نوعه بين الطرفين - الباب أمام انضمام الجزائر للحوار الأمني في المتوسط، حيث دعيت الجزائر للمشاركة من أجل معالجة التحديات البحرية مع التذكير أنها المرة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في اجتماع أطلسي. وتشير المشاركة الجزائرية إلى عزمها على المساهمة في الحوار الأمني في المتوسط ورغبتها في الخروج من شبه العزلة

¹ نفس المرجع.

² Tafalla Balduz, « Bilan Générale et Contenu de Dialogue Méditerranéen : Opération Active Endeavour », in : Sécurité en Méditerranée : 10^{ème} anniversaire du dialogue Méditerranéen de l'OTAN, op. cit, p 13.

³ Dialogue Politique, sur internet : <http://algerian-embassy.be/dialogue-politique>. (25.04.2015).

⁴ Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », op. cit, p 20.

الدبلوماسية التي مرت بها خاصة بين 1992 و1995. كما كانت للتحويلات التي عرفتها داخليا من حيث تمكن النظام من إعادة الأمن الداخلي انعكاساً إيجابياً على توجهات الجزائر الخارجية.¹ حيث صرحت الولايات المتحدة الأمريكية ببراءة النظام الجزائري من التهم الموجهة إليه بتسببه في الأزمة الداخلية، وأشارت أيضاً إلى الظروف الصعبة التي شهدتها أثناء المرحلة الانتقالية دون أي سند دولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، التي امتدت جذورها إلى بعض الدول الأوروبية وحتى إلى الولايات المتحدة الأمريكية.²

في إطار سعيها لتشكيل ديناميات التعاون مع الحلف، لم تتردد السلطات الجزائرية في زيادة الاتصالات مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي وعلى المشاركة في برامج التعاون، مؤكدة على هدفها في جعل الجزائر المركز الذي يجذب جميع المبادرات لجعل منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة. حيث تقوم سياسة تعاونها على الوحدة وعدم قابلية تجزئة الأمن، وإتباع نهج شامل ومتوازن للأمن والحوار والتعاون لتعزيز المصالحة بين الشعوب والاستقرار في المنطقة، كما أن هذه العلاقة الجديدة مع أكبر منظمة سياسية عسكرية في العالم تقدم للجزائر فرصة للتكيف مع الدفاع الوطني والسياسة الأمنية في إطار الحوار المتوسطي.³

إن العلاقة المميزة التي تربط الجزائر بالحلف تظهر جلياً من خلال الزيارتين الرسميتين التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الحلف في بروكسل، الأولى كانت في 20 ديسمبر 2001، والثانية في 10 ديسمبر 2002؛ اللتان توضحان وبشدة إرادة القيادة الجزائرية العليا في بناء علاقات قائمة على القيم المشتركة والمصالح المتبادلة، بالإضافة إلى الزيارات رفيعة المستوى التي عرفتها الجزائر من قبل قادة الحلف وأولها كانت زيارة الأمين العام للحلف (Jaap De Hoop Scheffer) في 25 سبتمبر 2004 وهي الأولى من نوعها لدولة عضو في الحوار.⁴

شكلت الندوة التقييمية التي احتضنتها العاصمة الجزائرية حول واقع وآفاق التعاون بين الجزائر وحلف الأطلسي، خطوة نوعية أخرى في مسار الحوار المتوسطي التي سعت لأن يكون إطاراً شفافاً للتعاون الأمني، الدفاعي والسياسي؛ بما يُعجل في تحقيق الشراكة السياسية والأمنية التي دعت إليها توصيات قمة الحلف التي انعقدت في اسطنبول في جوان 2004، ثم اللقاءات الفعلية لمجموعة التعاون المتوسطي بين الحلف

¹ خير الدين العايب، مرجع سابق.

² عبد الرحمن مكاي، مرجع سابق.

³ Abed Ismaeil, op.cit, pp 24-25.

⁴ Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », op. cit, pp 21-22.

ودول الحوار بداية شهر نوفمبر، وتوصيات اجتماع 08 ديسمبر في بروكسل لوزراء خارجية دول الحلف مع البلدان المتوسطية، التي تسعى جميعها إلى التعجيل بتوسيع نطاق عمليات مكافحة الإرهاب إلى حوض البحر المتوسط وتدعيم التنسيق والتعاون مع الدول المحيطة من بينها الجزائر. وكان اللقاء الذي جرى في جلسات مغلقة وحضره مسؤولون سامون في الحلف وممثلون عن وزارة الدفاع الجزائرية، وموظفون سامون في الدولة، فرصة للجزائر لتوضيح علاقتها بالحلف في خضم الانتقادات التي توجهها المعارضة لمشاركة الجزائر في اجتماعات تكون إسرائيل عضواً أو طرفاً فيها، وتمسكها بتعزيز الحوار الأطلسي في إطار مبدأ ضمان مصالح الشعوب ودول المنطقة واستقرارها، وهو ما كان وراء قبول الجزائر مثلما أشار وزيرها للخارجية "محمد بجاوي" المساهمة في الجانب العملياتي للتعاون من خلال رسو قطع بحرية للحلف الأطلسي في موانئ الجزائر والمشاركة النشطة في عملية المسعى النشط (Active Endeavour) الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في حوض المتوسط، بالإضافة إلى مشاركتها كملاحظ في عدد من المناورات العسكرية بدءاً من العام 2001.¹ وقد شهدت العلاقات بين الطرفين تطوراً ملحوظاً، إذ تظهر نتائج التعاون في زيادة مساهمات الجزائر في مختلف البرامج السنوية للحلف خاصة في الجانب العسكري، وفي المسائل ذات الاهتمام المشترك.²

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الحلف فيما يخص "أمن المعلومات" في 02 أكتوبر 2001، وتم المصادقة عليه في 19 أبريل 2004، الذي يعتبر بداية حقيقية لبناء الثقة والمصادقية بين الطرفين؛ كونه يفتح المجال لتعزيز التعاون بين الحلف ودول الحوار. تم وضع هذا الإطار تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية من أجل التجسيد الفعلي لبرنامج التعاون الثنائي في المجال السياسي، المدني والعسكري، ومباشرة مختلف العمليات في إطار الحوار.³ وصل مشروع التعاون بين الطرفين إلى التوقيع بالأحرف الأولى على "البرنامج الفردي للشراكة والتعاون" (IPCP) في أكتوبر 2014، حيث قال "علي المقراني"، مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية إلى وزارة الشؤون الخارجية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ20 للحوار المتوسطي في وزارة الشؤون الخارجية، أن "هذه الوثيقة سوف توفر الإطار القانوني للعلاقات الثنائية مع الناتو يحتوي على ديباجة التي تؤكد على المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية والدفاع الجزائرية والإشارة إلى البعد

¹ فتحة بوربون، دعوة الحلف إلى تطوير الشراكة السياسية والأمنية والجزائر تطلع إلى تحديث جيشها بدعم من الأطلسي، على الرابط:

<http://www.alriyadh.com/120197> (25.04.2015)

² Dialogue Politique, op.cit.

³ Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l'OTAN », op. cit, p 21.

الاستراتيجي للحوار المتوسطي"، كما أنها "تعيد هيكلة العلاقة بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي".¹ في آخر زيارة للوفد الجزائري إلى بروكسل في 03 مارس 2015، أكد مسؤول في الحلف على التغير النوعي في العلاقات بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي في السنوات الأخيرة مشيراً إلى أن العلاقات مع الجزائر وجدت أصلاً لكي تتطور، مؤكداً على الفرص العديدة لتعزيز هذه الشراكة. وسلط الضوء على جهود المنظمة لتعزيز التعاون وفقاً للمصالح المحددة وإستراتيجية دول الحوار المتوسطي والتكيف وفق البرنامج الفردي للشراكة والتعاون (IPCP).²

المطلب الثاني: البعد الأمني للحوار الجزائري-الأطلسي

من خلال ما سبق اتضح علاقة الجزائر وحلف شمال الأطلسي، والتي شملت مجالات عدة سيما منها الجانب الأمني، والذي ساهمت الجزائر في الترويج له وبصورة مكثفة باعتباره أداة نشطة لتحقيق أهداف السلام، الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط. وفي هذا الإطار وصف السيد أحمد بجاوي في افتتاح ندوة حول التعاون بين الجزائر والحلف، نتائج التعاون بالمرضية للغاية خاصة فيما يتعلق بالتصور المشترك للتهديدات والتحديات.³

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الأمني الذي توصلت إليه الجزائر مع الحلف الأطلسي ما هو إلا دليل واضح على النقلة النوعية والمهمة في العلاقات بين الطرفين، وإن كانت قد بلغت أعلى مستوياتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. كما يعتبر الاتفاق تويجاً لتحسن العلاقات الجزائرية-الأمريكية والجزائرية-الأطلسية؛ فالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن شكلت عاملاً حاسماً في تغير التعامل الغربي مع الجزائر، التي أصبحت مقارباتها وأطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية للإرهاب محل اهتمام مراكز صناع القرار في العواصم الغربية، وفي المقابل سرعت هذه الأحداث في التقارب العسكري بين الجزائر والغرب ورفع الحظر العسكري المفروض عليها منذ مطلع التسعينات.⁴

¹ Madjid Makedhi, L'Algérie et l'OTAN finalisent leur projet de coopération : Restructuration des relations entre les partenaires au Dialogue méditerranéen, sur internet : http://www.algeria-watch.org/fr/article/mil/otan/projet_finalise.htm. (25.04.2015)

² Visite de diplomatie publique d'une délégation algérienne au siège de l'OTAN, à Bruxelles le 3 mars 2015, sur internet : <http://algerian-embassy.be/diplomatie-publique> (25.04.2015).

³ Fayçal Oukaci, L'Algérie un élément actif de l'Otan, sur internet:

http://www.algeria-watch.org/fr/article/mil/otan/elmt_actif.htm (25.04.2015)

⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 214 - 215.

فالحقيقة التي لا يجب إغفالها أن دخول الجزائر في حوارٍ أمّنيٍّ مع الحلف كان عن قناعةٍ منها وإدراكها لحجم التحديات الدولية الراهنة، وأن الأمن لا يمكن تجزئته. وتأخر انضمامها كان لأسباب تتعلق أساساً بتوضيح بعض الأمور التي تراها جوهرية للانضمام إلى أيّ اتفاقية أو مبادرة، والخاصة بمبادئ سياستها الخارجية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهنا أكدت على أن الجيش الوطني الشعبي لا يشارك في العمليات العسكرية خارج حدودها. إضافة إلى رغبتها في التحديد الدقيق لمصطلح الإرهاب وفصله عن كل ما له علاقة بالدين والعقيدة، وغيرها.¹ فموقف الجزائر ثابت ولا يتغير فيما يخص رفض وتثني كل الأعمال الإرهابية على اختلاف أنواعها؛ والإرهاب على اعتبار أنه تهديد عالمي فهو في ذلك يحتاج إلى مقاربة داخلية وتعاون جهوي ودولي من أجل التصدي له.² وعليه؛ فانضمام الجزائر إلى الحوار متعلق أساساً بالتعاون في مجال الحرب على الإرهاب.³

إن خطر الإرهاب الذي تواجهه الدول من أطراف غير دولية لا يمكن التعامل معه والقضاء عليه بمجرد الانضمام إلى معاهدة دولية، إنما يحتاج إلى رؤية شاملة لوضع إطار قانوني، سياسي وأمني من شأنها المساهمة في بناء علاقات دولية تنسق للحرب ضد التهديد العابر للقوميات.⁴ وهنا يمكن الإشارة إلى المقاربات الأساسية للرد على الإرهاب وهي المقاربة الشائعة التي تُقدم كأفضل تقليد ضد الإرهاب وتجد أصلها في المراقبة، الاستخبارات والأمن. المقاربة العسكرية؛ التي تنطوي على عمليات عسكرية ضد التنظيمات شبه العسكرية، أما المقاربة الأخيرة، فترتكز على الدوافع الكامنة وراء الأعمال الإرهابية والبيئة التي تدعم هذه الجماعات التي لها تصور معين وتسعى لترسيخه على سياق واسع.⁵

في إطار مكافحة الإرهاب لا بد من الإشارة إلى أن الجزائر أول من تحدثت أو أوجدت مصطلح: "الإرهاب العابر للأوطان"، ومن الفاعلين البارزين في وضع قانون تجريم دفع الفدية ومتابعة العمل به على

¹ مقابلة في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة لأوروبا: مديرية التعاون مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، المكلف بمكتب التنسيق ومتابعة العلاقات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوم: 2015.02.25 على الساعة: 10:00

² مقابلة في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة لأوروبا، مدير التعاون مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، يوم: 2015.02.24 على الساعة: 09:30

³ Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », op. cit, p 22.

⁴ Walid Laggoune, op. cit, p175.

⁵ Paul Rogers, «Terrorism », in: Paul Williams (ed), **Security Studies: An Introduction**, New York: Routledge, 2008, p p 175-176

المستوى العالمي.¹ وإشرافها مع كندا على المنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الساحل بالإضافة إلى استضافتها لاجتماع وزراء دول المغرب العربي لمناقشة قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والتهديدات الأخرى العابرة للقوميات من خلال مشاركتها الفعالة ومساهمتها الكبيرة في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي انطلاقاً من الدور العملي الذي يلعبه هذا الأخير لاستقرار المنطقة.²

والشيء الأكد أن اهتمام الحلف بالتعاون مع الجزائر يرجع أساساً إلى خبرتها الكبيرة في مجال الوساطة لتسوية النزاعات، احترام القانون الدولي والعمل بمبادئ سياستها الخارجية في كل المواقف دون استثناء، ناهيك عن خبرتها في مكافحة الإرهاب طيلة فترة التسعينات؛³ حيث أدركت الدول الأعضاء ضرورة التعاون الدولي للتصدي لهذه الظاهرة التي أصبحت تداعياتها عالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتهديداً حقيقياً ليس فقط لأمن الدول الأعضاء وإنما للأمن والاستقرار العالميين، بناءً على ذلك، وللمرة الأولى، عمل أعضاء الحلف بالمادة الخامسة من ميثاقه التي تجيز استخدام القوة للدفاع عن أي عضو من الأعضاء ضد أي تهديد.⁴

أهم شيء يعبر عن التعاون الكثيف في المجال الأمني بين الجزائر والحلف كما أشرنا إليها سابقاً، الزيارات رفيعة المستوى، التي قامت بها قيادات الجزائر إلى مقر الحلف أو قيادات هذا الأخير للجزائر، التي تم التأكيد فيها على السعي المستمر لوضع مخطط للتعاون المشترك خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، والعمل على تحويل علاقات التقارب إلى تعاون ميداني.

حسب خبراء الحلف فإن تقييم هذا الأخير لدور الجزائر في الحرب على الإرهاب هو تقييم جيد، إذ يعتبرون الدولة الجزائرية الدولة الأكثر نشاطاً في تعاونها مع الحلف في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد سجل الحلف الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية وقوات الأمن والدرك أثناء زيارة الرئيس الجزائري لمقره ببروكسل. علماً أن الرئيس بوتفليقة هو القائد العربي الوحيد الذي زار القيادة العامة

¹ مقابلة مع المكلف بمكتب التنسيق ومتابعة العلاقات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مرجع سابق.

² مقابلة مع مدير التعاون مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، مرجع سابق.

³ Nordine Mzalla, **Quand l'OTAN «écoute» l'Algérie...**, sur internet : <http://jeune-independant.net/Quand-l-OTAN-ecoute-l-Algerie.html>. (25.04.2015)

⁴ **La Lutte Contre le Terrorisme**, sur internet : <http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics77646.htm>. (25.04.2015).

للحلف و تفقد منشآتها، مصرحاً في زيارته: "إننا نواجه نفس الخطر وإن أمن أوروبا من أمن الدول المتوسطة". مباشرة بعد هذه الزيارة، غير قادة الجيش الجزائري خطابهم ولهجتهم مع الحلف مؤكدين على حاجتهم الماسة إلى المساعدات متطورة من الحلف للقضاء على خلايا "القاعدة في المغرب الإسلامي".¹

¹ عبد الرحمان الكاوي، مرجع سابق.

المبحث الثالث: دوافع ضم وانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي

يرجع اهتمام حلف شمال الأطلسي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى التغيرات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة، والذي تم التعبير عنه من خلال المصطلحات الإستراتيجية التي تبناها منذ 1991، ولتعزيز تواجده طرح مبادرته الأمنية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، أين أبدى اهتماماً وحرصاً كبيراً على ضم الجزائر إلى الحوار بعد تغير الوضع الأمن الداخلي؛ والذي يعود لعدة اعتبارات. بعد نهاية العزلة الإقليمية والدولية التي فرضتها الدول الغربية على الجزائر بسبب الأزمة الداخلية وتغير نظرة الغرب إليه، وأبدت بدورها الجزائر اهتماماً مماثلاً للانضمام إلى الحوار الذي طرحه الحلف لتأكيد مقاربتها الأمنية بشأن الأمن في المتوسط من أجل التصدي للتهديدات الجديدة سيما الإرهاب الذي كانت تداعياته خطيرة على مكانة الجزائر الإقليمية والدولية، التنمية الوطنية وأهم شيء على أمنها واستقرارها. فبعد أن رأينا سابقاً تطور العلاقات الجزائرية-الأطلسية، سنحاول الآن معرفة دوافع اهتمام كل طرف في التعاون مع الآخر في إطار هذا الحوار.

المطلب الأول: دوافع اهتمام الجزائر بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي

إن اهتمام الجزائر بالتعاون مع الحلف تبرره مجموعة من الاعتبارات؛ أولاً: العمل على الإقرار بمصادقية الأطروحات الجزائرية، القائلة بضرورة التعاون الدولي من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب التي تستهدف عملياتها مختلف دول العالم، ثانياً: تحسن الوضع الأمني الداخلي وخروج البلاد من الأزمة مما أدى إلى تخلي الحلفاء على ترددهم بشأن انضمام الجزائر إلى الحوار، ثالثاً: إثبات توجه الأطلسي في مقاربهته الجديدة، لفترة ما بعد الحرب الباردة، للتعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، بالإضافة إلى المساهمة البناءة في عملية "التسويق السياسي" لتبديد شكوك حكومات دول جنوب المتوسط بشأن تواجد الحلف وانتشاره في المنطقة لا يتم على حساب أمنها، رابعاً: سعيها المستمر للتأكيد على أهمية المتوسط خاصة بعد تخلي الحلف عن الجناح الجنوبي له وتوجيه اهتماماته نحو أوروبا الشرقية، خامساً: إرادة الجزائر وسعيها للتوقيع في الوضع الدولي الجديد،¹ وهو ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة في زيارته لمقر الحلف أن انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي يشكل خياراً إستراتيجياً يأتي من قناعتها بأن التشاور والتعاون هما الوحيان اللذان يشجعان

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 213.

التقارب ويضمنان السلام والاستقرار.¹

بالنظر إلى أهداف وأبعاد الحوار المتوسطي نجد أن اهتمام الجزائر به نابع من كونه قد يسمح للجزائر بدعم المجال السياسي، في مرحلة التحول الديمقراطي والاقتصادي التي تشهدها البلاد، تشجيع التكامل في المغرب العربي؛ علماً أن جميع دول المنطقة مشاركة في الحوار باستثناء ليبيا في وقتٍ من الزمن. إن الحوار فرصة تمكّنها من الدفاع عن مواقفها المتعلقة بقضية الصحراء الغربية والشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعزيز مكانتها ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أما من الناحية العسكرية، فالجزائر تأمل في ترقية قواتها المسلحة في المدى الطويل، من خلال التعاون المتبادل والتدريجي مع القوات المسلحة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي. أما على المدى القصير فإن الحوار سيسمح لها بتبادل المعلومات المتاحة مع الدول الأعضاء من أجل مكافحة الإرهاب وأنشطة شبكات الدعم الإرهابية،² وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي عبر عنها وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعامرة" في مداخلة بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للحوار الإستراتيجي الجزائري-الأمريكي، بأنها تهديدات نسجت لها نسجٌ وأفرزت لها شبكات في المنطقة، أصبحت تهدد تواجد واستقرار سكان المنطقة.³ بالإضافة إلى هذا، يسمح الحوار للجزائر بالوصول إلى تكنولوجيا عسكرية جديدة في مجال مكافحة الإرهاب، العمل على إعادة تدريب القادة في الدراسات الإستراتيجية والدفاع، وإدارة الصراعات في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ، تنويع شراء معدات ونظم السلاح، وأهم شيء هو المشاركة في الأنشطة المدنية والعلمية، وتعزيز قنوات بناء الثقة.⁴

من هنا نجد أن علاقة الجزائر بالحلف في غاية الأهمية، إذ يسمح لها بالمشاركة في التفكير الإستراتيجي في المتوسط، والمساهمة في إعادة تشكيل المشهد الإستراتيجي الإقليمي؛ كما تسمح لها بالفتح على محيطها الشمالي (حتى وإن باشرت في ذلك من خلال الحوارات الأمنية مع الدول الأوروبية). وأهم شيء تحفقه الجزائر من هذا التقارب هو تمكين الجيش الوطني الشعبي من التعود على البيئة العسكرية للحلف ومعرفي عقيدته عن قرب وخاصة الإستفادة من خبرته، للشروع بعدها في تحديث القوات المسلحة الجزائرية،⁵

¹ Mohamed Haneche, «Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security», op. cit, p.22.

² Abed Ismaeil, op.cit, p25.

³ خطاب وزير الخارجية الجزائري رمطان لعامرة، بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي الجزائري-الأمريكي مع نظيره الأمريكي جون كيري، كاتب الدولة الأمريكي، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر: 03 أفريل 2014.

⁴ Abed Ismaeil, op.cit, pp 25-26.

⁵ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 216-217.

ما يسمح لها من رفع مستوى خطط العمليات.¹ يمكنها هذا التقارب أيضاً من الاستفادة أيضاً في مجال التكوين وتقنيات القتال للاستجابة للتهديدات الجديدة كدعيم تدريب وحدات الجيش الخاصة المكلفة بعمليات محددة لمكافحة الإرهاب وإصلاح الجيش الوطني الشعبي عبر عنه الحلف بـ"التحكم الديمقراطي في القوات المسلحة"، وهو من المبادئ التي قام بتطبيقها في دول أوروبا الغربية، ويسعى لتوسيعها لتشمل دول الحوار في الضفة الجنوبية للمتوسط.²

لعبت أحداث 11 سبتمبر دوراً مهماً في تأكيد رغبة الجزائر في التعاون مع الحلف للتصدي لظاهرة الإرهاب بعد أن رفضت الدول الأعضاء فيه مد يد المساعدة للخروج من الأزمة من منطلق اعتقادها بتورط النظام السياسي في الأحداث الدامية التي شهدتها لمدة عشرية كاملة، حيث أضفت هذه الأحداث مصداقية دولية على الأطروحات الجزائرية فيما يتعلق بأهمية التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب.³ ومن علامات استغلال الجزائر لهذه الأحداث هو استنادها في علاقاتها مع الأطلسي إلى تجربتها في مكافحة الإرهاب باعتبارها، كما جاء على لسان رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية لمتابعة التعاون مع الحلف الأطلسي، "دولة محورية في مكافحة الإرهاب وبلداً رائداً في كفاح المجموعة الدولية ضدّ هذه الظاهرة".⁴

من هنا يتوجب على الجزائر استغلال هذا التقارب قدر الإمكان من أجل تأمين محيطها الإقليمي ووضع حد لتقنات تغذية وإعادة تشكيل الشبكات الإرهابية التي تنشط داخل الوطن ولها أبعاد عالمية، أي استغلال هذه الأوضاع أيما استغلال لتفادي النتائج العكسية، وأخطرها التدخل الأجنبي لمطاردة الجماعات الإرهابية في إطار الحملة الدولية على الإرهاب. توخي الحذر واليقظة الإستراتيجية في العلاقة مع الحلف، كون هذا الأخير يخدم المصالح الأمريكية ويضعها فوق كل اعتبار، والتي لا تتوافق إلى حد بعيد لا مع المصالح الأوروبية ولا العربية، بالإضافة إلى عدم بناء علاقاتها مع الحلف تحت غطاء مكافحة الإرهاب، الذي يدخل في إطار مصالح الجزائر الشاملة، وإهمال قضايا أخرى ذات العلاقة بالأمن واستقرار البلاد على المدى البعيد؛ مع التأكيد على أن التعاون مع الغرب في مجال مكافحة الإرهاب لا يكفي وحده، إنما يحتاج إلى إصلاحات عميقة تمس عدة مجالات في المجتمع تشكل بدورها تربة خصبة لنموها.

¹ Fayçal Oukaci, op. cit.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 217.

³ نفس المرجع، ص 217.

⁴ Mohamed Haneche, «Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security», op. cit, p.23.

المطلب الثاني: دوافع اهتمام حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع الجزائر

أبدت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي اهتمامها بالجزائر بعد الهجمات الإرهابية التي استهدفت العواصم الأوروبية، منها مدريد ولندن، بالإضافة إلى سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا. حيث أصبحت مكافحة الإرهاب عنصراً هاماً من أنشطة الحلف من خلال تأكيده على ضرورة التعاون مع جميع الدول دون استثناء، وهو ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001.

يعود اهتمام الحلف بالجزائر إلى عدة اعتبارات، تماشى ومصالح ورؤية الدول الأوروبية. فبعد العداء الذي كان بين الطرفين بسبب العلاقات العسكرية المميزة التي تربط الجزائر بالاتحاد السوفيتي، بدأت الأمور في التغير ابتداءً من منتصف الثمانينات من خلال تنوع الجزائر لمموليها في شراء الأسلحة وتقاربها من الولايات المتحدة الأمريكية، الخيار الديمقراطي الذي بدأت العمل على تكريسه ومن الناحية الاقتصادية انتهاجها لنظام اقتصاد السوق، بالإضافة إلى الاعترافات الجيو-استراتيجية، خاصة موقعها في شمال إفريقيا، دورها في العلاقات الدولية ووزنها الإقليمي،¹ فدور الجزائر الإقليمي المحوري في حفظ الأمن في المتوسط الذي يعتبر الحلف منطقة حيوية، ثرواتها الطاقوية، خبرتها الأمنية غير المسبوقة في مكافحة الإرهاب ومكاتها كـ"دولة محورية" في العقيدة الأمريكية الجديدة، هي عوامل أضفت أهمية أكبر على الجزائر وعلى ضرورة إدماجها في الحوار المتوسطي.

إن تعاون الحلف مع دول الضفة الجنوبية نتج عن تحول مهامه، التي تركزت على "إستراتيجية الحوار والتشاور" بدل "المواجهة والمخاوف العسكرية" التي بُني عليها الحلف سنة 1949. من هنا جاء الاهتمام بالجزائر لدورها المهم على المستوى الإقليمي، سواءً في إفريقيا أو في منطقة المتوسط، الدور الذي لم يُمنح لها وإنما اتخذته وممارسته قبل وبعد الاستقلال، دورٌ يعود إلى رصيد الجزائر التاريخي، الاقتصادي والإستراتيجي.²

في الذكرى العاشرة لإطلاق الحوار المتوسطي في قمة إسطنبول في جوان 2004، أكد المشاركون على دور الحوار في ترتيب وجهات النظر وجسور الثقة بين الدول الأعضاء في الحلف ودول الضفة الجنوبية للمتوسط، التي انتقلت من مستوى التعاون إلى الشراكة الحقيقية والدائمة،³ بناءً على ذلك نجد أن اختيار

¹ سعادة ابراهيم، مرجع سابق، ص 241.

² نفس المرجع، ص 244.

³ Mohamed Haneche, « dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », op. cit, p23.

الحلف للجزائر كأول مرحلة لجولته لم يكن مصادفة، إنما هو دليل واضح على الأهمية التي يوليها الحلف لها، مع العلم أنها من أولى المرشحين برفع الحوار إلى مستوى الشراكة. إذ صرح الأمين العام للحلف أن الجزائر تبنت الخيار الإستراتيجي للتعاون مع المؤسسات الأوروبية والأورو-أطلسية الكبرى، مما جعل الحلفاء يعتبرون أنه آن الأوان للانتقال من الحوار إلى شراكة معها.¹

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 216.

إستنتاجات الفصل

أخذت العلاقات الجزائرية-الغربية في إطار حلف شمال الأطلسي مساراً جديداً بعد اتضاح الوضع الأمني الداخلي، خاصةً بعد أحداث 11 سبتمبر، التي لعبت دوراً كبيراً في زيادة التفاعل السياسي والعسكري بين الجانبين والوصول إلى اتفاقات في مختلف الميادين السياسية، العلمية، الأمنية والعسكرية. وهذه الأحداث لم تخلق أهداف واستراتيجيات جديدة، بل منحت لأهم عضو في الحلف (الولايات المتحدة) الطاقة النفسية، القانونية والسياسة التي تحتاجها محلياً ودولياً لتحقيق أهدافها الدائمة، حتى وإن شهدت سياستها الخارجية تغييراً في بعض الأهداف التكتيكية إلا أن الإستراتيجية الأمريكية العالمية لم تتغير؛ ما دفع بها إلى تغيير وجهة نظرها بشأن الجزائر والاعتماد عليها في حربها العالمية على الإرهاب.

فبالنسبة للجزائر كانت هذه الأحداث فرصة لا تتكرر لتؤكد على مبادراتها في مجال مكافحة الإرهاب وسعت للعمل بها مع استغلال التقارب الكبير مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان العامل الأمني حاسماً لتمتين العلاقات بين البلدين.

كما شهدت العلاقة بين الجزائر والحلف نشاطاً عسكرياً وسياسياً مكثفاً عبرت عنه الزيارات السياسية والعسكرية ذات المستوى العالي، وكان الاهتمام بالحرب على الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي للحلف فرصة هامة للجيش الوطني الجزائري لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب، وعرض تجربته الطويلة في هذا المجال، من منطلق كون الجزائر السباقة في المناداة بضرورة تحقيق تعاون دولي لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان. إذ ينظر الأمريكيون والأوروبيون إلى الجزائر في إطار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي على أنها "الدولة المفتاح" للاستقرار في المنطقة، الحوار الذي توافقت مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، من منطلق كونه مشروعاً مكرساً لمبدأي "الحوار" و"التشاور" من أجل تقارب الشعوب المتوسطية.

الفصل الثالث:

- الفصل الثالث: الشق التطبيقي-العملياتي للتعاون الجزائري-الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب
- المبحث الأول: التصور الجزائري لمكافحة الإرهاب ضمن الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي
- المبحث الثاني: المشاركة الجزائرية العملية في الحوار المتوسطي
- المبحث الثالث: تقييم الحوار الجزائري-الأطلسي

كان لوصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 وقع خاص على السياسة الخارجية الجزائرية وتعاملاتها الخارجية سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي، الثنائي أو متعدد الأطراف. إذ بعد سنة من توليه الحكم دخلت الجزائر في حوار للتعاون والشراكة مع حلف شمال الأطلسي، ضمن الخيار الإستراتيجي الذي اتخذته الجزائر بالتوجه نحو دعم علاقاتها مع الغرب؛ الشيء الذي تعزز أكثر مع تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين قادة الحلف ورئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة وقادة الجيش الوطني، من أجل تباحث المسائل المشتركة سيما منها الشواغل الأمنية في المتوسط بعد وقع أحداث 11 سبتمبر 2001 على الساحة الدولية، وسعيها لتأكيد مقاربتها الأمنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب؛ الذي يظهر جلياً من خلال مشاركتها في مختلف المبادرات الأمنية الأطلسية في إطار الحوار المتوسطي وفي مختلف المجالات العلمية والمدنية.

إن التركيز على البعد العملي للحوار المتوسطي يَمَكِّننا من معرفة مدى مساهمة الجزائر في الحوار وتأثير ذلك على مقاربتها الأمنية، ومن جهة أخرى معرفة القيمة المضافة للمشاركة الجزائرية في الحوار بالنسبة للحلف الأطلسي، وتقييم جهود الطرفين في سعيهما لبلوغ الأهداف المرسومة للحوار المتوسطي منذ طرحه سنة 1999.

المبحث الأول: التصور الجزائري لمكافحة الإرهاب ضمن الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي

عرفت الجزائر منذ سنة 1999 مقارنة موحدة للتعامل مع التهديد الإرهابي وإيقاف العنف الداخلي الذي دام عشرية كاملة. والأساس الذي تقوم عليه هذه المقاربة هو "المصالحة الوطنية" التي ساهمت نتائجها إلى حدٍ بعيدٍ في تحسين صورة الجزائر على الساحة الدولية، وإعادة النظر في وصف الوضع الأمني الداخلي كونه بعيد عن الحرب الأهلية، والتأكيد على مصطلح الإرهاب من حيث كونه ظاهرةً عابرةً للأوطان يمكن أن تظال أي دولة في العالم. وقد استمرت الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة بمعزل عن أي دعمٍ دوليٍّ إلى غاية أحداث 11 سبتمبر التي غيرت نظرة الغرب بل وأكثر من ذلك حدوث تغيير راديكالي في السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجيتها على المستوى العالمي وإعلانها بذلك "الحرب العالمية على الإرهاب"، التي أظهرت وبشكل واضح مكانة ودور الجزائر فيها بحكم تجربتها وخبرتها الطويلة في المجال.

المطلب الأول: مبادئ المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط

بداية لا بد من الإشارة إلى مفهوم الإرهاب، الذي أصبح من التهديدات الأساسية للأمن سيما الإرهاب الدولي الذي ظهر إلى العلن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين انتقلت نشاطاته وعملياته من نطاقها الضيق في حدود الدولة الواحدة إلى نطاق أكثر اتساعاً مشكلاً ما يعرف بالإرهاب العابر للأوطان، فازداد بذلك الاهتمام الدولي به وبسبل مكافحته والقضاء عليه.

تقابل كلمة الإرهاب في اللغة العربية كلمة (Terrorisme) بالفرنسية وهي كلمات مشتقة من اللاتينية (Terrere) التي تعني أرب، ارب أو أفرع. مصطلح لم يدخل قيد الاستعمال إلا بعد الثورة الفرنسية (1793- 1798). حيث أدخلته الأكاديمية الفرنسية في ملحقها الصادر سنة 1829، ليقصد به "نظام أو نسق الإرهاب الذي ساد في فرنسا خلال الثورة".²

بالرغم من أهمية هذه الظاهرة إلا أنها لم تحظى بإجماع دولي في تعريفها؛ فإلى يومنا هذا لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف جامع مانع له ولا حتى إلى اتفاقية دولية بهذا الشأن والسبب في ذلك يعود إلى ارتباط هذا المفهوم بالمصلحة الخاصة بالجهة القائمة بالتعريف (الدول)، فما يراه طرف ما أنه يمثل إرهاباً قد

¹ تم طرح مشروع المصالحة الوطنية في الحملة الانتخابية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة 2004، وقبلها إصدار قانون الوثام المدني في 16 سبتمبر 1999، الذي تم تركيته بعد الاستفتاء الشعبي الإيجابي الذي قدر بأزيد من 98% كإطار شرعي لمعالجة العنف.

² محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، ط1، عمان: [د د ن]، 2005، ص 47.

يراه الآخر عملاً مشروعاً. وعلى العموم، يمكن القول أن الإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص أو إحداث ضرر به أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك فيه.¹

والشيء الجدير بالذكر هو أنه بعدما كان الإرهاب في أنماطه التقليدية يتضمن كلا من الإرهاب الأيديولوجي، الانفصالي والديني، أصبح الحديث في الآونة الأخيرة عن أشكال جديدة وأوجه معاصرة للإرهاب المتمثلة أساساً في إرهاب أسلحة الدمار الشامل (الإرهاب البيولوجي، الإرهاب الكيماوي)، إرهاب نظم المعلومات (الإرهاب الإلكتروني).

أولت الدبلوماسية الجزائرية، القائمة في أجندتها السياسية على مجموعة من المبادئ التي تؤكد الجزائر دوماً على عدم إمكانية الخروج عنها، اهتماماً بالغاً بالقضايا الأمنية سيما بعد تعدد مصادر التهديدات وأبعادها؛ بناءً على ذلك عملت على الخروج من العزلة الدبلوماسية المفروضة عليها بالإضافة إلى تقوية وحداتها العسكرية وتحديثها. وقد تمثل هدفها في: حماية الحدود الوطنية، تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الأمن الداخلي، الحفاظ على مكاتنها الإقليمية والدولية ومكافحة الإرهاب، إذ سعت من خلال تجربة سياستها الخارجية إلى تحقيق الأمن في شمال إفريقيا ومنطقة المتوسط وطرح برامج وخطط تنموية، أمنية وآليات دبلوماسية لاستيعاب المخاطر الأمنية خاصة ظاهرة الإرهاب موظفة بذلك تجربتها الطويلة في هذا المجال، من خلال طرح خططها وتصوراتها بشأن هذه الظاهرة التي تركت أثراً كبيراً في تكوين المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب.

رغم أن الأمن الجزائري يتحدد بأربعة جبهات أساسية: الجبهة المغربية، الإفريقية، العربية والمتوسطية؛ إلا أن الملاحظ أن الأخيرة وفي فترات سابقة أهملت مقابل الاهتمام الكبير بالجبهة المغربية. ويرجع ذلك إلى المطالب الترابية المغربية وقوة التهديدات التي تمثلها على الأمن الوطني من جهة، ومن جهة أخرى رفض الجزائر الانخراط في الإستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي، وقناعتها الكاملة بضرورة النظر إلى الأمن في المتوسط ضمن إطار شامل يجمع كل الدول المتوسطية تحت إستراتيجية أمنية شاملة. وعلى هذا الأساس اقترحت في أبريل 1972، عقد مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط خارج حلف وارسو والأطلسي، على أساس شعار الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين "المتوسط للمتوسطين"؛ ناهيك عن

¹ علي فايز الجحني، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2001، ص 21.

تحركها الجماعي في إطار حركة عدم الانحياز في قمته التاريخية التي انعقدت في الجزائر سنة 1973، التي نادى بتحويل المتوسط إلى منطقة سلام، أمن وتعاون.¹

أدركت الجزائر أهمية الفضاء المتوسطي في سياستها الخارجية عامة والأمنية خاصة بداية التسعينات، نظراً لزيادة حدة الأزمة الداخلية، التوجسات الغربية من الانزلاق الإقليمي لهذه الأزمة وإخلالها باستقرار المغرب العربي وبالتالي تعريض أوروبا لموجات الهجرة غير الشرعية، في الوقت الذي أبدت فيه الدول الأوروبية اهتماماً متزايداً بالخطر الآتي من الجنوب.

لقد اختلفت سياسات الدول المغاربية في حماية أمنها، منها من ربطت أمنها أو جزءاً منه بالاعتماد وتكوين شبكة من العلاقات مع دول أجنبية أو مع منظمات دولية، ومنها من اعتمدت على إمكانياتها الذاتية لبناء قدراتها الدفاعية-شأن الجزائر- وفق مبادئ لا مكان فيها لأي تحالف أو تدخل أجنبي، إذ جعلت من التنسيق والتعاون القائم على الاحترام المتبادل وتطبيق قاعدة التوازن في تحقيق المصالح من سماتها الرئيسية.²

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط على أساس المفهوم الشامل للأمن الذي لا يمكن تجزئته من منطلق عدم إمكانية فك الترابط بين الأمن أوروبا وأمن المتوسط. والجزائر تؤكد دائماً على أن السلام والأمن في المتوسط يشكل شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى حلول دائمة عادلة للصراعات يستند أساساً إلى إجراءات بناء الثقة من أجل تقوية السلام، الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى ضرورة احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، العمل على التسوية السلمية للخلافات واتخاذ الإجراءات الفعلية والملموسة لنزع السلاح، وهذا من خلال تفعيل مشاركة وانضمام الدول إلى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تساهم الشفافية في المجال العسكري بدورها في إيجاد مناخ للثقة في المتوسط، التي يتعين أن تهدف إلى "الوقاية من تراكمات كل أنواع الأسلحة المخلة بالاستقرار، على أن تكون هذه الشفافية متفقا عليها، شاملة، وغير تمييزية".³

¹ حكيمة علائي، مرجع سابق، ص ص 54-55.

² عاشور بوطيلة، " دول المغرب العربي والحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي: الجدوى والتطلعات"، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات الدفاع والاستراتيجية، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستراتيجية، عدد خاص 2014، ص 56.

³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 206-207.

عندما نتحدث الجزائر أو أي دولة عربية أخرى عن إجراءات بناء الثقة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، أو عن مسألة نزع ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ هي إشارة واضحة إلى إسرائيل ودورها في الشرق الأوسط وفي المتوسط. فهي تؤكد على أن مقاربتها الشاملة للأمن في المتوسط لا تتجاهل القضية الفلسطينية، وأن نجاح جهود الأمن في المنطقة مرتبطة بتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط.¹ وقد عرضت عرضت الجزائر مواقفها حيال إجراءات بناء الثقة من خلال الحوارات الأمنية في المتوسط، التي تظطلع بدورٍ نشطٍ في الشراكة بين الأمن والتعاون في أوروبا والبلدان المتوسطية من خلال مشاركتها في الاجتماعات المختلفة، التي تعبر فيها عن الهواجس الأمنية العربية بصفة عامة. إذ صرح السفير الجزائري مختار رقيق في ندوة سلوفينيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول "الأمن في المتوسط"؛ أنه لا يمكن الحديث عن إجراءات بناء الثقة إلا في حالة تحقق توازن في القدرات العسكرية وحل الخلافات الحدودية، وهذا عكس ما هو موجود في الشرق الأوسط الذي يشهد خللاً كبيراً وتحيزاً واضحاً لدولة واحدة على حساب جميع الدول العربية.²

المعضلة الأساسية التي تواجهها الدول العربية فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة في المتوسط، هو الانحياز الغربي الأعمى لإسرائيل، خاصة في مجال تزويدها بالأسلحة التقليدية منها والحديثة علماً أنه وإلى جانب العداء الذي تكنه للدول العربية فهي الوحيدة في المنطقة التي تمتلك السلاح النووي مهددة بذلك أمن واستقرار الدول العربية وعدم خضوع منشآتها لمراقبة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ يظهر جلياً سعي الغرب لقبول الدول العربية تطبيع العلاقات مع إسرائيل من خلال إشراكها في المبادرات الأمنية المختلفة في المتوسط مقابل تغييب بعض الدول العربية عنها كسوريا، لبنان وليبيا. والشيء الجدير بالذكر وأبلاً أخذ في الحسبان هو ضرورة إدراك الدول العربية أن ثقافة الأمن في بلدان الحوار المتوسطي تختلف عن نظيرتها الأوروبية التي تم ترسيخها في منظمة الأمن والتعاون وساهمت في تقوية الأمن وتعزيز الاستقرار في القارة؛ فالأجدر هو العمل على خلق إجراءات تتناسب مع بيئة دول الضفة الجنوبية للمتوسط لا أخذها جاهزة من التجربة الغربية.

¹ حكيمة علائي، مرجع سابق، ص 59.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 208.

المطلب الثاني: الجزائر والرهان الأمني في المتوسط: مثال الإرهاب

يبقى الرهان الأمني من أهم الانشغالات الجزائرية على المستوى الإقليمي، بحكم التهديدات العديدة والمختلفة التي تشهدها حدودها بدءاً من نزاع الصحراء الغربية والمطالب الترابية المغربية، أزمة الأزواد في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، وصولاً إلى الحراك العربي الذي شهدته غالبية الدول العربية، منها تفكك الدولة في ليبيا وتداعيات ذلك على نشاط الجماعات الإرهابية التي وجدت فيها بيئة ملائمة لتمويل نشاطاتها والحصول على الدعم المالي والمادي، ناهيك عن ضغوط الدول الأوروبية بشأن اتخاذ التدابير المناسبة لوقف موجات الهجرة غير الشرعية.

سعت الجزائر في مختلف المناسبات الإقليمية والدولية إلى طرح خبرتها والتسويق لمقاربتها الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، القائمة أساساً على الجمع بين الردع والمواجهة الميدانية وتفعيل مسارات التنمية للقضاء على البذور المغذية للجماعات الإرهابية، وتأكيداً على الطبيعة العالمية لهذه الظاهرة وضرورة تنسيق الجهود الدولية للتصدي لها والقضاء عليها من منطلق قابليتها للانتشار السريع وتهديدها للأمن والاستقرار العالميين. إن التأثيرات الأمنية للأزمة الجزائرية لم تأخذ حيزاً كافياً من الاهتمام الغربي، إلا مع تفجيرات باريس 1995، التي أكدت أن الجزائر تشهد إرهاباً دولياً لا حرباً أهلية، الذي يمكن أن يطال أية دولة مهما بلغت قوتها ومكاتها الدولية، وهي النظرة التي أكدت أحداث 11 سبتمبر التي شهدتها أقوى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية).

لقد شاعت مسألة مواجهة الإرهاب وفقاً للمقاربة الانفرادية في كثير من الدول التي عانت من هذه الظاهرة، من أبرزها نجد: الجزائر، كينيا، نيجيريا، مصر، إثيوبيا وجنوب إفريقيا؛ التي اضطلعت بعدة أدوار مست سياستها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي في إطار المواجهة الفعلية لهذه الظاهرة، التي لعبت فيها الأداة العسكرية دوراً تكاملياً إن لم نقل أساسياً. وقد كان الاهتمام الجزائري بتعزيز التعاون في مجال مواجهة هذه الظاهرة على المستوى الجهوي وشبه الجهوي بنداً رئيسياً في قائمة اهتمامات السياسة الأمنية الجزائرية.¹

بالنسبة للجزائر فقد أدركت الطبيعة العابرة للحدود لظاهرة الإرهاب، من منطلق ما عاشته طيلة عشرية كاملة، وبالنظر إلى مصادر دعمه وتمويله العالمية، وكونه أول تهديد مشترك للأمن في المتوسط الذي

¹ إدريس عطية، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، جوان 2014، ص 95.

يفرض تضافر الجهود للتصدي له عملاً بمبدأ شمولية الأمن في المنطقة. فرغم دعواتها المتكررة فإن أي مؤتمر لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي لم ينجح فيه المؤتمرون في الوصول إلى مقاربة واحدة شاملة، والسبب في ذلك يعود إلى إغراق صناع القرار في لعبة المفاهيم دون التطرق إلى لب الموضوع؛ إذ ما تراه دولة إرهاباً قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة أخرى.¹

بعد النجاح الداخلي وأمام الرصيد الكبير أصبحت الجزائر رائدة في مجال مكافحة الإرهاب باعترافٍ صريحٍ من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث أعطت أحداث 11 سبتمبر دفعاً قوياً للمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف في المتوسط؛ أين انتقلت الجزائر من مواجهة الظاهرة إلى خطوة المسار الدولي لمكافحة الإرهاب؛ من خلال المصادقة على القرار الأممي 1373 يوم 28 سبتمبر 2001 وصولاً إلى المصادقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يوم 6 سبتمبر 2006.

ما تزال الجزائر تبذل جهوداً دبلوماسية من أجل إرساء شراكة متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب، بتركيزها على ضرورة تطوير سبل تبادل المعلومات والتجارب والاستخبارات والمساعدات التقنية في تكوين أفراد مختصين، وإدخال وسائل عملياتية وتجهيزات خاصة للتصدي للظاهرة؛ إذ ترى الدول الأعضاء في الحلف أنه وإلى جانب المجالات الأخرى للتعاون مع الجزائر ونتائجها الإيجابية على سير العلاقات، تبقى قضية الحرب على الإرهاب الدولي تحتل الحيز الكبير في العلاقة بين الطرفين، منذ أحداث 11 سبتمبر، الذي أصبح تهديداً كونياً للأمن والاستقرار العالميين. أما بالنسبة للمحاور الأساسية التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب فتتمثل في:

1. الجزائر دولة محورية في الحرب على الإرهاب، وتبقى شريكاً مفتوحاً وجاهزاً للتعاون؛
2. الإرهاب ظاهرة لا تقبل التجزئة، لذا يجب أن تتم محاربته بكل أنواعه وعلى كل الجبهات؛
3. الإرهاب تهديد عابر - قومي لا يستثني أية دولة على المستوى الإقليمي أو الدولي، ونظراً لارتباطه بالجريمة المنظمة، فإنه يعتبر فاعلاً محلاً بالاستقرار، الذي يمكن إضافته إلى التحديات الاقتصادية؛

¹ إسماعيل عميرة، "آفاق الحوار المتوسطي في ظل التحولات الدولية الراهنة"، ستراتيغيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مرجع سابق، ص 37.

4. في الجانب الأمني، تساهم الجزائر في حدود إمكانياتها المادية والمالية، في الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة، واكتساب الخبرة العملية في هذا المجال؛
 5. الجزائر دولة رائدة في الحرب التي أعلنتها الجماعة الدولية على الإرهاب، وتعمل بالمبادئ الاتفاقية الدولية التي توصلت إليها الدول في الحرب العالمية على الإرهاب وصادقت على أحد عشر اتفاقية من أصل إثني عشر؛¹
 6. الراديكالية، العنف والطبيعة المعادية للمجتمع من قبل الإرهاب، صفات تم اكتشافها من خلال التجربة الجزائرية.²
 7. الإرهاب الإسلاموي هو آلة حرب ضدّ الدولة الجمهورية والحضارة؛
 8. لا يوجد مجال للمقارنة بين الحرب على الإرهاب والحرب التقليدية؛
 9. ليس الإسلام الراديكاليّ إدعاءً هويّياً بل هو انحرافٌ ومرضٌ هويتي.
- هذه المقاربة هي المقاربة التي أكد عليها الرئيس بوتفليقة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة حفل العشاء الذي أقامه الملك الإسباني خوان كارلوس الأول (Juan Carlos 1^{er}) على شرفه في مدريد يوم 07 أكتوبر 2002، قائلاً، أنه بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن أدرك العالم أن هذه الظاهرة تهدد الإنسانية كافة، لا تعترف بالحدود، ولا بالقيود السياسية أو الدينية؛ تستهدف الدول الغنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة، القيم الإنسانية والمبادئ التي تمثل أساس حضارتنا.³
- إن الإطار القانوني للحرب على الإرهاب لم يكن محدوداً بشكلٍ قمعيٍّ؛ إنما تتخلله بعض الحالات الاستثنائية، كالتي طبقتها الجزائر؛ حالات الرحمة، العفو الشامل أو الجزئي، التي تم العمل بها تحت ضغوط الرأي العام من أجل التقليل من الظاهرة إلى أقصى حد ممكن،⁴ ومن جهة أخرى تأكيدها الدائم على رفض أيّ تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية مقابل تعالي الأصوات الدولية التي ترى ضرورة العمل بمبدأ "حق التدخل" من أجل إيقاف الأفعال المنتهجة من قبل السلطات العمومية الجزائرية في حربها ضد الإرهاب.⁵

¹ Mohamed Haneche, «Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security», op.cit. p23.

² Walid Laggoune, op.cit. p 172.

³ Liess Boukra, «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays méditerranéens (Les discours récents sur le terrorisme: Algérie, pays occidentaux. Une réflexion en dix points)», in: **Managing Change: Evolution in the Global Arena and Mediterranean Security**, op. cit, p 129.

⁴ Walid Laggoune, op.cit. p 175.

⁵ Ibid, p 173.

وما تجدر الإشارة إليه أنه وبالموازاة مع نفسي ظاهرة الإرهاب في الجزائر شرعت هذه الأخيرة في القيام بالإصلاحات على كافة المستويات، التي استحکم أكثر بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، مما أدى إلى تضارب في التحليلات حول السبب الحقيقي للظاهرة الإرهابية في الجزائر، لكنّ الاعترافات على نيويورك وواشنطن في 2001 غيرت نظرة أوروبا، الولايات المتحدة والحلف الأطلسي إلى الجزائر؛ وتقبل العالم الطبيعة العابرة للحدود لظاهرة الإرهاب والخروج نوعاً ما من دوامة المفاهيم، والإشارة إلى عدم وجود فرق بين إرهاب محلي وإرهاب دولي، الذي يبقى ودون أي شك حرباً ضد الحضارة، خاصة مع ظهور شبكات إرهابية متعددة في أوروبا منها: شبكة رسام بكندا؛ شبكة ملياني بألمانيا، فرنسا وإيطاليا؛ شبكة بغال بفرنسا، بلجيكا وهولندا.... كما تم تبرير ممارسات السلطات الجزائرية خلال فترة أزمته الداخلية، بعدما تحقق إجماع لدى الأوروبيين حول أنّ مكافحة الإرهاب حقيقة صعبة، وبأنّ معادلة "الحريات الديمقراطية/أمن" ليست سهلة الحل. هذا، واستفادت الجزائر من المحاولات التي جرت لإيجاد تعريف للإرهاب يحظى بالإجماع يأخذ في الاعتبار المنظومة الأيديولوجية للفعل الإرهابي وفاعله في الوقت نفسه واضعاً بذلك حداً للأطروحة المضللة التي تصف الظاهرة على أنها "حرب ضدّ المدنيين" كما حدث في الجزائر التي تم تصنيف وضعها الداخلي في خانة "الحرب المدنية/الأهلية".¹

من هنا يمكن القول أن الجزائر استطاعت أن تكيف الأوضاع الدولية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بما يتماشى مع مقاربتها الأمنية المتوسطة خاصة والعالمية عامة، بشكل يخدم شرعية نظامها السياسي ومكانتها الدولية والقارية بعد غياب دام لعشرية كاملة.

المطلب الثالث: تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية

لقد عجلت الصفة العالمية والعابرة للحدود للنشاطات الإرهابية من ظهور توافق عالمي بشأن خطورتها ووقعها على الأمن والاستقرار العالميين؛ والشروع في رسم إستراتيجية جنائية جمعت بين قواعد القانون الجنائي الوطني والاتفاقات الثنائية، الإقليمية والدولية. رافعت الجزائر كثيراً فيما يخص تجريم دفع الفدية للإرهابيين، حيث وصلت المفاوضات إلى مستوى الأمم المتحدة وزكها العديد من الدول؛ وإصدار مجلس الأمن في دورته 6247 للقرار الأممي 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن المختطفين. بناءً على ذلك؛ عبرت عن أسفها حيال قبول بعض الدول التفاوض مع الجماعات الإرهابية والاستجابة لمطالبها مقابل الإفراج عن رعاياها، ما يمثل تشجيعاً لها

¹ Liess Boukra, op.cit. p 130.

للاستمرار في نشاطاتها، مقابل دعوة الجزائر إلى ضرورة التنسيق والتعاون لمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة ودفع الفدية.

ساهمت الجزائر في اعتماد العديد من الصكوك والإستراتيجيات والمقترحات، بالنسبة لتجريم دفع الفدية وإعطاء سلطة للحكومات من أجل مكافحة تمويل الإرهاب، وإن كانت الانجازات المحققة حتى الآن ما تزال متواضعة، ما يستوجب إعادة النظر في التحديات وتكييف الإستراتيجيات وفق الظروف الجديدة.¹

بفعل نشاط الدبلوماسية الجزائرية تم تسجيل مسألة تجريم دفع الفدية مرةً أخرى في أشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 2010، وذلك بسبب تقادم اختطاف الرعايا الأجانب بمنطقة الساحل الأفريقي، حيث تأكد أن ألمانيا والنمسا قد دفعتا خمس ملايين دولار كفدية لغرض تحرير 30 سائحا سنة 2003، على غرار الحكومات الأوروبية التي تدفع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للجماعات الخاطفة والناشطة في المنطقة الممتدة من التشاد إلى موريتانيا، كما دفعت إسبانيا ثمانية ملايين أورو سنة 2010 لتحرير رهائنها الثلاث المختطفين منذ سنة 2009، في حين دفعت فرنسا مبالغ مالية غير معروفة إلى جانب سابقة إطلاق سراح أربعة إرهابيين من بينهم جزائريين كانوا في سجون باماكو في فيفري 2010، مقابل إطلاق سراح رهينتها المحتجزة لدى جماعة بلمختار.²

عملاً بالمقاربة الجزائرية، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن الدولي لتبني لائحة دولية تقتضي تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، مع ضرورة التزام المجموعة الدولية بها، حيث تتوافق مع الطرح الجزائري بخصوص أن الفدية هي مصدر من مصادر تمويل الإرهاب وزيادة نشاطاته إلى جانب الجريمة المنظمة ولا بد من إيقاف العمل بها من أجل تجفيف منابع الإرهاب. من هنا يمكن القول أن المقترح الجزائري بخصوص تجريم دفع الفدية، سيظل سابقة في تاريخ مكافحة الإرهاب، خاصة مع تبنيه من قبل مجلس الأمن الدولي.³

¹ الطاهر دلول، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 24.

² B.H. « paiement de rançon : Une violation des engagements internationaux », Politics-el moudjahid, N°01, septembre 2011, pp12-14.

³ الطاهر دلول، مرجع سابق، ص 26.

المبحث الثاني: المشاركة الجزائرية العملية في الحوار المتوسطي

تحدد تدابير التعاون والشراكة بين الحلف الأطلسي ودول الحوار من خلال برنامج عمل سنوي يتمحور أساساً حول المسائل المرتبطة بالأمن منها:

1. ندوات وأنشطة تطبيقية في ميادين الدبلوماسية العامة (أنشطة إعلامية وصحفية، علمية وبنيّة)، بالإضافة إلى أنشطة مرتبطة بالوقاية المدنية وإدارة الأزمات، حماية الحدود، التدريب على الأسلحة الخفيفة، تبادل المعلومات حول مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشمل؛
2. التأطير العسكري من خلال التدريب والتكوين في مدارس الحلف العسكرية، والقيام بالزيارات إلى القواعد العسكرية التابعة له؛ مع التركيز أكثر على قيام أفراد من الحلف بتدريبات عسكرية لفائدة العسكريين في دول الحوار؛
3. المشاركة في العمليات العسكرية الخارجية للأطلسي.¹

بالإضافة إلى قيام الحلف بتشييد موانئ بحرية تكون جاهزة لاستقبال قطعه البحرية والبوارح الحربية، إنشاء قوة للتدخل السريع على غرار النموذج الأوروبي، رصد الموازنات المالية العسكرية المخصصة للعتاد، عقد الاتفاقات الأمنية والاستخباراتية في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، والقيام بمناورات عسكرية مع دول الحوار بصفة مستمرة لتدريبها وتأهيلها تحسباً لأي طارئ.²

المطلب الأول: المناورات العسكرية الجزائرية-الأطلسية في المتوسط

بدأت الجزائر العمل مع الحلف الأطلسي بداية من سنة 2000 في إطار الحوار المتوسطي، من خلال المشاركة في برامج مختلفة؛ مثلاً تبني برنامج (Service de la Paix et de la Sécurité SPS) سنة 2012 وفي التعليمات العامة لسنة 2013، هو برنامج يسمح بتعزيز أمن دول الأعضاء ودول الحوار، والتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك؛ بالإضافة إلى تمويل المشاريع الدولية استجابة للتحديات الأمنية الصاعدة وتطوير الإمكانيات لاكتشاف واستباق الكوارث والأزمات؛ وتحضير البرنامج الفردي للشراكة والتعاون (Le Programme Individuel de Partenariat et de Coopération).³

¹ إسماعيل عميرة، مرجع سابق، ص 39-40.

² عبد العزيز زهر، "هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، استراتيجية: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مرجع سابق، ص 113-114.

³ The NATO Science for Peace and Security Programme, Zoom sur un pays 2014, on www.nato.int/science.

يعتبر التوافق العملياتي (L'Interopérabilité)¹ إحدى أهم المجالات التي تسعى الدول المغاربية أن تكون لها حصة الأسد من حوارها مع الحلف الأطلسي، وما تجدر الإشارة إليه، أن اختبار التوافق العملياتي القوات المسلحة لدول الحوار تكون من خلال تقييم مشاركتها وحضورها التمارين والمناورات التي يتم إجراؤها وفق البرنامج السنوي للحوار. وتسعى الجزائر من خلال مشاركتها في هذه التمارين والمناورات إلى تمكين العنصر البشري فيها من الاحتكاك بنظيره من الحلف، الأمر الذي يمكنهم من نقل المعارف والخبرات المكتسبة بالإضافة إلى طرق التنظيم والعمل الميداني؛ ناهيك عن عصرة القدرات الدفاعية التي لا يمكن بلوغها إلا من خلال اعتماد الاحترافية كوسيلة عقلانية وذلك بالاستفادة من الخبرة والتجربة المتراكمة لدى الدول الأعضاء في هذا المجال.²

أرست سفن عسكرية تابعة لغرفة البحرية الدائمة للحلف الأطلسي بميناء الجزائر العاصمة يوم 03 مارس 2008، تشكل من وحدة إسبانية للدعم والقيادة وخمس وحدات مضادة للألغام "ألمانية وإسبانية ويونانية وإيطالية وتركية". حيث أجرت مناورات مشتركة وتدريبات مع مجموعة من ضباط القوات البحرية الجزائرية حول عملية نزع الألغام، رغم عدم امتلاك الجزائر سفناً حربية من هذا الصنف؛ كما عقد لقاءات لبحث مسألة تأمين الممرات البحرية في عمق البحر الأبيض المتوسط.³ يعتبر هذا التحرك الثالث من نوعه منذ 2003، يهدف إلى تطبيق برنامج التعاون العسكري الذي يندرج في إطار الحوار المتوسطي؛ وهي مناورات شبيهة بمناورات باسيكس (Passex) لسنة 2006 في المياه الإقليمية الجزائرية، بمشاركة وحدتين من البحرية الجزائرية، من أجل "الإسهام في تحسين الإدماج".⁴ كما رست خمس سفن لمكافحة الألغام تابعة للحلف بميناء الجزائر في فيفري 2010، في سابع زيارة لمجموعة 2 SNMCMG،⁵ التي تتركز مهمتها كقوة دائمة في تأمين الممرات البحرية من خلال البحث عن الألغام البحرية والقضاء عليها. وقد وصف مراقبون

¹ يقصد بها قدرة مجموعة من الوحدات أو الهيئات، التي يسمح تنظيمها وطبيعة العلاقات فيما بينها بمساعدة بعضها البعض بطريقة تجعلها قادرة على العمل بتناسق.

² عاشور بوطيلة، مرجع سابق، ص 59.

³ وكالة الأنباء السعودية، اختتام مهمة مجموعة السفن الأطلسية بالجزائر، متوفر على الانترنت:

<http://www.spa.gov.sa> (9.5.2015).

⁴ Adlène Meddi, OTAN-Forces Navales Algériennes Manœuvres Conjointes Aujourd'hui, sur le site : <http://www.djazairss.com> (6.5.2015). 2006.2.27 نشر في جريدة الوطن

⁵ حتى سبتمبر 2001 كانت هذه القوة تعرف MCMFORSOUTH، لكن بعد توسيع نطاق تدخل حلف شمال الأطلسي إلى المناطق البحرية الأخرى أصبحت تعرف بـ SNMCMG2.

التعاون العسكري بين الجزائر وحلف الأطلسي بـ "الجددي والفعال"، بعدما شرع الحلف في تكثيف تعاونه مع الجيش الوطني الشعبي.¹

إن مشاركة الجزائر في المناورات العسكرية في الإطار الثنائي أو متعدد الأطراف مع وحدات الحلف الأطلسي، تترجم إرادة التعاون والانفتاح للجيش الوطني الشعبي؛ وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني: "... ومن عزمنا على المشاركة الفعالة في أي عمل جماعي ومسؤول يرام منه مواجهة الأخطار التي تهدد دول المنطقة كلها...".² وهنا شاركت وحدات الجيش الوطني ولأول مرة في تاريخه مع أربعة عشر دولة في المناورات الأطلسية قبالة السواحل الكرواتية سنة 2003،³ كما انخرطت الجزائر في 33 نشاطا سنة 2013 إلى جانب مشاركتها في كلية التدريب للحلف الأطلسي.⁴

المطلب الثاني: عملية المسعى النشط (Operation Active Endeavour)

فرضت أهمية البحر المتوسط على أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وأحداث 11 سبتمبر إطلاق "عملية المسعى النشط" في 26 أكتوبر 2001، تشارك فيها الدول بغرض متابعة النشاطات الإرهابية في البحر الأبيض المتوسط؛ من خلال القيام بعمليات ودوريات بحرية دائمة ومرافقة السفن عبر مضيق جبل طارق تشارك فيها دول الحلف، دول الحوار، وأيضا أعضاء مختلف تنظيمات الشراكة مع الحلف.⁵ وهي واحدة من أصل ثمانية مبادرات أطلقت رداً على الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة عام 2001.⁶ التي تم توسيعها بدءاً من سنة 2003 لتشمل كل المتوسط، بعد انتشارها في المتوسط الشرقي، كإجراء رادع، مراقب ومساند للتدخل الأمريكي في أفغانستان. وباعتبارها آلية مهمة لردع الإرهاب قام المشرفون

¹ فيصل حملاوي، رئيس اللجنة العسكرية بالحلف الأطلسي يزور الجزائر: التاتويسي لتعزيز التنسيق الأمني بين الجزائر والرباط، على الرابط:

[http://www.djazairiess.com/elbilad/17145\(29.04.2015\)](http://www.djazairiess.com/elbilad/17145(29.04.2015)).

² افتتاحية الجيش، الفضاء المتوسطي أي مستقبل؟، مجلة الجيش، العدد 533، ديسمبر 2007.

³ الحلف الأطلسي يدعو الجزائر للمشاركة في دوريات بحرية لمحاربة الإرهاب، على الرابط:

[http://www.djazairiess.com/echorouk\(29.04.2015\)](http://www.djazairiess.com/echorouk(29.04.2015)).

⁴ Visite de diplomatie publique d'une délégation algérienne au siège de l'OTAN, à Bruxelles le 3 mars 2015, op cit.

⁵ راجع لونيبي، مستقبل الحوار المتوسطي في منظمة الأطلسي في ظل التحديات الأمنية الجديدة، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف

شمال الأطلسي، مرجع سابق، ص 19.

⁶ Operation Active Endeavour, sur internet : www.nato.int (08.05.2015).

عليها بدعمها بـ "وحدة استخباراتية لتهديد الإرهاب" Terroriste Thread Intelligence Unit (TTIU).

ولقد تمكنت القوات المشاركة في هذه العملية من رصد أكثر من 59000 سفينة ما بين سنتي 2001 و2005، الصعود على متن أكثر من 80 سفينة مشكوك فيها، وحراسة ما يقرب من 500 سفينة تعبر مضيق جبل طارق نحو المتوسط، وهي المهمات التي شارك في بعضها ضباط من البحرية الجزائرية في إطار ما يعرف بـ "المراقبة والاستطلاع، اعتراض وإعاقة النشاطات الإجرامية في المتوسط"، كشحنات المخدرات، الاتجار بالبشر، تهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية.¹

كما عمدت الجزائر إلى تكثيف تعاونها مع أعضاء الحلف ودول الحوار على مستوى تبادل المعلومات مع الجهات المكلفة بتطبيق القانون المدني، كخفر السواحل، وحرس الحدود والجمارك، من خلال مركز الحلف لتحليل المعلومات في "نابولي" بإيطاليا، والتعاون مع شركات الشحن التجارية من خلال مركز الحلف لعمليات الشحن في نورث وود (North Wood) بالمملكة المتحدة، بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية في لندن.²

¹ إسماعيل عميرة، مرجع سابق، ص 37.

² نفس المرجع، ص 41.

المبحث الثالث: تقييم الحوار الجزائري-الأطلسي

لا يختلف اثنان على أن الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي قد أعطى دفعا قويا للتعاون في المتوسط، وتعدد مجالاته وأبعاده بما يخدم مصالح كل طرف على حدى، ووصوله إلى مستوى الشراكة لتدعيم وتعميق ميكانزمات التنسيق والتعاون؛ وكان منبرا لدول جنوب المتوسط منها الجزائر لطرح شواغلها الأمنية ومبادراتها المختلفة، التي تراها مناسبة للتصدي للتهديدات الجديدة سيما منها الإرهاب العابر للأوطان. لكن هذا لا يعني أن الحوار لا تواجهه مجموعة من التحديات؛ منها ما هو مرتبط بدول الحوار، ومنها ما له علاقة بالتهديدات الأمنية في المتوسط الشيء الذي يحكم إلى حد كبير في مستقبله واستمراره.

المطلب الأول: الجزائر والحوار المتوسطي: المكاسب والرهانات

لقد استطاع النظام السياسي الجزائري استغلال تطورات ما بعد أحداث 11 سبتمبر بما يخدم شرعيته، بل وأكثر من ذلك عودة المشاركة الجزائرية الفعالة في المحافل الدولية والإقليمية، والاعتماد عليها في الحملة الدولية على الإرهاب من منطلق خبرتها في المجال، إلى درجة وصفها بالدولة المحورية والتأكيد على أهمية مقارباتها الأمنية سيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الوضع لا يخلو من الخطورة، كون سياسة محاربة الإرهاب، مثلما حددها الأمريكيون وبعض حلفائهم الغربيين، تجعل من الممكن التدخل تقريبا في أي مكان في العالم بموجب هذه الذريعة، كما تهدد بإفقاد الجزائر ما تسعى إلى الحفاظ عليه من استقلالية في سياستها الأمنية، خاصة بعد إعلانها الدعم غير المشروط للحملة الدولية على الإرهاب الذي تفضلت إليه الجزائر حقيقة، خاصة فيما تعلق الأمر بتبني الطرح الغربي وبأكثر دقة الطرح الأمريكي.

ولصعوبة التعامل مع الولايات المتحدة ووضع شروط يمكن في أغلب الحالات رفضها واستبعاد الجزائر وغيرها من الاحتمالات التي حقيقة الجزائر في غنى عنها في هذه الفترة، عمدت إلى وضع شرط واحد ألا وهو: أن لا تكون الحملة الدولية ضد الإرهاب موجهة ضد أي بلد، أي دين، أي شعب، أي ثقافة أو أي حضارة مقابل قبول انخراطها في هذه الحملة.¹

هناك مجموعة من العوامل دفعت بالجزائر للانضمام إلى الحوار المتوسطي؛ رغبتها في كسب الدعم السياسي لمرحلة الانتقال الديمقراطي والاقتصادي التي شهدتها من بداية الثمانينات، وكذلك تفعيل الاندماج المغربي، نظرا لمشاركة كل الدول المغاربية في الحوار باستثناء ليبيا، بالإضافة إلى رغبتها في جعل هذا الحوار

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, art.cit, p.191.

منبراً تتمكن من خلاله إيصال وجهات نظرها ومواقفها بشأن القضايا الإقليمية والدولية، وأهم شيء تعميق التنسيق والتشاور في مجال محاربة التهديدات العابرة للأوطان سيما منها الإرهاب. بناءً على هذا يمكن القول أن حوار الجزائر مع الحلف جدواها حماية المصالح الوطنية ورفع مستوى أداء المؤسسات التي تعهد إليها مهمة تعميق التعاون والتنسيق مع دول الأعضاء.¹

من خلال الحوار مع الأطلسي حققت الجزائر مكاسب عدة، سواءً على مستوى العلاقات، من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين قادة وخبراء الطرفين؛ تغير نظرة الغرب للجزائر وما يمكن أن تقوم به على المستوى الإقليمي الدولي، بالإضافة إلى حدوث أهم تقارب بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، التي لولا هذا الحوار وأحداث 11 سبتمبر لما حدث. أمّا على المستوى العملي وكما سبق وأن أشرنا يظهر من خلال مشاركة الجيش الوطني والبحرية الجزائرية في مختلف نشاطات وعمليات الحلف في المتوسط لمكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن في المتوسط والعمل بمقارباتها الأمنية في هذا المجال، الذي مكّنها من تحديث قواتها وجيشها وكسب الخبرة العسكرية من الدول الأعضاء في الحلف بالنظر إلى تاريخه العريق في هذا المجال مقابل الففرة النوعية التي عرفها الحوار بانضمامها واعتبارها دولة محورية من قبل الحلف والولايات المتحدة.

مقابل هذه المكاسب وغيرها تواجه الدول المغاربية ومنها الجزائر مجموعة من التحديات، منها عضوية إسرائيل، التي تشكل عامل عدم حماسة بعض الأعضاء، مثل الجزائر؛ التي يبدو جلياً أن الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين يسعون من خلال هذه الخطوة إلى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ثم التطبع مع إسرائيل،² هي النقطة الحساسة التي لا نقاش فيها وتوقف عليها كل المشاريع والمبادرات في العالم العربي علماً أن مسار برشلونة وكل ما حققه من إنجازات سرعان ما تجمد بسبب توقف عملية السلام العربية-الإسرائيلية؛ علماً أنه في أي اجتماع أو ندوة متوسطة يتم الحديث فيها عن حضور إسرائيل مكان جلوس الجزائريين، مع الإشارة إلى أن الصيغة الثانية (7+29) التي حددها الحلف للتشاور مع دول الحوار لا يتم العمل بها أساساً بسبب هذا أين ترفض أغلب الدول العربية ليس فقط الجزائر حضورها.

الضغوط الشعبية في دول جنوب المتوسط، التي ترى في الحلف الأطلسي ذراع عسكري امبريالي أمريكي، وأن أي تعاون معه يعني عمالة وخدمة لأجندات أجنبية، ما يعطي ذريعة قوية للجماعات الإرهابية

¹ عاشور بوطيلة، مرجع سابق، ص 58.

² راجع لونيبي، مرجع سابق، ص 21.

لحشد وتجنيد أكبر قدر ممكن من المؤيدين من منطلق أن محاربة دول الحلف والأنظمة المتعاونة معهم، هي محاربة لعدو غربي يريد ضرب الإسلام واستعمار هذه الدول،¹ وهو من الأسباب الأكيدة لتأخر انضمام الجزائر إلى الحوار فور طرحه، لتخوفها أن يفهم تعاونها مع الحلف في هذه الفترة الحرجة التي يعيشها النظام السياسي بأنه تدخل في الشؤون الداخلية وكذلك طرح القضية الفلسطينية التي يفهم منها التحلي عنها مقابل التعامل مع من يدعمون الاحتلال الإسرائيلي مادياً ولوجستيكياً. وما زاد من الأمر تعقيداً وإعادة إحياء هذه الحجج والتأكيد عليها وعودة التوجس العربي من أهداف الحلف الأطلسي وغاياته في الوطن العربي هو تدخله الأخير في ليبيا عام 2011، بعد قطع أشواط كبيرة في إجراءات بناء الثقة خاصة أن الجزائر الحليف المهم للحلف تؤكد على مبدأ عدم التدخل الذي تم اختراقه من قبل الحلف.

وإن كانت علاقة الجزائر مع الحلف وكل ما حققته من إنجازات في إطار الحوار المتوسطي خاصة المشاركة في التفكير الاستراتيجي في المتوسط والمساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاستراتيجي والأمني الإقليمي، لكن يبقى تصميم العلاقات في الأساس على محور واحد (مكافحة الإرهاب) قد يجعل دور الجزائر ظرفياً ومرتبطة فقط بهذا المجال مقابل خدمة مصالح الدول الغربية غير المتناهية، وهذا ما تحدث عنه الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر؛ أنه وعلى الرغم من أهمية مكافحة الإرهاب للأمن الداخلي وفي تقدم العلاقات الجزائرية-الأطلسية، لكن استبعاد أو تغييب هذا المحور سيؤدي بالجزائر إلى العودة إلى نقطة الصفر، لهذا لا بد من التفكير الجدي في هذه العلاقة وكيفية توسيع مجالاتها وأطرها تحسباً للظروف الجديدة غير المتوقعة.

لكن الحقيقة التي لا يجب إغفالها، والسؤال الجوهرية الذي لا بد من الإجابة عنه، هل بإمكان دول جنوب المتوسط مواجهة الإرهاب والقضاء عليه دون الدعم الغربي؛ السياسي والعسكري كالسلاح، الدعم اللوجستيكي والمالي؟ علماً أن العمل العسكري والأمني لوحدهما غير كفيلاً بالقضاء على الإرهاب، إن لم يرافقا باحثات جذوره الفكرية والأيدولوجية، الذي يتطلب ثورة ثقافية وتعليمية في ضفتي المتوسط.²

¹ نفس المرجع، ص 21.

² نفس المرجع، ص 22.

المطلب الثاني: الرهانات الأطلسية في الحوار المتوسطي

حقق حلف الأطلسي بدوره إنجازات معتبرة من خلال طرح الحوار المتوسطي مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، الذي يدخل في إطار النظرة والأهداف الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة؛ من خلال بلورته لمفهوم جديد للأمن يقوم أساساً على مفهوم الشراكة وإعطاء الفرصة للدول الأعضاء للعمل خارج حدودها في إطار هدفه الجوهرية: الحفاظ على أمن واستقرار الدول الأعضاء أولاً والدول الشريكة ثانياً.

اكتسب الحلف عدة أمور من خلال شراكته الأمنية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وأنها تغير نظرة هذه الأخيرة إلى الحلف بكونه أداة عسكرية غربية-أمريكية من خلال ما حققه من إجراءات بناء الثقة منذ بداية التسعينات؛ وإن عادت هذه النظرة بعد تدخله الأخير في ليبيا الذي أعاد خلط الأوراق. الوصول إلى عقد اتفاقات أمنية وتبادل البعثات التكوينية في المجالات العلمية والعسكرية، وأهم شيء الحصول على المعلومات والخبرة الميدانية في مجال مكافحة الإرهاب من دول، كالجزائر مثلاً، استطاعت ومن دون أي دعم دولي وضع حد لهذه الظاهرة التي كادت أن تشتت الوحدة الوطنية وتسقط النظام السياسي بالإضافة إلى تقديم قائمة بأسماء إرهابيين متواجدين سواءً في فرنسا أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم التوافق الظاهري والذي يشمل عدة مجالات بين الدول الأعضاء في الحلف، التي استطاعت أن توحد إراداتها وأهدافها في ميثاق واحد يعبر بصراحة عن تماسك هذه الكتلة واستحالت زعزعتها؛ لكن الأمر ليس بهذه البساطة من منطلق اختلاف الأعضاء على أمور جوهرية ولا يمكن تصور استمرار الحلف في إستراتيجيته دون حسمه، وأول هذه الخلافات يشهد عليها الصراع العربي-الإسرائيلي، ثم حرب الخليج الثانية، التدخل الأمريكي في العراق 2003.

وأهم قضية تفرض نفسها في الحلف الأطلسي، ملف الإرهاب الذي يظهر في الخلاف الكبير بين المقاربة الأمريكية والأوروبية للقضاء على هذه الظاهرة، فبالنسبة لأمريكا فإن الإرهاب ما هو إلا أداة لإعادة انتشارها العسكري في إطار إستراتيجية كبرى للبحث عن الزعامة العالمية ولفرض سلطتها على العالم بصفتها الراعية للأمن العالمي، في حين نجد المقاربة الأوروبية أكثر جدية في التعامل مع الإرهاب وسعيها للقضاء عليها وضرب جذوره والعوامل المغذية للأعمال الإرهاب، من منطلق ربط أمنها بأمن دول جنوب المتوسط بل وحتى في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. والشيء نفسه تشهد عليه القضية الفلسطينية بين رويتها المعتدلة للصراع وحقوق الشعب الفلسطيني مقابل الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل وعدم الاعتراف بالسلطة

الفلسطينية بل وأكثر من ذلك تصنيف المقاومة الفلسطينية ضمن الأعمال الإرهابية وغيرها المسائل، مع ذلك استطاع الحلف أن يثبت وجوده وتماسك أعضائه ووحدة القرارات المتخذة خدمة لمصالح الأعضاء على اختلافها .

هذا بالنسبة للقضايا التي تعرفها الدول الأعضاء فيما بينها؛ أما فيما يتعلق بالرهانات التي يواجهها الحلف الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي في تعاملاته مع دول هذا الأخير، فأول شيء، إجراءات بناء الثقة التي تسعى لتبديد مدركات التهديد والشك والتأكيد على نهجه التعاوني من خلال تأكيد نظرتة التعاونية مع الدول العربية-الإسلامية، واستبعاد لأي ربط بين الإرهاب والإسلام، وشروعه في مبادرات تعاونية خدمة للأمن بواسطة الشركات. وقد قطع الحلف شوطاً مهماً في هذا الجانب؛ فبعدما أثارت القوات البحرية في المتوسط مخاوف الدول العربية، أصبحت الآن تقوم بزيارات ومناورات عسكرية مع قواتها في مختلف المناسبات وأصبحت آلية لبناء إجراءات بناء الثقة بين الضفتين مثل: إرساء سفينة الإنزال الإيطالية¹ سان جيسو الـ 8994 يوم 05 أكتوبر 2007، في ميناء الجزائر لتعزيز التعاون بين القوات البحرية للبلدين،² قيام قوات البحرية الأوروبية "الأورومارفور" بتمارين مع القوات الجزائرية في وهران من 26 إلى 29 نوفمبر 2007، التي تدخل في إطار تطوير التعاون في غرب حوض البحر المتوسط.³

لكن نظرة الريبة العربية تجاه الأطلسي سرعان ما عادت إلى الأذهان وتناقض النظرة الرسمية لوجود علاقات مع أمريكا أو الدول الأوروبية من حيث كونه امتداداً للتطلعات الاستعمارية القديمة للحلف من خلال دخوله في حروب تحت الضغط الأمريكي خدمة لإستراتيجيتها العالمية بدءاً من أفغانستان 2001، العراق 2003، وآخرها وأكثرها وقعاً بعد العراق، ليبيا 2011، بالتالي التأثير السلبي على مبادرات الحلف في المتوسط، وهي الحقيقة التي يدركها الحلف جيداً، وأهم شيء تأكيد بعض الأطراف، سيما الجزائر الحليف المهم للحلف، التي لا تخرج في تعاملاتها عن مبادئ سياستها الخارجية، عن رفضها لسياسة التدخلات الأجنبية وإن كانت هناك نظرة تفاؤلية من هذا التدخل الذي قد ينتهي بانضمام ليبيا إلى الحوار لتكون العضو الثامن .

¹ نفس المرجع، ص 22 .

² سفينة الإنزال الإيطالية " سان جيسو الـ 8994 " ترسو بميناء الجزائر، مجلة الجيش، العدد 533، مرجع سابق، ص 18 .

³ سفن القوات البحرية الأوروبية "الأورومارفور" بوهران، نفس المرجع، ص 19 .

أما المسألة الجوهرية الأخرى التي لا تقبل الدول العربية النقاش فيها، وهي القضية الفلسطينية، التي تمثل أعقد الصراعات التي شهدتها ويشهدها الوطن العربي إلى درجة الاعتقاد أن بناء السلام في العالم يقوم على أساس التسوية العادلة لهذا الصراع، الذي يعتبر سبب تعثر المبادرات الأمنية والمشاريع الغربية المختلفة في المنطقة نظراً لعضوية إسرائيل فيها. فالحلف الأطلسي الذي يسعى دائماً إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة أمنياً في المتوسط من خلال مبادراته التي لن تكفل بالنجاح قبل التسوية السياسية والعادلة للصراع في الشرق الأوسط، خاصة مع المشاركة الإسرائيلية الفعالة في المناورات البحرية الأطلسية وتعاونها في مجال مكافحة الإرهاب خاصة مع الاتفاقية التي توضح أشكال مساهمة إسرائيل في هذه المناورات.

كما تثير مسألة نزع السلاح في الشرق الأوسط جدلاً في قضية الأمن في الشرق الأوسط من خلال الضغوط الغربية نزع السلاح وتخفيفه في الدول المناهضة للوجود الإسرائيلي، والعمل على تحويل صناعاتها العسكرية إلى المجالات المدنية، وامتلاك إسرائيل لكل هذه الإمكانيات خاصة منها السلاح النووي التي تستغلها لضرب المقاومة الفلسطينية، المعادلة التي لم ولن تقبلها الدول العربية الراضة حتى للوجود الإسرائيلي في الوطن العربي.

المطلب الثالث: مستقبل الحوار المتوسطي في ظل توسيع عضوية الحلف الأطلسي جنوباً

تقد أظهرت الأدبيات الخاصة بالأحلاف العسكرية أن مصيرها مرهون بمصدر التهديد الذي قامت لمواجهة، لكنها الفرضية التي أثبتت خطأها مع الحلف الأطلسي، الذي اختلف عن هذا السيناريو؛ إذ تم توسيع أهدافه ونطاق عملياته وإستراتيجيته من خلال التسويق للعديد من العوامل التي تبرر بقاءه.¹

قبل الحديث عن مستقبل الحوار المتوسطي والظروف التي تؤثر فيه ارتأينا تسليط الضوء على المسألة المتعلقة بتوسيع عضوية الحلف إلى دول جنوب المتوسط، التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية توسيعه إلى دول الخليج سنوات التسعينات من القرن الماضي وقبول بالرفض الأوروبي. لكن إن كان تعديل المادة الخامسة والعاشرة ليس من الصواب سيما بعدما تم تعديل عدة أمور في ميثاقه منذ نهاية الحرب الباردة، فالمشكلة تتعلق أساساً بالدول التي سيتم اختيارها التي ستكون ودون أي شك ذات قوة عسكرية ومالية، وهي الجزائر، مصر، إسرائيل وممكن المغرب من منطلق مشاركته في بعض عمليات الحلف. ولا يمكن استبعاد إمكانية دعوة الجزائر للانضمام نظراً لموقعها الإستراتيجي وقوتها العسكرية والمالية، مكاتنها الإقليمية والدولية،

¹ عبد العزيز لزهري، مرجع سابق، ص 78.

وبالأخص تجربتها الكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب. ومع إمكانية تحول الحلف إلى قوة دولية في يد الأمم المتحدة في إطار سبر النظام الدولي باتجاه نظام شبيه بدولة عالمية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويتحدد دور الدول فيه حسب قوتها وقدراتها على التأثير في القرارات الدولية، فيتعين على الجزائر التفكير ومجدية في مستقبلها في هذا النظام الجديد، الذي لا يمكن أن تبقى على هامش ما يتخذ من قرارات وتوسع لأن يكون لها دوراً إيجابياً خدمة لمصالحها ولا تبقى خاضعة للتفكير القديم وسجينة له ما يتعين عليها القيام بثورة ثقافية في الأذهان منذ الآن.¹

يمكن القول أن آفاق الحوار المتوسطي مرهونة بمستقبل الحلف الأطلسي،² هي علاقة يمكن تصورها من خلال بعض السيناريوهات التي هي وصفٌ لوضعٍ مستقبليٍّ ممكن، محتملٌ أو مرغوبٌ فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقاً من المعطيات الراهنة.

1. السيناريو الأول: على الرغم من النقلة النوعية التي شهدتها الحوار من خلال ارتقائه إلى مستوى الشراكة والتعاون، الذي نتج عن التطور الإيجابي للعلاقات بين الجانبين ما قد يشجع دولاً جديدة للانضمام كما كان الحال مع الدول الخليجية. لكن من خلال هذا السيناريو يمكن رؤية تراجع الحوار والتعاون بين الحلف الأطلسي ودول الحوار، الذي يتأثر بعدة عوامل كالتحالفات الموجودة بين أوروبا والولايات المتحدة بشأن الدور السلمي أو العسكري للحلف في التعامل مع الأزمات في المنطقة، مشكلة تحمل الأعباء والنفقات المالية والبشرية للقيام بالعمليات خارج نطاق المادة الخامسة، خاصة مع تخوف بعض الأعضاء من عدم تزكية مجلس الأمن لبعض العمليات. كما أن تركيز الحلف على الجانب العملي يثير حفيظة دول الحوار ما ينعكس سلباً على العمليات التي يقوم بها الحلف من حيث النطاق وتوزيع الأعباء والأدوار، حدودها وأهدافها السياسية.

2. السيناريو الثاني: يقوم هذا الأخير على تصور إمكانية اكتساب دول الحوار عضوية الحلف، وهذا من شأنه أن يغير المبدأ الذي تقوم عليه منظمة الحلف الأطلسي من "الدفاع الجماعي" إلى "الأمن الجماعي".

¹ راجع لونيبي، مرجع سابق، ص ص 23-24.

² من بين الأوائل الذين تساءلوا عن مستقبل منظمة الحلف الأطلسي، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، في كتاب له نشر عام 1965 تحت عنوان: "كيف سيكون مستقبل حلف شمال الأطلسي"؛ الذي جاء نقاعاً مع ما شهدته هذا الأخير بسبب التحالفات الداخلية بين القوى العظمى. هو السؤال الذي تجدد على لسان الجنرال الذي ترأس اللجنة العسكرية للحلف من 1971 إلى 1976 يوهانس شتاينهوف، في كتاب له تحت عنوان: "إلى أين يمضي الحلف الأطلسي".

علماً أن هدف الحلف والحوار يكاد يكون نفسه، باعتبار أن الأمن هو مطلب لدول الحلف أكثر من مما هو بالنسبة لدول المتوسط غير الأطلسية التي لا ترى في حوارها مع الحلف وسيلة للقيام بدور عالمي، بقدر ما هو حاجة إلى أمن وطني أو إقليمي كحدٍ أقصى. في حين يعتبر الحلف منظمة للأمن والدفاع ذات رؤية عالمية، التي تأكدت مع انهيار الاتحاد السوفييتي. كل هذا يوجب على الحلف تعريف الملامح الجغرافية للتحالف ما يساعده على إقرار مبدأ إستراتيجي وأجندة عملية جديدة تمكنه من تحقيق كفاءة عالية في حشد القدرات والموارد وتعديلها، تتوافق مع أهداف واحتياجات معينة على أساس عالمي بدلاً من الأساس الأطلسي الضيق؛ علماً أنه مع إعادة الترتيب العسكري فإن كلاً من العضوية والشراكة سوف تتخذ شكلاً ومعنىً جديدين.¹

3. السيناريو الثالث: هو السيناريو الأقرب، يقوم على أن العلاقة القائمة بين الحلف الأطلسي ودول الحوار تتجه نحو نمط مشابه لبرنامج الشراكة ومن أجل السلام بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا، خاصة مع تطور الحوار إلى مستوى الشراكة في قمة إسطنبول 2004، الذي يظهر فيه التشابه في مجالات التعاون، حيث يتم التركيز على التعاون في المجال العملي بين الجانبين (التعاون العسكري-العسكري) للوصول إلى تنسيق العمليات من خلال التدريبات والمناورات المشتركة، ناهيك عن التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات، التعاون في مجال أمن الحدود ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التهريب، تجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة.

هذا السيناريو أكثر ترجيحاً باعتبار أن الحلف يسعى إلى الارتقاء أكثر بهذا الحوار بعد الفقرة التي حققها في قمة إسطنبول، الذي يمكن أن تتطور مجالات التعاون لتشهد إنشاء قوة مشتركة قادرة على القيام بمهام حفظ السلام وإدارة الأزمات ومنع الصراعات والعمليات الإنسانية، إلى جانب المساهمة في المتبادلة في مواجهة أي تهديد للأمن الوطني لأي دولة من دول الحلف والحوار. مع ذلك يبقى هذا السيناريو محل انتقاد وحنة المنتقدين في ذلك تتمثل في تأثيره السلبي على أمن دول جنوب المتوسط بسبب تحوّلها إلى منصة محورية للتواجد الغربي وفي أن تصبح فضاءً مكشوفاً أمام الآلة العسكرية الأولى في العالم.²

¹ إسماعيل عميرة، مرجع سابق، ص 42.

² نفس المرجع، ص 43.

إستنتاجات الفصل

تعتبر الجزائر فاعلاً أساسياً في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي وفي المنطقة ككل بشهادة الدول الأعضاء والقوى العالمية، من منطلق حرصها على العمل بمقاربتها الأمنية للتصدي للتهديدات العابرة للأوطان سيما الإرهاب الذي كان له الدور الأساسي في تغيير وجهة نظر الغرب للجزائر عقب أحداث 11 سبتمبر واجتثاث جذورها والبيئة التي تغذيها؛ من منطلق تأكيدها على أن السلام والاستقرار في المتوسط شرطان جوهريان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الرقي بالمجتمعات؛ وان كانت إجراءات بناء الثقة شرطاً مسبقاً لتبديد الشكوك وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، فهي أيضاً متوقفة على إيجاد الحلول العادلة والدائمة للمنازعات واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية مع اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح تضمن على وجه الخصوص انضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقات متعددة الأطراف التي تحضر الأسلحة النووية، الكيماوية والبيولوجية.

يمثل الإرهاب أهم التهديدات التي يركز عليها الحلف في إستراتيجيته الجديدة الخاصة لما بعد أحداث 11 سبتمبر والحوار الأساسية للتعاون والشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتفعيل دور الجزائر في مجال مكافحته باستثمار تجربتها وخبرتها الداخلية من خلال العمل بمقاربتها الأمنية التي زكها الدول العظمى، التي أشادت بالمشاركة الجزائرية الفعالة وإرادتها الكبيرة في تعزيز التقارب والتنسيق الأمني مع الحلف من خلال حضورها المناورات العسكرية في المتوسط كالمشاركة في عملية المسعى النشط، التي ساهمت إلى حد كبير في الرفع من مستوى جاهزية وخبرة الجيش الوطني والبحرية العسكرية الجزائرية وتحديث القوات بما يتناسب والظروف والتهديدات الدولية الجديدة التي تتطلب إمكانيات وتقنيات جديدة يستحيل الحصول عليها دون التعاون مع الحلف الأطلسي أو التقارب الكبير مثلما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية التي زودت الجزائر بمعدات المراقبة الليلية لمتابعة الجماعات الإرهابية. لكن هذا لا يستبعد الرهانات التي تواجهها والتي قد تكون على حساب مجموعة المبادئ الراسخة في سياستها الخارجية وأهمها اللقاءات على مستوى الحلف بإسرائيل.

تواجه الإستراتيجية الأطلسية في المتوسط مجموعة من الرهانات بدءاً من الخلافات على مستوى الدول الأعضاء، ومن جهة أخرى مع دول الحوار التي تبقى القضية الفلسطينية وإجراءات بناء الثقة حجر عثرة لمبادرات الحلف وتعزيز الحوار المتوسطي أكثر بل وحتى قبول دول الضفة الجنوبية الدخول في عضوية

الحلف (باستثناء إسرائيل) في حالة ما إذا اتخذ القرار الفعلي لهذا، بما ينعكس سلباً على مصالحه وأبعاده الإستراتيجية في المتوسط التي لا يمكن فهمها بعيداً عن المبادئ الجديدة التي بدأ الحلف العمل بها منذ 1991 ولخصتها مفاهيمه الإستراتيجية التي كان آخرها سنة 2010.

الختامة

نالت منطقة البحر الأبيض المتوسط حصة الأسد من اهتمام الفواعل الدولية، الشيء الذي لم يقتصر على الدول فقط وإنما طال حتى المنظمات الدولية؛ وهذا بالنظر إلى مكانته الجيو - سياسية، وتنوع خصائص وسطه الأمني، ما دفع بها إلى طرح عدة مبادرات اقتصادية وأمنية تراوحت بين الشركات والحوارات. في هذا السياق، يعتبر الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي أحد أطر التعاون والشراكة في المجال الأمني يجمع دول ضفتي المتوسط، الذي جاء في الوقت الذي بدأ الحلف في التكيف مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة عملاً بمفهومه الإستراتيجي الأول لسنة 1991 من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المتوسط، ما يؤكد تحوله من منظمة إقليمية هدفها الدفاع الجماعي على أعضائها إلى مؤسسة عسكرية دولية للأمن الجماعي. انطلاقاً من كل هذا ومن النظرة المستقبلية للحلف يمكننا فهم واستيعاب فحوى الحوار المتوسطي وأبعاده الذي تم طرحه بداية من سنة 1994؛ الذي يبقى بالمقارنة مع المبادرات التعاونية للحلف مع دول أوروبا الشرقية مقارنة سياسية حتى وإن اتخذت أبعاداً عسكرية بعد أحداث سبتمبر 2001، في الوقت الذي كان يشهد فيه المتوسط مجموعة من المبادرات التي طرحتها الجماعة الأوروبية، ما يدفعنا إلى التساؤل عن الجدوى والغاية من كل هذه المبادرات؟

وإن فرضت التحديات الأمنية الجديدة على الحلف إتباع إستراتيجية جديدة لمواجهة من خلال إقامة شراكة إستراتيجية مع دول جنوب المتوسط عملاً بمقاربة المفهوم الشامل للأمن وأن مواجهة هذه التهديدات متعذرة دون تعاون أطلسي - متوسطي خاصة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما فرضت أيضاً على دول الحلف التفكير في ترقية التعاون على مستوى الحوار المتوسطي إلى مستوى الشراكة وهو ما تحقق في قمة إسطنبول 2004 وتوسيع مجال العضوية إلى انضمام دول من الخليج، وكل هذا يثبت صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة.

تظهر أهمية المبادرات الأمنية في المتوسط على اختلافها في كونها فرصة للدول للتشاور والتعاون وأهم شيء المساهمة في إجراءات بناء الثقة، من خلال تغيير المناخ الإدراكي فيما بينها أو على الأقل تحسينه؛ انطلاقاً من التوجس العربي من الوجود العسكري الأوروبي، الأمريكي والروسي في المتوسط، إلى تغيير نظرة الغرب بخصوص ما تشهده دول المنطقة من أحداث خاصة بالنسبة للجزائر التي تم تصنيف وضعها في خانة الحروب الأهلية التي تسبب فيها النظام؛ النظرة التي غيرتها أحداث 11 سبتمبر. كما تسمح هذه المبادرات بالتعبير عن المخاوف، تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، الذي حظي باهتمام دولي لا مثيل له من خلال اعتماد إستراتيجيات أمنية ودولية للتصدي له وصل إلى حد الإعلان عن

أولى حروب القرن العشرين "الحرب على الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان الميدان الأول لها أفغانستان ثم العراق، وتهديد دول أخرى بالتدخل وتوصيف أخرى بالمارقة على أساس دعمها وحمايتها للجماعات الإرهابية.

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر دفعا جديداً للحوار المتوسطي من خلال تكثيف المشاورات والاهتمام بالجانب العملياتي للتعاون الذي يظهر مع إطلاق عملية المسعى النشط في 26 أكتوبر 2001 الخاصة بمكافحة الإرهاب والتصدي له في المتوسط، والمشاركة في المناورات والتدريبات العسكرية تحت إشراف الحلف؛ البعد الذي كانت نتائجه إيجابية على مسارات وعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة من خلال إيقاف عدة عمليات إرهابية مجرية ومراقبة السفن التجارية والمدنية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. إضافة إلى تركيز مختلف المشاورات والزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين قادة الحلف وحكومات دول الضفة الجنوبية في إطار الحوار المتوسطي على الإرهاب والآليات المناسبة للتصدي له واجتثاث جذوره؛ يظهر جلياً اهتمام الطرفين على حدٍ سواء بتحقيق هذا الهدف، الذي تم ربطه بمدى المشاركة والمساهمة الفعالة في العمليات والمناورات العسكرية التي تمت الإشادة بالمساهمة الجزائرية الكبيرة فيها وبالتالي نجاح مقاربتها الأمنية.

ويقع الإرهاب في قمة الاهتمامات والأولويات الأمنية للدولة الجزائرية بعد أن تجاوز طبيعته التقليدية المحدودة ليصبح تهديداً عابراً للأوطان، واكتسابه البعد الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مهدداً الأمن والاستقرار العالميين ومقوضاً لتنمية وتطور المجتمعات، التي كانت نتائجها بداية الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي عملت الجزائر من خلالها على تأكيد دورها في مجال مكافحته مع استغلال التقارب الكبير مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان للعامل الأمني دور حاسم فيه.

كان للهاجس الأمني دور كبير في دفع دول الضفة الجنوبية للانضمام إلى الحوار المتوسطي، منها الجزائر المقنعة قناعة تامة أن الحد من تداعيات هذا التهديد والشبكات التي أفرزت له لا يمكن أن يتم دون شراكة، تنسيق وتعاون جهوي ودولي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛ علماً أن المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط التي تقوم على أساس المفهوم الشامل للأمن، الذي لا يمكن تجزئته من منطلق عدم إمكانية فك الترابط بين أمن أوروبا وأمن المتوسط، مقارنة أكدتها استحالة التصدي للتهديدات الإرهابية بشكل فردي دون توحيد الجهود، وقد حظيت هذه المقاربة باعترافٍ صريحٍ من القوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية والتي أثبتت نجاحها

بتزكية هذه الدول لجهود الجزائر فيما يتعلق بتجريم دفع الفدية. إضافةً إلى دعواتها المتكررة لعدم الانشغال بالأمر الهامشية والابتعاد عن جوهر المشكلة، والإشارة هنا واضحة إلى عدم الاتفاق الدولي على تعريف واحد للظاهرة وعدم التوصل إلى مقارنة شاملة لمكافحتها خاصة مع الاختلاف الجوهرى بين المقاربة الأمريكية والأوروبية؛ وعض هذا تركيز الجهود على تطوير سبل تبادل المعلومات، التجارب، الاستخبارات والمساعدات التقنية لتحديث الجيوش وتقنيات المراقبة.

إن ما حققته الجزائر من انجازات في إطار مكافحة الإرهاب لمدة عشرية كاملة كانت له نتائج جدّ إيجابية على دورها ومكاتها في مكافحة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي لحلف الأطلسي وحتى على المستوى العالمي التي تظهر من خلال ما تم التوصل إليه من اتفاقات دولية في هذا المجال وإجراءات مكافحته التي من أهمها تجريم دفع الفدية التي بإمكانها أن تقوض النشاطات الإرهابية بسبب نقص الدعم المالي.

إن تأكيد الجزائر الدائم على أن السلام والأمن في المتوسط يشكل شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى حلول دائمة عادلة للصراعات يستند أساساً إلى إجراءات بناء الثقة، بالإضافة إلى ضرورة احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، العمل على التسوية السلمية للخلافات واتخاذ الإجراءات الفعلية والملموسة لنزع السلاح، التي لا يمكن بلوغها بالاعتماد فقط على الآلية العسكرية وإنما للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي دوراً مهماً في ذلك. فلا يمكن تخيل مسار التنمية، التطور، الاستقرار بعيداً عن هذه الأبعاد مجتمعة التي على دول الحلف والحوار بناء خياراتها على أساسها؛ فالحوار الذي توافق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، من منطلق كونه مشروعاً مكرساً لمبدأي "الحوار والتشاور" من أجل تقارب الشعوب المتوسطية كان منبراً لطرح مقترحاتها وتصوراتها المستقبلية للوضع الأمني في المتوسط الشيء الذي ساهم في اعتبار الجزائر في إطاره "الدولة المفتاح" للاستقرار في المنطقة. كما يعتبر الحوار فرصة لا تعوز بالنسبة للجزائر للاحتكاك بالخبرة والدراية العسكرية والعملياتية للحلف والدول الأعضاء فيه، الشيء الذي سينعكس حتماً بالإيجاب على مستوى جاهزية قواتها الأمنية والعسكرية وقدراتها الذاتية في سياق مكافحتها للإرهاب على المستويين الداخلي والإقليمي. وتبدو هنا المشاركات في المناورات التي ينظمها الحلف وفي الدورات التكوينية لصالح العسكريين التي يطلقها دورياً من المكاسب الثمينة التي تراهن الجزائر على الاستفادة منها في سياق سعيها إلى عصرة واحترافية جيشها خدمة لأمنها الوطني ومساعدتها الرامية إلى اجتثاث الظاهرة الإرهابية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة لدراستنا.

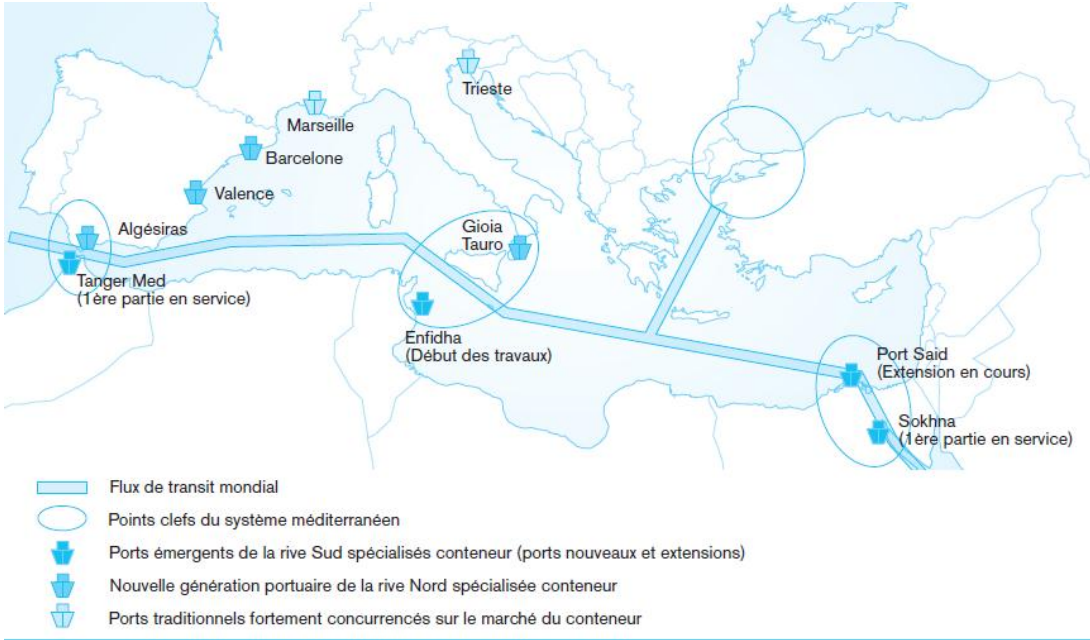
بيد أنه في مقابل المكاسب التي تجنيها الجزائر، ودول جنوب المتوسط عموماً، من انخراطها في حملة مكافحة الإرهاب في إطار الحوار المتوسطي للحلف فإنها تواجه صعوبات أخرى تضع مصداقية الحوار والحلف دائماً على المحك. فسياسة الكيل بمكيالين خاصة في التعامل مع القضية الفلسطينية، التي تعد حجر العثرة لكل المسارات الأمنية والتنمية في المتوسط؛ فضلاً عن طريقة تعامل الحلف مع حالة ليبيا سنة 2011 تفرض على الحوار المتوسطي تحديات كبيرة خاصة مع عودة حالة التوجس ونظرة الشك إلى الحلف الأطلسي وأهدافه، فتدخله في ليبيا الذي يتنافى ومبدأ عدم التدخل الذي تنادي به الجزائر وتأكيداً على ضرورة تبني الحلول السياسية للتعامل مع مختلف الأزمات التي تشهدها دوائرها الجيو- سياسية.

يمن هنا يمكن القول أن العلاقات الأطلسية-المتوسطية مازالت مهددة طالما ظلت رهينة الحسابات السياسية والجيو-إستراتيجية للقوى الكبرى الأعضاء في الحلف الأطلسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها البراغماتية القائمة على النزعة التسلطية في تعاملاتها مع التطورات الحاصلة في الضفة الجنوبية ما ينعكس سلباً على صورة الحلف وعلى مستقبل حوار الأمان، علماً أنه وعلى عكس مبادرات الحلف الأخرى، يفتقر الحوار المتوسطي إلى وثيقة أساسية مؤطرة، تحدد من خلالها الأهداف الإستراتيجية والعسكرية للدول الأعضاء مثل وثيقة "مبادرة الشراكة من أجل السلام" مع دول أوروبا الشرقية.

الملاحق

الخريطة رقم (01)

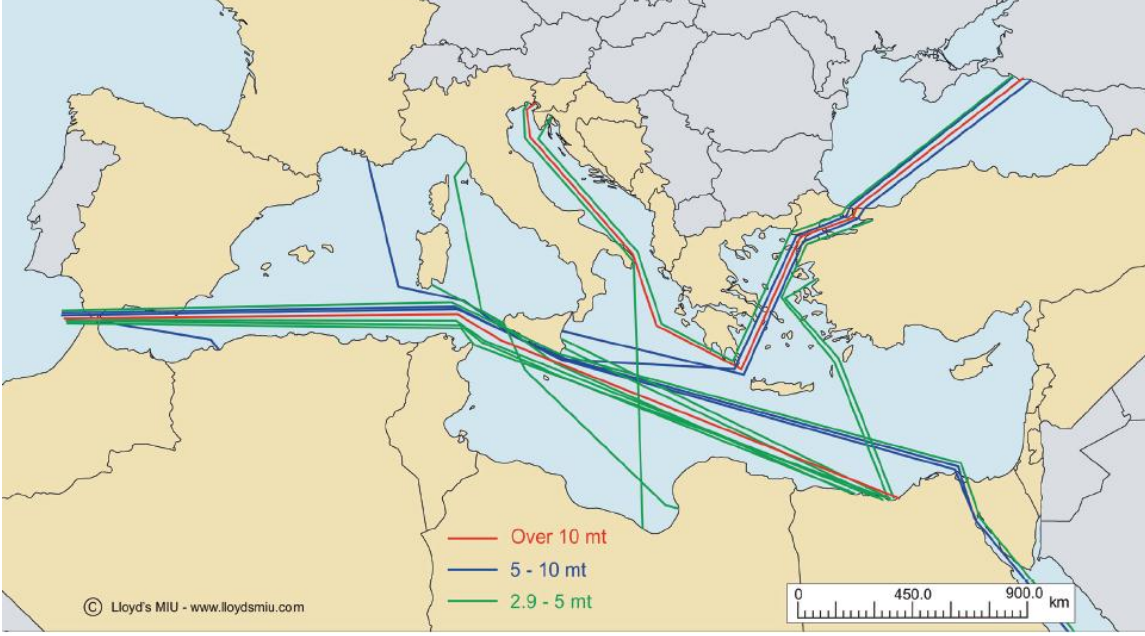
خريطة توضح نقاط التحكم والممرات المائية في المتوسط



المصدر: Florent Laroche, un aperçu des infrastructures maritimes et terrestres dans le bassin méditerranéen, 2010, p 268.

الخريطة رقم (02)

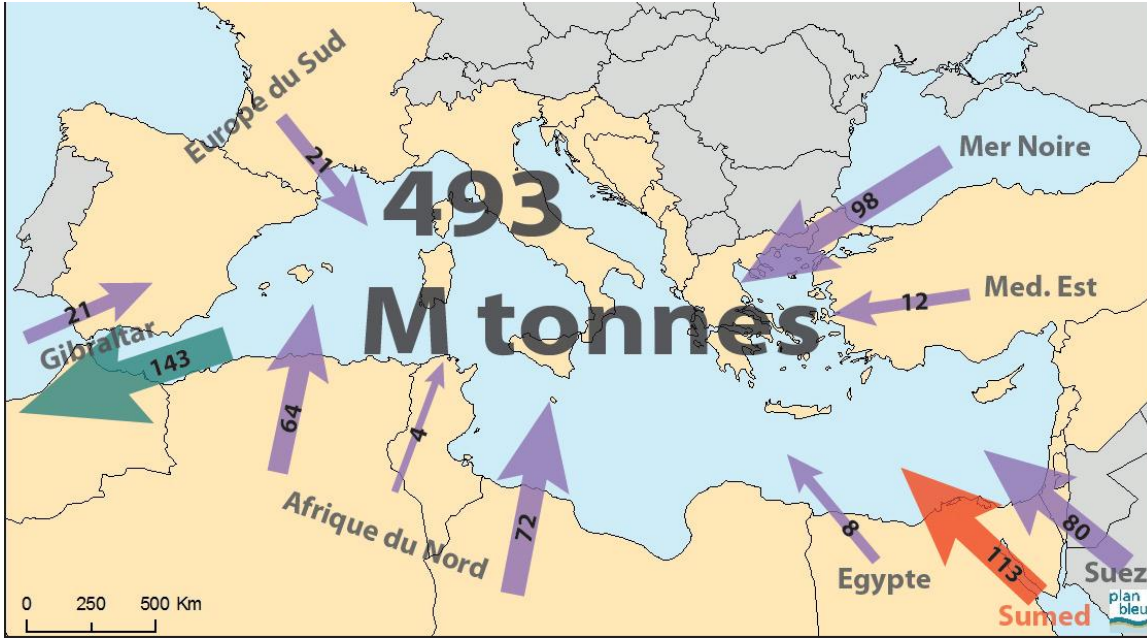
خريطة توضح نقل البترول عبر الممرات الأساسية في المتوسط



المصدر: Philippe Vallouis, les Transports Maritimes de Marchandises en Méditerranée : perspective, les cahiers du Plan Blue 7, centre d'activités régionales du PNUE/PAM, Mai 2010, p15

الخريطة رقم (03)

خريطة توضح تدفق النفط في المتوسط لسنة 2006 (مليون طن)



Philippe Vallouis, op cit, p 14.

المصدر:

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. الحيايبي، نزار إسماعيل، دور حلف الشمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
2. الجحني، علي فايز، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2001.
3. الكيايبي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء السادس، بيروت: دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د س ن).
4. الهزايمة، محمد عوض، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، ط1، عمان: [د د ن]، 2005.
5. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
6. خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ترجمة: سليمان الرياشي، الطبعة الأولى، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
7. دبش، إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر: دار هومة، 2007.
8. ريتزي، فرانكو، المتوسط ونزاعاته: تاريخ حوار لم يكتمل، ترجمة: نجم بو فاضل، لبنان: جامعة الروح القدس الكسليك، 2005.
9. قاسم نايت بلقاسم، مولود، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزء 1، الجزائر: دار الأمة، 2012.
10. مصلوح، كريم، التعاون والتنافس في المتوسط، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

II. الدوريات

11. أبو العز، صفى الدين، توازن القوى في البحر المتوسط"، المستقبل العربي، المجلد 07، العدد 05، 1979.
12. الدسوقي، مراد ابراهم ، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
13. الزعبي، حلمي عبد الكريم، "الولايات المتحدة الأمريكية وعسكرة علاقاتها مع القارة الإفريقية"، تقديرات إستراتيجية، المجلد 196، العدد 4، سبتمبر 2007.
14. الشميطلي، هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.
15. العايب، خير الدين، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي"، مجلة الفكر العربي.
16. اللاوندي، سعيد، "أوروبا وأمريكا وإشكالية الهيمنة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 141، جويلية 2000.
17. بلقرين، عبد الإله ، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، العدد 259، سبتمبر 2000.
18. بوطبلة عاشور، " دول المغرب العربي والحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي: الجدوى والتطلعات"، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، عدد خاص 2014.
19. جاد، عماد، "أثر تغير النظام الدولي على حلف الشمال الأطلسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.
20. حافظ، زياد، "المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياستها الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 306، أوت 2004.
21. حسون، محمد، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010.
22. دلول الطاهر، السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 2، ديسمبر 2014.

23. راضي، مجدي سويلم، "اجتماع الإسكندرية: الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
24. صابر، عنتر محمد، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط: تحييد المتوسط لإضافة للأمن"، قضايا عربية، العدد 04، أبريل 1980.
25. عطية إدريس، "الإرهاب كمصدر جديد لتهديد الأمن في الساحل الإفريقي: أولوية بناء الأمن بدل استيراده"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، جوان 2014.
26. علائي، حكيم، "الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 2، جانفي 2012.
27. عميرة إسماعيل، "آفاق الحوار المتوسطي في ظل التحولات الدولية الراهنة"، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، عدد خاص 2014.
28. عوني، مالك، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
29. غنيم، رءوف، "البعث المتوسطي في سياسة مصر الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.
30. زهر، عبد العزيز، هندسة الأمن الإقليمي في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، عدد خاص 2014.
31. لوئيسي، راج، مستقبل الحوار المتوسطي في منظمة الأطلسي في ظل التحديات الأمنية الجديدة، ستراتيجيا: الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات الدفاع والاستقبلية، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، عدد خاص 2014.
32. هنسون، بني، "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، ترجمة: منار الشوربجي، العدد 118، أكتوبر 1994.
33. افتتاحية الجيش، الفضاء المتوسطي أي مستقبل؟، مجلة الجيش، العدد 533، ديسمبر 2007.

34. سفينة الإنزال الإيطالية سان جيستو الـ 8994 ترسو بميناء الجزائر، مجلة الجيش، العدد 533، ديسمبر 2007.

III. الرسائل والمذكرات

35. برد، رتيبة، الحوار الأورو-متوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009.

36. بن سعدون، اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: علاقات دولية، تخصص: دراسات مغربية ووسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

37. حمزاوي، جويده، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية ووسطية في التعاون والأمن، باتنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

38. سعادة، ابراهيم، البعد الجزائري والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، (د س ن).

IV. المقابلات

39. مقابلة في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة لأوروبا، مدير التعاون مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، يوم: 2015.02.24 على الساعة: 09:30.

40. مقابلة في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، المديرية العامة لأوروبا: مديرية التعاون مع الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، المكلف بمكتب التنسيق ومتابعة العلاقات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يوم: 2015.02.25 على الساعة: 10:00.

V . المواقع الالكترونية

41. العايب، خير الدين، الجزائر . . دور محوري في النظام الأمني المتوسطي، على الرابط:
<http://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064> (30.03.2015).
42. بن عائشة محمد أمين، المثلث الإستراتيجي: الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:
<http://www.djazairnews.info/madani/50122-2013-01-15-17-14-27.html>
(30.03.2015).
43. بوروينة، فتيحة، دعوة الحلف إلى تطوير الشراكة السياسية والأمنية والجزائر تتطلع إلى تحديث جيشها بدعم من الأطلسي، على الرابط:
<http://www.alriyadh.com/120197> (25.04.2015).
44. حملاوي، فيصل، رئيس اللجنة العسكرية بالحلف الأطلسي يزور الجزائر: الناويسي تعزير التنسيق الأمني بين الجزائر والرباط على الرابط:
<http://www.djazairnews.com/elbilad/17145> (29.04.2015).
45. محمد المجذوب، طه، "الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218401&eid=3778>
(20.02.2015).
46. مختار الجمال، أحمد، الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله، ديسمبر 2008، على الرابط:
<http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles.html> (22.12.2014).
47. مكاي، عبد الرحمن، حقيقة العلاقات بين الجزائر و الناتو، 20 يونيو 2008، على الرابط:
<http://www.hespress.com/international/7243.html>. (30.03.2015).
48. "مبادرة 5+5 وزراء الدفاع يتعهدون بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بغية جعل غرب حوض المتوسط فضاء للثقة والأمن"، على الرابط:
http://testdns.menara.ma/ar/2014/12/11/149782_6.html. (02.03.2015)
49. نظرة على حوار الناتو ودول المتوسط، على الرابط:
http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_60021?selectedLocale=ar.htm.
(22. 12.2014).
50. التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، على الرابط:
www.otan.nato.int
51. وكالة الأنباء السعودية، اختتام مهمة مجموعة السفن الأطلسية بالجزائر، على الرابط:
<http://www.spa.gov.sa> (25.04.2015)

52. الحلف الأطلسي يدعو الجزائر للمشاركة في دوريات بحرية لمحاربة الإرهاب، على الرابط:
<http://www.djazaieress.com/echorouk>. (29.04.2015)

ثانياً: قائمة المراجع باللغات الأجنبية

1. الكتب

أ. باللغة الفرنسية

53. Balduz, Tafalla, « Bilan Générale et Contenu de Dialogue Méditerranéen : Opération Active Endeavour », **Sécurité en Méditerranée : 10^{ème} anniversaire du dialogue Méditerranéen de l'OTAN**, Alger: Ministère des affaires étrangères, Décembre 2004.
54. Benantar, Abdennour, **Les Etats Unis et le Maghreb : Regain d'intérêt ?** Alger: CREAD, 2007.
55. Boukra, Liess, «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays méditerranéens (Les discours récents sur le terrorisme: Algérie, pays occidentaux. Une réflexion en dix points», in: **Managing Change: Evolution in the Global Arena and Mediterranean Security**, (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome: NATO Defense College, Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup, 2003.
56. Dufourcq, Jean, «Cadre et enjeux de la Méditerranée contemporaine», **Que devient la sécurité euro- méditerranéenne avec les révolution arabes ?**, l'Harmattan, 2013.
57. Haneche, Mohamed, **Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security**, (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome: NATO Defense College, Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup, 2003.
58. _____ , « la dimension politique de la coopération entre l'Algérie et l'OTAN au titre du dialogue méditerranéen de l' OTAN », **Sécurité en Méditerranée : 10^{ème} Anniversaire du dialogue méditerranéen de l'OTAN**, Alger: Ministère des affaires étrangères, Décembre 2004.
- 59 . Garcin, Thierry, « Approche géopolitique du bassin méditerranéen depuis les révolution arabes», in: **Que devient la sécurité euro- méditerranéenne avec les révolution arabes?**, l'Harmattan, 2013.

60. Khader, Bichara: **L'Europe et la Méditerranée: Géopolitique de la proximité**, Paris: l'Harmattan, 1994.

61. _____ , **Partenariat Euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone**, les cahiers de confluences, Paris: l'harmattan, 1997.

62. Laggoune, Walid, « La Régulation Juridique de la Lutte Contre le Terrorisme: l'Expérience Algérienne », in : **Managing_Change:Evolution in the Global Arena and Mediterranean Security**, (5th Mediterranean Dialogue International Research Seminar), Rome: NATO Defense College, Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup, 2003.

63. Zorgbibe, Charles, **Histoire de l'OTAN**, Bruxelles :Edition complexe, 2002.

ب. باللغة الإنجليزية

64. Ould Haless, Mohamed Lemine, **Immigration: Stability and Security in the Mediterranean Region**, in: NATO defense college monograph series, 2nd Edition, No.21, 2003.

65. Rogers, Paul, «Terrorism », in: Paul Williams (ed), **Security Studies: An Introduction**, New York: Routledge, 2008.

II. الدوريات

أ. باللغة الفرنسية

66. B.H. « paiement de rançon : Une violation des engagements internationaux », Politics-el moudjahid, N°01, septembre 2011.

67. Crochard, Lionnel, « Le Sommet de l'OTAN Prague 2002 », Défense Nationale et Sécurité Nationale, N°4, avril 2003.

68. Makki, Sami, «La stratégie américaine en Méditerranée», Confluence Méditerrané, N°4, Hiver 2001-2002.

69. Saïdy, Brahim, « Le rôle de l'OTAN en Méditerranée et au Moyen-Orient » , Revue internationale et stratégique, N°73, printemps 2009.

70. Schmid, Dorothee, «La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne: quel avenir pour une bonne idée?», La revue internationale et stratégique, N°49, Printemps 2003.

ب. باللغة الإنجليزية

71. Faria, Fernanda, «The Mediterranean: A New Priority in Portuguese Policy», Mediterranean Politics, Vol 1, N°20, Autumn 1996.

72. Hunt, Emily, «Islamist Terrorism in Northwestern Africa : Thorn in the Neck of the United States ? », policy focus N° 65, February 2007.

73. Zoubir, Yahia, « The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership», The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.

74. ———— , «American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region? », Area: Mediterranean and Arab World – WP 13/2006, July 2006.

75. Zoubir, Yahia and Benabdallah-Gambier, Karima, «The United States and the North African Imbroglia: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara», Mediterranean Politics, Vol 10, N°2, July 2005.

III. الرسائل والمذكرات

76. Abed Ismaeil, **L'OTAN et le dialogue avec les pays du bassin sud de la méditerranée**, Thèse de doctorat, Dynamique Nouvelle des Relations Internationales: Paix et Droits de l'Homme, Maroc : Université Mohammed 1er, Faculté des Sciences Juridiques Économiques et Sociales, 2007-2008.

IV. التقارير

أ. باللغة الفرنسية

77. **Focus sur l'OTAN : Une présentation de l'Alliance Atlantique**, division diplomatique publique de l'ATON, 11100 Bruxelles-Belgique, Mars 2003.

78. **Une stratégie cohérente de l'UE pour le Sahel**, étude : Direction Générale des Politiques Externes de l'Union : département thématique, Mai 2012.

ب. باللغة الإنجليزية

79. Emrye Bagdagul Ormanci, **Mediterranean security concerns and NATO's Mediterranean dialogue**, in: Partial fulfillment of the requirements for the individual research fellowship for the academic cycle 1998/2000.

٧. المواقع الإلكترونية

أ. باللغة الفرنسية

80. de Santis, Nicola, **Ouverture et coopération de l'OTAN avec les pays méditerranéens à travers le dialogue méditerranéen** : sur internet :

[http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Santis Ouverture fr.pdf](http://www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Santis%20Ouverture%20fr.pdf)

81. Makedhi, Madjid , **L'Algérie et l'OTAN finalisent leur projet de coopération : Restructuration des relations entre les partenaires au Dialogue méditerranéen**, sur internet :

http://www.algeria-watch.org/fr/article/mil/otan/projet_finalise.htm.

(25.04.2015)

82. Meddi, Adlène, **OTAN-Forces Navales Algériennes Manœuvres Conjointes Aujourd'hui**, sur internet:

<http://www.djazairess.com>.(28. 04.2015).

83. Mzalla, Nordine, **Quand l'OTAN « écoute » l'Algérie...**, sur internet :

<http://jeune-independant.net/Quand-l-OTAN-ecoute-l-Algerie.html>.

(25.04.2015).

84. Oukaci, Fayçal, **L'Algérie un élément actif de l'Otan**, sur internet:

http://www.algeria-watch.org/fr/article/mil/otan/elmt_actif.htm (25.04.2015)

85. **L'OTAN après la guerre froide** : sur internet:

<http://www.operationspaix.net/DATA/DOCUMENT/4736~v~L OTAN après la Guerre froide.pdf>

86. **Dialogue Méditerranéen de l'OTAN et l'Initiative de Coopération d'Istanbul : Question et Réponses**, Sur internet:

www.Nato.int/cps/fr/SID-34871408-54F21306/.../topics_59419.htm.
(29.12.2014).

87. **Les États-Unis et L'Algérie : antagonisme, pragmatisme et coopération**, sur internet :

<http://www.cairn.info/resume.php?IDARTICLE=MACHR2000071>.
(29.12.2014).

88. **Dialogue Politique**, sur internet :

<http://algerian-embassy.be/dialogue-politique>. (25.04.2015).

89. **Visite de diplomatie publique d'une délégation algérienne au siège de l'OTAN, à Bruxelles le 3 mars 2015**, sur internet :

<http://algerian-embassy.be/diplomatie-publique> (25.04.2015).

90. **La Lutte Contre le Terrorisme**, sur internet :

<http://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics77646.htm>. (25.04.2015)

ب. باللغة الإنجليزية

91. **NATO mediterrean dialogue origins and objectives**, on:

[http://www.Nato.int/med-dial/summary . htm](http://www.Nato.int/med-dial/summary.htm),16-oct-2008.

92. **The NATO Science for Peace and Security Programme**, Zoom sur un pays2014, on: www.nato.int/science.

93. **Operation Active Endeavour**, on : www.nato.int (08.05.2015).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكرو عرفان	
خطة الدراسة	
ملخص الدراسة	
مقدمة	VII
الفصل الأول: السياق الإستراتيجي للحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي	01
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمتوسط بالنسبة للفواعل الدوليين	03
المطلب الأول: البحر الأبيض المتوسط بين الوجود والأهمية	03
المطلب الثاني: المتوسط كفضاء لتنافس القوى الدولية	06
المطلب الثالث: المتوسط كمنطقة سلام	08
المبحث الثاني: الحوارات الأمنية الأوروبية في المتوسط	10
المطلب الأول: المبادرات الأوروبية للتعاون الأورو-متوسطي	10
المطلب الثاني: البعد الأمني للمبادرات الأورو-متوسطية	18
المطلب الثالث: الحوارات الأمنية في المتوسط: بين التعدد والتوجس	22
المبحث الثالث: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي كموذج عن الحوارات	24
المطلب الأول: الانتشار والتواجد الأطلسي في المتوسط	24
المطلب الثاني: تعريف الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي	31

38	المطلب الثالث: الأبعاد المختلفة للتعاون ضمن الحوار المتوسطي
40	إستنتاجات الفصل
	الفصل الثاني: مكافحة الإرهاب محرك لتطور علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي
42	"من المهدد إلى الشريك"
44	المبحث الأول: العلاقات الجزائرية-الأمريكية ومحورية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب
44	المطلب الأول: البعد السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية-الأمريكية
49	المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بالجزائر في مجال مكافحة الإرهاب
	المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر وتعميق التنسيق الجزائري-الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب
52	
56	المبحث الثاني: الجزائر والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: الانضمام وبداية العمل
56	المطلب الأول: الأبعاد السياسية للتعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي
60	المطلب الثاني: البعد الأمني للحوار الجزائري - الأطلسي
64	المبحث الثالث: دوافع ضم وانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي
64	المطلب الأول: دوافع اهتمام الجزائر بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي
67	المطلب الثاني: دوافع اهتمام حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع الجزائر
69	إستنتاجات الفصل
	الفصل الثالث: الشق التطبيقي-العملياتي للتعاون الجزائري-الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب
70	
	المبحث الأول: التصور الجزائري لمكافحة الإرهاب ضمن الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي
72	

72	المطلب الأول: مبادئ المقاربة الأمنية الجزائرية في المتوسط
75	المطلب الثاني: الجزائر والرهان الأمن في المتوسط: مثال الإرهاب
78	المطلب الثالث: تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية
80	المبحث الثاني: المشاركة الجزائرية العملية في الحوار المتوسطي
80	المطلب الأول: المناورات العسكرية الجزائرية-الأطلسية في المتوسط
82	المطلب الثاني: عملية المسعى النشط (Opeartion Active Endeavour)
84	المبحث الثالث: تقييم الحوار الجزائري-الأطلسي
84	المطلب الأول: الجزائر والحوار المتوسطي، المكاسب والرهانات
87	المطلب الثاني: الرهانات الأطلسية في الحوار المتوسطي
89	المطلب الثالث: مستقبل الحوار المتوسطي في ظل توسيع عضوية الحلف الأطلسي جنوباً
92	إستنتاجات الفصل
94	الخاتمة
99	الملاحق
103	قائمة المراجع
114	فهرس الموضوعات